٩٢

تاريخ المصريين

الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثانى

د. نجوى كامل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب



الإخراج الفنى :
مراد نسيم

• تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الإخراج الفنى :

مراد نسيم

تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب



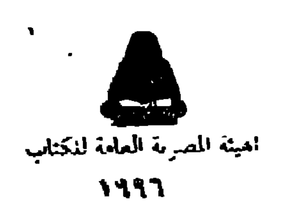
الإخراج الفنى :
مراد نسيم

الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

١٩١٩ - ١٩٣٦

الجزء الثانى

د. نجوى كامل



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٦

تقديم

يسرني أن أقدم للقارىء الكريم الجزء الثانى من كتاب « الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ » للأستاذة الدكتورة نجوى كامل . وقد صدر الجزء الأول منه فى العدد ٢٤ من هذه السلسلة .

والكتاب فى الأصل رسالة علمية حصلت بها صاحبتها على درجة الدكتوراه من كلية الاعلام ، وبالتالى تنطبق عليها مقاييس الدراسة العلمية من ناحية المنهج والمصادر . وتتميز بدراسة الصحافة الوفدية ككل ؛ فى حين تناولت الدراسات السابقة بعض هذه الصحف . مثل « الجهاد » ، و « المصرى » ، وبالتالى فهى تقدم لنا صورة متكاملة لدور الصحافة الوفدية فى الحركة الوطنية ، ومعالجاتها للقضايا الوطنية .

ويتناول هذا الجزء الثانى نضال الصحافة الوفدية من أجل الدستور ، وموقفها من دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب ، ودخول الوفد الانتخابات ، ثم موقف الصحافة الوفدية من البرلمان الوفدى عام ١٩٢٤ ؛ وموقفها من الأزمات الدستورية ونضالها من أجل عودة الحياة الدستورية ، وموقفها من الوزارات الائتلافية .

كما يتناول هذا الجزء أيضا موقف الصحافة الوفدية من

القصر الملكى منذ ثورة ١٩١٩ ، وموقفها من حقوق الملك فى دستور ١٩٢٣ ؛ وموقفها من الصراع بين سعد زغلول والقصر فى أيام حكومة الشعب عام ١٩٢٤ • ويتعرض لموقف القصر من الوزارات الائتلافية : وزارة عدلى يكن ، ووزارة ثروت باشا ، ووزارة مصطفى النحاس • ويتتبع هـذه العلاقة حتى وفـاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش •

كذلك اهتمت الدكتورة نجـوى كامل بدراسـة موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية المتعاقبـة ، فتناولت موقفها من وزارات ثورة ١٩١٩ ، وزارات : حسين رشدى باشا، ومحمد سعيد باشا ، ويوسف وهبة باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وعدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ؛ ويحيى ابراهيم باشا • كما تناولت موقف الصحافة الوفدية من الوزارة الوفدية الأولى ؛ ووزارات أحمد زيور باشـا ، وعدلى يكن باشـا ، ومصطفى النحاس الائتلافية ، ثم وزارة اليد الحديدية لمحمد محمود باشا ، والحكم الدكتاتورى لاسماعيل صدقى باشا . حتى وزارة مصطفى النحاس التى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ •

والكتاب يسـد بذلك ركنا هاما فى المكتبـة العربيـة ، ويكشف دور صحف الوفد فى القضايا الوطنية فى فترة تاريخيـة هامة هى الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ ومعاهدة ١٩٣٦ •

وأملى أن يجد فيه القارىء العربى الفائدة والمتعة •

رئيس التحرير
أ•د• عبد العظيم رمضان

● الفصـــــل الأول :

الصحافة الوفـدية والدستور

عبرت الحركة الوطنية فى مصر منذ منتصف، القرن التاسع عشر عن نفسها فى مطالبتها بوجود مجلس نيابى يحد من السلطة المطلقة للحاكم ويعطى المصريين قدرا من المشاركة فى حكم انفسهم وان كانت المجالس النيابية التى تكونت فى هذه الفترة قد نبعت من الحاكم ولأهداف ليس من بينها اقامة حياة ديمقراطية سليمة لصالح الشعب • فكانت أهداف الخديو اسماعيل على سبيل المثال من انشاء مجلس شورى النواب هى تحقيق مزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذين تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسى ودعمهم المالى وتحسين صورة عهده أمام المحافل الأوربية والبنوك التى كان يقترض منها •

كما تميزت هــذه المجالس النيابية بانهــا مجالس استشارية وأن ما يصــــدر عنها من قرارات هى بمثابة توصيات غير ملزمة سواء للحاكم او للوزارة •

واستمر كفاح الشعب من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية الى ان حدث الاحتلال البريطانى على مصر فارتبط هدفا الاستقلال والدستور ، وارتبطت الحركة الدستورية بالحركة الاستقلالية . فقد دار كفاح الشعب قبل الاحتلال أساسا حول محور الدســـــتور

والصراع من أجل التضييق من نطـاق السـلطة الفردية للحاكـم وانتزاع حقوق الرقابة الشعبية على تصرفاته واقرار سلطة البرلمان ونواب الشـعب . ولكن بمجىء الاحتلال أضيف هدف العمل على الاستقلال وارتبط فى مخطط الحركة الوطنية ضرورة الاسـتقلال والحصول على الدستور وربط الحرية الخارجية بالحرية الداخلية .

وتوج كفاح الشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩ بدستور ١٩٢٣ الذى شكل أساس الحياة الدستورية فى مصر حتى قيـام الثورة عام ١٩٥٢ .

ظروف اصـدار دسـتور ١٩٢٣ :

ورد فى المذكرة التفسيرية التى قدمها اللنبى الى السلطان فؤاد مع تصريح الغاء الحماية فى ٢٨ فبراير « أما انشاء برلمان يتمتع بحقوق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى » .

وفى أول مارس تالفت وزارة عبد الخالق ثروت التى عهدت الى لجنة معينة بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ورأس هذه اللجنة حسين رشدى باشا وسميت (لجنة الثلاثين) اذ كان قوامها ثلاثين عضوا من رجال القانون والدين والأعيان ، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطنى ، اذ كان الوفد يصر على أن تكلف جمعية تأسيسية منتخبة بوضع الدستور .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم (لجنة الأشقياء) واستمرت اللجنة تعقد اجتماعاتها فيما بين ابريل واكتوبر ورفعت

مشروع الدستور الى رئيس الوزارة فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٢ وتضافرت عدة عوامل ضد وزارة ثروت والمشروع ، فالملك لم يكن قادرا على التخلص من ميوله الاوتوقراطية فاراد أن يكون الدستور عونا له على مزيد من الحكم المطلق • وهكذا لم يكن امام وزارة ثروت الا الاستقالة وخلفتها وزارة نسيم التى حازت تأييد القصر والوفد وقامت الوزارة بعرض مشروع الدستور على اللجنة التشريعية التابعة لوزارة الحقانية التى قدمت تقريرا يتضمن عددا من التعديلات التى كان القصر يطالب بها ، كما تدخلت بريطانيا فى ذلك الوقت لتعديل النصوص الخاصة بالسودان ـ كما بينا فى الفصل السابق ـ ولهذه الأسباب صدر الدستور فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ وبه عدد من الاختلافات بينه وبين المشروع الأصلى الذى وضعته لجنة الثلاثين وتركزت فى اعطاء حقوق اكبر للملك ازاء السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما قبلت الاعتراضات البريطانية فلقب الملك بملك مصر فقط واشير الى حقوق مصر فى السودان دون الاشارة الى ان السودان جزء من مصر •

وفى ٣٠ ابريل صدر قانون الانتخاب الذى جعل انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين •

موقف الصحافة الوفدية من ظروف صدور الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الدستور والتعديلات التى ادخلت على مشروع اللجنة ثم من بعض مواد الدستور والمذكرة التفسيرية •

ناقشت الصحف الوفدية ما تضمنته المذكرة التفسيرية بشأن المجلس النيابى ، وقد حددت جريدة (النظام) ثلاث دعائم يجب أن يقوم عليها المجلس النيابى الجديد ليحوز ثقة الأمة :

الدعامة الأولى : حرية الانتخاب واجراؤه بمقتضى قانون حر يخول لكل مصرى بلغ سن الرشد أن ينتخب للمراكز النيابية دون قيود أو شروط ·

الدعامة الثانية : يجب أن يكون الدستور الذى يسير عليه المجلس فى أعماله كفيلا بتغليب ارادة مجموع الشعب المصرى على ارادة الأفراد وجعل كلمته فوق كل كلمة فى مصر ·

الدعامة الثالثة : مسئولية الوزارة أمام المجلس والزامها بحكم الدستور بالخضوع لقراراته والتقيد بمشيئته كما هو الحال فى البلاد الدستورية العريقة ·

وأشارت (النظام) الى الحرية السياسية التى يجب أن تسود أثناء الانتخابات فى تمتع كل مصرى بحق الاجتماع والخطابة والكتابة فى الصحف ، ولذلك حثت اللورد اللنبى أن يصدر أمرا صريحا باباحة الاجتماع لمن يشاء بغض النظر عن آرائه السياسية ، كما طالبت بايقاف تنفيذ قانون المطبوعات واعادة الصحف المعطلة الى الظهور واطلاق حرية الصحف حتى تستطيع « الأحزاب المصرية أن توجد لخططها وبرامجها الألسنة التى تبين فضائلها الوطنية ومميزاتها القومية وتدافع عن مبادئها السياسية وآرائها الحزبية بالصراحة التى يستلزمها الدفاع » .

لجنة وضع الدستور :

عبرت الصحف الوفدية عن موقف الوفد من لجنة الثلاثين اذ طالبت جريدة (المحروسة) أن يكون الدستور وليد جمعية وطنية مستقلة ممثلة لجميع المنابر الوطنية وأن يكون الغرض من الدستور تحقيق سلطة الأمة وجعل الوزارة مسئولة مسئولية كاملة أمام مجلس النواب ·

واشارت جريدة (النظام) الى ان الأمة لا تعترض على تأليف اللجنة من أجل أشخاص اعضائها وانما لأن طريقة تأليفها لم تحقق مبدأ اشتراك جميع الهيئات السياسية المصرية فى تكوينها .

واوضحت (النظام) الأسباب التى جعلت الوزارة ترفض أن تخول للأمة حق وضع دستورها بواسطة جمعيتها الوطنية المنتخب وأتت بهذه الأسباب عن طريق تساؤلات وجهتها للوزارة لاحراجها فقالت « .. هل يخافون على العرش ؟ .. ان العرش فوق المنشئات ولا يتصور مطلقا أن تتعرض له الجمعية الوطنية فى مناقشاتها .. فمن يخافون ؟ .. هل يخشون أن تضع الأمة دستورا ينقى السياسة المصرية من النفوذ الانجليزى ؟ » .

وهكذا اتهمت جريدة (النظام) الوزارة بانها تضع دستور يبقى على مركز بريطانيا الممتاز فى مصر .

وقد استنكرت (النظام) ما نشرته جريدة (المقطم) من أن حالة البلاد الاجتماعية ودرجة رقيها لا تسمح بانتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور . وأنه لابد من وضع قيود على الدستور تتفق مع هذه الحالة الاجتماعية ودرجة الرقى .

فهاجمتها (النظام) قائلة : « اذا كانت الأمة المصرية فى نظر الكاتب أمة جاهلة ، واذا كانت جمعيتها الوطنية غير أهل لوضع الدستور فلماذا تجهد الوزارة نفسها فى وضع دستورها ولماذا تجهد نفسها ايضا فى انتخاب البرلمان ؟ .. لكن الكاتب يرى أن الحكومة تضع الدستور وتنتخب البرلمان للأمة المصرية الجاهلة لذا يجب أن يتفق الدستور مع جهلها وتأخرها فى حالتها الاجتماعية وهذا لا يتسنى الا اذا قيد هذا الدستور بقيود رقينا وحالتنا الاجتماعية »

وتبدى (النظام) تخوفها ألا يكون هذا الرأى رأيا خاصا بالكاتب وحده وانما أن يكون هناك آراء كثيرة متفقة مع هذا الرأى بما يعنى سريانه فى دوائر اللجنة ودوائر الحكومة وأن تكون مقالة (المقطم) فاتحة لمقالات أخرى يقصد بها التمهيد لقبول القيود التى يريدون ادخالها على الدستور بحجة الرقى والحالة الاجتماعية ·

ونشرت (النظام) فى عدديها الصادرين بتاريخ ٧ و ٩ ابريل تحت عنوان « الاعتراض على وضع الدستور » مجموعة من الرسائل التى تعترض على انفراد الحكومة بوضع الدستور المصرى بدون دعوة الجمعية الوطنية ·

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات استمرت لجنة وضع الدستور فى جلساتها التى بدأت فى ١١ ابريل ١٩٢٢ وانتهت فى ٢٦ اكتوبر من نفس العام ، وحفلت الجلسات بالمناقشات القانونية والفقهية التى تعرضت لها الصحف الوفدية مثل المناقشات التى دارت حول تمثيل الأقليات ·

الصحافة الوفدية وتمثيل الأقليات فى الدستور :

اعترضت الصحافة الوفدية على مبدأ التمثيل السياسى النسبى للأقليات فى الدستور الذى نادى به توفيق دوس عضو لجنة الثلاثين بحجة اقفال الباب أمام التدخل الأجنبى خاصة وأن حماية الأقليات أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . وسارت المناقشات بين أعضاء اللجنة : المؤيدين للتمثيل وهم الأقلية والمعارضين له وهم الأغلبية ، فعلى سبيل المثال نذكر عبد العزيز فهمى أن تمثيل الأقليات يعنى منحهم امتيازا ليس لغيرهم مع أن الروح الديمقراطية تعنى ازالة الفوارق ، وأوصى ان يترك الأمر للمستقبل فان وجد شعور عام يطلب هذا المطلب عدل الدستور ·

وانتقلت هذه المناقشات الى الصحف فعبر القليل منها عن تأييده لاقتـراح تمثيل الأقليات مثـل صحيفة (الاستقلال) لمحمود عزمى واعترضت معظم الصحف الوطنية ، خاصة الصحف الوفدية ، على هذا الاقتراح اذ أن سياسة الوفد قامت منذ انشائه على تساوى جميع عناصر الأمة واجتماعها فقط تحت لواء المصرية بغض النظر عن الفوارق الدينية .

ولذا حملت جريدة (النظام) حملة شعواء على اقتراح تمثيل الأقليات فى الدستور بما يحمله من معنى الفصل لعنصرى الأمة .

عبرت (النظام) عن رأيها من خلال عدة مقالات نشرت متتابعة واوضحت عناوينها مبدأ الوفد فى الوطنية المصرية · وعلى سبيل المثال ظهرت العناوين التالية (الحرية والاستقلال دين الأمة المصرية)، (الرأى العام وتمثيل الأقليات) ، (ولا تمزقوا وحدة الأمة) . واظهرت هذه المقالات استنكار الجريدة لهذه الفكرة · فجاء فى المقالة الأولى تأكيد على الوحدة الوطنية اذ قالت « كان جديرا بالعضو الساعى فى التفرقة أن يلقى نظرة واحدة الى ماضى الحركة الوطنية وحاضرها ليمسك عن ابداء رأيه ويرجع عن بذل مسعاه ·· فهناك فى طيـات ذلك الماضى آثار التضحية التى صاغت الأمة من آلامها وأحزانها تمثال الوحدة الوطنية الخالد » ·

وفى المقالة الثانية أكدت الجريدة على أن الرأى العام لم يرض عن اقتراح تمثيل الأقليات فى لجنة الدستور وان المسلمين والأقباط لا يعرفون أقلية ولا اكثرية وانما هم أمة واحدة مصرية لا تتجزأ ولا تتفرق ·

وأشارت (النظام) فى المقالة الثالثة الى خطر دعوى تمثيل الأقليات اذ أنها تعتبر تأكيدا لما جاء فى أحد تحفظات تصـــــريح

٢٨ فبراير والساسة الانجليز يتوكئون على الأقليات لتقييد استقلال البلاد واتخاذها وسيلة للتدخل فى شئونها والسيطرة عليها • وأكدت (النظام) على أنه لن يرضى احد من المصريين ـ بعد أن عرف غرض بربطانيا من الاصرار على حماية الأقليات ـ أن يسمح للجنة الدستور أن تعترف بوجوده فى نظام البلاد ، كما أكدت الجريدة على ان الأقباط قد أعلنوا براءتهم من كل فكرة تشير أو تؤكد الانقصام بين عنصرى الأمة المصرية مهما بالغ أصحابها فى الدفاع عنها •

كما نشرت (النظام) تحت عنوان « صوت الرأى العام فى تمثيل الأقليات » الرسائل التى تصلها من اقباط ومسلمين يعترضون فيها على الفكرة ويؤكدون انه لا توجد أقليات فى مصر •

واهتمت جريدة (وادى النيل) بتوضيح رأى الأقباط المصريين من تمثيل الأقليات فاستكتبت عددا منهم مثل : فريد ابراهيم جرجس الذى استنكر تمثيل الأقليات فى الدستور وأشار الى وحدة الأمة المصرية ممثلة فى مسلميها واقباطها •

وقد نجحت حركة المعارضة ضد تمثيل الأقليات فى أن يصدر الدستور خاليا من اية نصوص تتعلق بالتمثيل النسبى للاقليات وساوى بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية •

تقرير اللجنة الفرعية عن المبادىء العامة فى الدستور :

الفت لجنة الثلاثين لجنة فرعية من بين أعضائها لوضع المبادىء العامة التى يقوم على أساسها الدستور • وانتهت هذه اللجنة من عملها ورفعت تقريرها الى لجنة الثلاثين فى منتصف

مايو عام ١٩٢٢ وأخذت الصحف الوفدية تناقش ما وصل الى علمها مما تضمنه تقرير اللجنة ٠

واشارت جريدة (النظام) الى ضـرورة نشـر التقرير فى الصحف ليعلم الرأى العام مشتملاته ويتسنى للكتاب والمفكرين أن يقولوا كلمتهم فى المبادىء التى سيقام عليها الدستور وذلك قبل اجتماع اللجنة العامة لبحثها ٠

وأكدت (النظام) على أن من مصلحة اللجنة أن يكون مشروعها مؤيدا من الأمة كما أن من مصلحة الأمة أن يقام النظام الجديد على مشيئتها حتى تكون خطوتها الأولى فى حياتها الدستورية خطوة ثابتة لا تتزعزع ٠

وقد اعترضت (النظام) على بعض ما جاء فى تقرير اللجنة ، فرفضت تحديد سن ثلاثين عاما لعضوية مجلس النواب واشارت الى أن هدف اللجنة من ذلك هو أنها تريد أن تمنع عن المجلس النيابى فريقا من الشباب الغيورين المتحمسين الذين لا تؤمن غيرتهم ولا يؤتمن تحمسهم على ما تريد اللجنة من اتساع سلطة الوزارة ٠

كما بينت الجريدة أن فى التقرير ثلاثة قيود يهدف منها الى تقييد سلطة الأمة لصالح سلطة الوزارة وتمثلت هذه القيود فى :

اولا : وجوب تقديم كل استيضاح يترتب عليه الاقتراع بالثقة قبل الجلسة التى تحصل فيها مناقشته بثمانية ايام ، والغرض من ذلك تمكين الوزارة من التأهب والاستعداد لمنازلة النواب والانتصار عليهم ، فان انصارها ومرؤوسيها يستطيعون خلال الأيام الثمانية أن يندسوا بين النواب لنشر دعوتها وترويج آرائها ٠

ثانيا : تخويل الوزارة حق تاجيل النظر فى السياسة العامة الى جلسة مقبلة اذا رأوا محلا لذلك ، فاذا لم تكف الثمانية أيام

تقدمت الوزارة بعد انقضائها الى المجلس فى الموعد المحدد للمناقشة وقضت بكلمة فيها بارجائها الى جلسة أخرى دون أن يتوقف الارجاء على استشارة أو يتعلق بقرار ٠

ثالثا : واذا لم ينفع التأجيل وحلت الجلسة الثانية والخلاف مازال مستحكما فان الوزاره تستطيع أن تحل مجلس النواب بما يعد بمثابة شبح مخيف أوقفته اللجنة بين سطور الدستور حتى اذا استفزتهم ضمائرهم لمخالفة الوزارة ذكرهم مرآه بالخطر الذى يستهدفون له ٠

موقف الصحافة الوفدية من التعديلات التى ادخلت على مشروع لجنة الثلاثين :

انتهت لجنة الثلاثين من عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزارة عبد الخالق ثروت فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٢٢ ، الذى عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية لتقوم بفحصه ، وقامت اللجنة بتنقيح مشروع الدستور طبقا لطلبات السراى والانجليز فى عهد وزارة توفيق نسيم التى خلفت وزارة عبد الخالق ثروت ٠

وقد عانى الوفد فى ذلك الوقت من الحرج الشديد الذى وقع فيه فهو من ناحية قد رفض لجنة الدستور ووصف مشروعها بالرجعية ومن ثم كان من الصعب عليه أن يقوم بالدفاع عنه حتى لا يعتبر ذلك تأبيدا له وتناقضا مع موقفه السابق، ومن ناحية أخرى لم يكن يستطيع السكوت عن التعديلات التى أدخلت على المشروع والتى تضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والانجليز ، لذا لم يتخذ الوفد موقفا واضحا فى بيانه وأشار الى رايه السابق الخاص بضرورة عقد جمعية وطنية منتخبة تعبر عن ارادة الشعب لوضع

الدستور ،وبالطبع كان أوان أنتخاب لجنة أخرى لوضع الدستور قد فات بعد أن أعلنت لجنة الثلاثين مشروعها بالفعل .

الا أن الصحف الوفدية كانت أكثر تحررا من هذا الاحراج الذى وقع فيه الوفد اذ اعترضت بكل قواها على التعديلات التى ادخلت على النصوص الخاصة بالسودان ـ كما أوضحنا فى الفصل السابق ـ وأعلنت الصحف الوفدية عن قرار مقاطعة الانتخابات التى تتولد عن الدستور اذا ما عدل مشروع لجنة الثلاثين ٠

فقد أشارت جريدة (المحروسة) الى أن الأمة تطلب أن يكون دستورها محققا لسلطتها جديرا بجهادها وتضحيتها وهدد أحمد حافظ عوض بأن الدستور لو صدر على غير ما ترغب الأمة فى سيطرتها الشرعية على جميع شئونها فانها لن تقبله « واديها فى كل وقت سلاح المقاطعة والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات » .

وفى مقال آخر بعنوان « سلطة الأمة فى الدستور والا فلا معاونة » أكدت الجريدة على الفكرة نفسها فى أنه لو لم يصدر الدستور متضمنا سلطة الأمة كاملة ، ومنصوصا فيه على حق مصر فى سودانها وحق البرلمان فى تعديل نصوصه فان البلاد لا تستطيع أن تتقدم للانتخابات على أسس واهية ونظم ناقصة ٠

وهكذا هددت الصحف الوفدية وزارة نسيم بعدم الاعتراف بالدستور ومقاطعة الانتخابات اذا صح ما أنيع عما ادخل على مشروع لجنة الثلاثين من تعديلات ، خاصة وأن هذه التعديلات لم تتأكد الا بعد سقوط وزارة نسيم بدليل أن أحمد حافظ عوض طالب الوزارة أن تصدر بيانا بنفى أو تأكيد ما أنيع عن هذه التعديلات « حتى ترى الأمة ان كان ما يقوله الناس صحيحا أم غير صحيح »

وعلى ما تراه الأمة من مواد هذا الدستور تقرر خطتها ازاء قبوله او مقاطعته » ٠

وازاء اهتمام الصحافة بصفة عامة بالدستور والتعديلات التى ادخلت عليه ظهرت بعض الآراء التى تنادى بأن قضية البلاد الأساسية هى الاستقلال وليست قضية الدستور ، ومن هذه الآراء ما كتبته جريدة (المحروسة) تعيب فيه على الأمة انشغالها بالدستور لأنه « تضليل وخداع ان نعتقد بأن حل أزمتنا يكون باصدار الدستور كاملا كان أو منقوصا ، مادامت علة الأمة باقية وهى رغبة الانجليز فى أن يعتبروا مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فلنتخلص أولا من اشراف الأجنبى ثم بعد ذلك يحق لنا أن نفكر فى دستور ينظم حياتنا الداخلية ٠٠ لسنا نشكو الآن من استبداد افراد من المصريين حتى نهتم بوضع حد لاستبدادهم بواسطة مجلس النواب وانما نحن نشكو من تحكم الانجلبز فى شئون البلاد . فاذا كان فى وسع مجلس النواب أن يخلصنا من الانجليز وتدخلهم فى شئوننا فلا بأس من المناداه بوجوب الاسراع فى تشكيله ولكن كيف يستطيع مجلس النواب أن يعتقنا من عبودية نحن فيها مادام انه لا يملك من القوة اكثر مما تملكه الأمة بأسرها » ٠

الصحافة الوفدية ودستور عام ١٩٢٣ :

صدر الدستور فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ كمنحة من الملك وقد رحبت جريدة (المحروسة) بصدور الدستور « كما وضعته لجنة الثلاثين » وكان هذا مخالفا للحقيقة اذ صدر الدستور وبه عدد من التعديلات التى ادخلت عليه والتى هاجمتها الصحف ٠

ومن الغريب أن الجريدة اكدت المعنى الذى رحبت به فقد هنأت

يحيى ابراهيم رئيس الوزارة الذى صدر الدستور فى عهده لصدوره بدون (مسخ أو تشويه) .

الا ان الجريدة تداركت هذا الترحيب القائم على مخالفة الحقيقة فأكدت « أن هذا الدستور لا يمكن أن تعتبره الأمة وليد ارادتها لأنه من عمل لجنة حزبية هى لجنة الثلاثين ولم تضعه جمعية وطنية ولم تحترم فيه حقوق الأمة » . وأكدت أن المعركة مازالت مستمرة بين القوى الوطنية والقوى الرجعية على الرغم من صدور الدستور .

وأوضحت الجريدة موقف الأمة من هذا الدستور (الوسط) فهو « أشبه بحال من يتنفس الصعداء أو من يشعر بالحصول على شيء هو اقل مما يريده ويصبو اليه » . وأنكرت ما يذيعه أعضاء حزب الأحرار الدستوريين عن ابتهاج الأمة العظيم بالدستور .

واهتمت جريدة (المحروسة) بأن توضح رأى سعد زغلول فى الدستور من خلال حديث نشرته جريدة (الديلى نيوز) اذ أعرب فيه سعد عن اعتقاده بضرورة عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه قبل ان يعلنه جلالة الملك . وقد أيدت (المحروسة) هذا الرأى وأعلنت أنه كان على الوزارة ان تعرض الدستور على مندوبى الشعب ليبدوا ملاحظاتهم عليه قبل استصدار المرسوم الملكى باعلانه وبهذا كان من الممكن « أن ينال الشعب بعض الترضية من استهانة الوزارة الثروتية بارادته » .

أما جريدة (الرشيد) فقد وصفت حقوق الأمة التى نالتها بالدستور بأنها قليلة وعرضة للعبث والضياع .

وبصفة عامة رفضت الصحافة الوفدية دستور عام ١٩٢٣ فى ذلك الوقت ووصفته بأنه وثيقة رجعية ، وعلى هذا لم تهتم الصحف

الوفدية التى قدر لنا الاطلاع عليها ومنها (المحروسة) و (الرشيد) أن تفند نصوصه وتناقش مواده على أساس رفضها له بشكل كلى ٠٠ فيما عدا أنها كتبت بعض المقالات التى تعترض على المادة (١٥) من الدستور والخاصة بحرية الصحف ٠ وعلى سبيل المثال كتب العقاد مقالة فى جريدة (الرشيد) هاجم فيها هذه المادة واعتبر أن الفقرة الأخيرة فيها تجعل الصحافة ترسف فى نفس الأغلال التى كانت تعانى منها فى عهد الاحتلال والحماية ٠

قـــانون الانتخـــاب :

صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ أبريل ، وجعـــل الانتخـــاب لمجلس النواب على درجتين ٠

وقد ناقش عباس العقاد فى جريدة (الرشيد) هذا القانون مبينا عيوبه فى أنه « يقضى أن يكون لكل ثلاثين ناخبا متجاورين فى الســكن مندوب وأن يســلمون اليه جميــع حقوقهم الانتخابية يتصرف فيها كما يشاء هو لا كما يشاءون هم مما يؤدى الى اتساع مسافة البعد بين جمهور الأمة ونوابها ويصبح المندوبون الثلاثون هم محور الحياة النيابية » ، كما ناقش العقاد القيود التى قيد بها انتخاب المندوب الثلاثينى « حتى أصبح انتخابه فى معظم الأحوال أقرب الى التعيين والتسمية منه الى الاختيار والتفويض » ٠

وانتقد أحمد حافظ عوض فى جريدة (المحروسة) عدم تذييل القانون بنص يحدد موعد تنفيذه بل ترك هذا التنفيذ حقا من حقوق وزير الداخلية ، فاذا لم يصدر الوزير قرار التنفيذ ، ظل القانون وكأنه لم يصدر ، وكان حظه حظ الدستور من حيث جعل انفاذه رهنا بعقد البرلمان . وأكد الكاتب على أن هذا الأمر بدعة جديدة فى القوانين العامة .

وقد ألغى مجلس النواب الوفدى عام ١٩٢٤ هذا القانون وجعل الانتخاب على درجة واحدة ٠

دخــول الوفــد الانتخــابات :

على الرغم من رفض الوفد دستور عام ١٩٢٣ ووصفه اياه بأنه وثيقة رجعية الا أنه قرر الدخول فى الانتخابات على أساسه مما عرضه لهجوم حزب الأحرار الدستوريين الذى وصف موقفه بالتناقض الا أن جريدة (المحروسة) حاولت أن تبرر دخول الوفد الانتخابات بقولها « نادينا مرارا بوقف صدور الدستور حتى تضعه جمعية وطنية فلم يكن نصيب تلك الأصوات الا صدور الدستور الثلاثينى واليوم هل نقنع من الغنيمة بالاياب ونقف مكتوفى الأيدى أمام هذه الجهود القائمة على قدم وساق » ، واستطردت الجريدة فى دفاعها عن موقف الوفد فى دخول الانتخابات فقالت « ماذا يكون من أمرنا اذا خلت مقاعد المجلس من المخلصين من أبناء الأمة ؟ ٠٠ نحن نريد اصلاح ما أفسده الغير ، ونعيد للأمة ما فقدته على يد بعض أبنائها ممن عبثوا بحقوقها واستهانوا بكرامتها ولا يكون ذلك الا بانتخاب الزررة من أبناء مصر » ٠

وقد بدأت المعركة الانتخابية بالفعل على صفحات الصحف الوفدية منذ مايو عام ١٩٢٣ الى أن انتهت باجراء الانتخابات بالفعل فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ ٠

وقد اتخذت هذه المعركة الانتخابية عدة اشكال منها الدعاية للوفد ودعوة الناخبين الى تأييد مرشحيه والهجوم على المعارضين واتهامهم بالنقائص والمسالب المختلفة ٠ وعلى سبيل المثال كالت جريدة (الرشيد) للأحرار الدستوريين الأوصاف الآتية : « المنشقون ،

المتعجلون ، دعاة التردد والهزيمة ، انصار ملنر فى خديعة مصر وتضليلها ، واعوان عدلى فى صدع الوحدة وشق الصفوف ، وأذناب ثروت فى خرق الاجماع والخروج على الامة والتنكيل بأبنائها » .

واطلقت جريدة (المحروسة) عليهم لقب « الأحرار الوصوليون » .

وسخر عباس العقاد من دعوة صحيفة (السياسة) الناخبين الى قيد اسمائهم فقال : وكأنهم « حزب حقيقى له انصار وشبوع من الأمة » .

وقامت جريدة (المحروسة) بالرد على جريدة (السياسة) التى ذكرت أن الوفد ليس له برنامج يدخل على أساسه الانتخابات ، مما جعل جريدة (المحروسة) تهاجمها وتهاجم حزبها قائلة « ان هؤلاء الأحرار الدستوريين يقولون أن لهم برنامجا معروفا اما السعديون فلا برنامج لهم .. نعم ان لهم برنامجا قوامه التردد والدعوة الى الهزيمة .. أما نحن فبرنامجنا قصير وقصير جدا .. برنامجنا حرية مصر المطلقة واستقلالها التام ، برنامجنا أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ » .

وقد ردت جريدة (الرشيد) ايضا على جريدة (السياسة) واكدت أن برنامج الوفد المصرى يعرفه الناس جميعا ويعرفه الأحرار الدستوريون ايضا . ولم يكن هذا البرنامج « من وضعه ووحيه وانما هو من وضع امة كاملة وهى شعب بأسره وهو ليس كثير الابواب والفصول حقيقة ولكنه على صغره وخلوه من تزويق الكلام جامع شامل ومادته الأولى والوحيدة هى الاستقلال التام لمصر والسودان » .

كما قامت صحافة الوفد بدور كبير فى حث الناخبين على قيد اسمائهم فى جداول الانتخابات ، وأعلن عباس العقاد عن ارتياحه الى نتيجة قيد الأسماء اذ « بلغت نسبة عدد الناخبين الى عدد السكان فى بعض الدوائر نحو الربع و لاتقل عن السدس فى معظم الجهات » • وطالب العقاد بتسهيل عملية الانتخابات فى المدن والقرى والاكثار من الدوائر الصغيرة منعا لطول الانتظار وتعطيل الأعمال •

كما أبرزت الصحف الوفدية منشورات الوفد الانتخابية ونشرت اسماء المرشحين الوفديين فى صدر صفحاتها •

وفى ٢٧ سبتمبر جرت انتخابات المندوبين الثلاثينيين وظهر فوز الوفد الباهر فيها مما كان يعد ايذانا بفوز الوفد فى انتخابات مجلس النواب والشيوخ •

وقد هللت الصحافة الوفدية لهذا النصر فكتبت (المحروسة) « كان يوم الخميس ٢٧ سبتمبر ، حدا فاصلا بين جد سعد وهزل خصومه ، كان يوم الخميس يوم الاختبار الصحيح ويرهن على أن مصر مع سعد •• وان أولئك الذين اغتصبوا السلطة زمنا ما كانوا يحكمون فيها الا بالباطل والخديعة ويجرون مصر التى لا تدين بمذهبهم ولا تعترف بأى صلة لهم ؛ الى سبيل آخر غير السبيل الذى اعتزمت ان تنتهجه وان تسير فيه لآخر شوط » .

وتسخر جريدة (النظام) من هزيمة الأحرار الدستوريين فى الانتخابات اذ « يزعمون انهم حزب وانهم اولو قوة وبطش وان قوتهم وبطشهم موفوران ليتجليا وقت الانتخابات حتى كان يوم ٢٧ سبتمبر فانهزم اخر ركن كانوا يستندون اليه وهوت اخر حجر يعللون انفسهم بها فقد كانت نتيجة الانتخابات خزيا لهم بل قضاء عليهم شر القضاء وهزموا جميعا فلم يفز واحد منهم بصوت واحد » •

ونشرت صحيفة (النظام) « تهـانى الأمـة بمناسـبة فوز السعديين » • وفى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ تم انتخاب النواب وفاز الوفد فوزا ساحقا •

وقد أكدت جريدة (المحروسة) انها لم تشك يوما فى أن الفوز فى الانتخابات العامـة سيكون للسعديين دون سـواهم • وعبرت الجريدة عن اعتقادها فى أن فوز السعديين بالأغلبية الساحقة معناه أن الأمة لا ترضى بغير الاستقلال التام والحرية المطلقـة ولذلك لم تنتخب الأغلبية من غير السعديين من « أولئك المساومين الوصوليين أو السياسيين الخياليين » • وكانت تعنى بالمساومين رجال الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى •

الصحافة الوفدية والبرلمان الوفدى :

فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ الف سعد زغلول الوزارة الدستورية الأولى ، وفى ٢٣ فبراير جرت انتخابات الشيوخ وفاز الوفديون فى معظم الدوائر •

وفى هذه الفترة بدأ الصدام بين الوزارة والسراى بشأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانا على ظاهر المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على « أن الملك له الحق فى تعيين خمسى أعضاء المجلس » أما سعد فتمسك بالرأى الدستورى السليم فى أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة وزرائه • واتفق الطرفان على تحكيم البارون فان دن بوش ، النائب العام لدى المحاكم المختلطة ، الذى أيد رأى سعد مما أدى الى تنازل الملك عن رأيه •

ولم تستطع الصحف الوفدية أن تثير موضوع هذا الخلاف

بشكل واضح على صفحاتها وذلك لحساسية موقفها من الملك فاكتفت جريدة (المحروسة) بالاشارة الى أن الفضل يرجع فى هذا العهد الدستورى المتين الى الرئيس سعد زغلول والى صاحب الجلالة الملك المفدى لدى شعبه الأمين مهما اختلفت الوسائل وتنوعت الأسباب ·

وفى ١٥ مارس افتتح البرلمان والقى سعد خطاب العرش نيابة عن الملك ·

وقد اتخذ اهتمام الصحافة الوفدية بهذا المجلس البرلمانى الوفدى ثلاثة اشكال أساسية :

الأول : نشر أخبار مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومناقشات أعضائهما وجانب من محاضر جلساتهما الرسمية .

الثانى : تأييد ما يصدر عن هذين المجلسين من قرارات واقتراحات ·

الثالث : مواصلة الهجوم على المعارضين لقرارات المجلسين ·

استقالة سعد الأولى والمكاسب الدستورية :

أدت استقالة سعد الأولى الى تراجع الملك عن موقفه المناوىء للوزارة والمبادىء الدستورية السليمة ·

وقد وافق الملك على عدد من المبادىء الدستورية الهامة من أهمها مسئولية الوزارة عن الأزهر ، وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وعدم تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها · وكان لهذه الأحداث صداها الواسع على صفحات الصحف الوفدية ·

فقد أشارت جريدة (البلاغ) الى المكاسب الدستورية التى حصلت عليها البلاد نتيجة سعى الوزارة « وكرم جلالة الملك ومبادئه الدستورية » • وقد ناقشت الجريدة مواد الدستور التى كانت سببا للخلاف بين سعد والملك فبينت أن المادة (٤٣) على الرغم من انها تنص على حق الملك فى منح الرتب والنياشين الا ان الدستور نص فى المادة (٤٨) على أن الملك لا يباشر الحقوق التى له فى الدستور الا بواسطة وزرائه . كما أوضحت ان المادة (٤٤) من الدستور — وأن كانت تعطى للملك حق تولية الموظفين وعزلهم ومباشرة هذا الحق من خلال الوزارة — الا أن العمل جرى على استثناء موظفى الديوان الملكى من هذا الحكم ، واشارت الى أن الملك قد رضى أن يكون الحكم عاما وأن يكون موظفو الديوان الملكى داخلين فيه . واكدت الجريدة على اهمية هذه الأسس الدستورية فى تثبيت قواعد الدستور •

وطالب عبد القادر حمزة أن توضع هذه المكاسب الدستورية فى مستند مكتوب ملزم بغض النظر عن الأشخاص او الظروف • الا أن الأمة لم تسعد بهذا النصر الدستورى على اوتوقراطية القصر اذ لم تكد تمضى سوى أيام قليلة حتى يقتل السردار الانجليزى ويضطر سعد زغلول الى تقديم استقالته فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ ، وبذلك شهدت البلاد عودة جديدة للرجعية بتولى احمد زيور تأليف الوزارة الذى كان عهده حربا على دستور الأمة لصالح السراى والاحتلال •

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الأولى :

استصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر رغبة منها فى تجنب مواجهة البرلمان الوفدى .

ونشرت (البلاغ) نص العريضة التى رفعها عدد من اعضاء مجلس النواب الوفدى الى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد وقبل المدة التى تأجل اليها ، كما نشرت الاحتجاجات التى وصلتها من القراء ضد الوزارة وتطالب بعقد البرلمان .

واستنكر عبد القادر حمزة ما أعلنه زيور من أن سياسة سعد ومجلس النواب الوفدى سياسة فاشلة مبررا بذلك تأجيل انعقاد البرلمان . وأعلنه بتناقض قوله هذا مع أنه كان رئيسا للوفد الذى أوفده مجلس الشيوخ على اثر تقديم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك ليرجو منه عدم قبوله الاستقالة ، ثم الى سعد باشا ليرجو منه سحب استقالته .

واتهمه عبد القادر حمزة بأنه يسير فى خط السياسة الانجليزية وأن ما ادعاه على سعد ومجلس نوابه هو نفس ما يقوله مستر تشمبرلن أو غيره من الوزراء الانجليز الذين « يعدون تمسك المصريين بالاستقلال سياسة فاشلة » .

وفى ٢٤ ديسمبر أصدرت وزارة زيور مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير عام ١٩٢٥ ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس عام ١٩٢٥ . وقررت الوزارة العودة الى قانون الانتخابات على درجتين والذى الغاه البرلمان الوفدى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر .

وبدأت الصحف الوفدية منذ نهاية شهر ديسمبر معركة انتخابية جديدة فنشرت جريدة (كوكب الشرق) أسماء مرشحى الوفد فى مختلف الدوائر وناشدت المواطنين انتخاب مرشحى الوفد

حتى لا يكونوا عونا للانجليز فى ايجاد برلمان يقر الطلبات الأنجليزية المنافية لاستقلال البلاد . واكدت الجريدة على أن كل مجلس نيابى لا يمثل الأمــة تمثيلا صحيحا لن تقر الأمــة ما يبرمه من اتفاقات أو معاهدات ٠

كما أوضحت (كوكب الشرق) تفاصيل تدخلات الادارة فى عملية الانتخابات ، وعلى سبيل المثال مقالة بعنوان « فضائح الانتخابات فى دائرة سمنود » ، وخبرا بعنوان « مخازى الانتخابات فى الزقازيق » ٠

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلها القصر والوزارة لهدم الوفد بتشجيع بعض العناصر على الخروج عنه وانشاء حزب الاتحاد لمناوأته والذى ضم اليه العناصر التى خرجت من الوفد ، بالاضافة الى تحميله مسئولية حادثة السردار ، والضغط الحكومى والتدخل الادارى لانجاح مرشحى الوزارة الا ان الوفد قد فاز فى الانتخابات

وتنشر (البلاغ) تصريحا لعبد العزيز فهمى وزير الحقانية جاء فيه « كنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ولكن العمل اظهر انه ثوب فضفاض » ٠ واعتبـرت الجريدة هـذا التصريح بمثابة توضيح لنية الوزارة المبيتة تجاه الدستور والحياة النيابية ٠

وبالفعل يصدق حدس جريدة (البلاغ) اذ أنه بعـد عـدة ساعات من انعقاد البرلمان أصدر الملك مرسوما بحله وذلك على اثر فوز سعد زغلول برئاســـة مجلس النواب واستصدرت الوزارة مرسوما آخر بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شـرعت فى تعديل قانون الانتخاب .

وقد استنكرت الصحف الوفدية هذا الاعتداء الذى وقع على الدستور بحل مجلس النواب مرتين لنفس السبب · وقد أعلنت جريدة (كوكب الشرق) أن الوزارة كرهت الدستور الذى يقرر ان الأمة فوق الحكومة وانها منبع السلطات ، ولم تصبر على قيام البرلمان الذى يراقب الوزارة فى أعمالها ويحاسبها على استسلامها وتفريطها .

وعارضت (البلاغ) تصريحات وزير الداخلية التى علل بها وقف اجراء الانتخابات فى أنه « رؤى ضرورة الاسراع فى تعديل نظام الانتخاب على وجه يتحقق معه تمثيل البلاد بصورة أصلح وانسب » فترى (البلاغ) أن التعديل لا يراد منه احكام التمثيل بل يراد به تشويه التمثيل بحرمان طبقات من الأمة من حقها فى ان تكون ممثلة فى البرلمان ·

وبينت (كوكب الشرق) ان الهدف من قانون الانتخاب المزمع اصداره هو أن يحصر الانتخاب فى اضال اقلية ممكنة ، حتى يسهل التاثير فيها بمختلف الطرق ولا يفوز الوفد بالأكثرية · ولهذا طالبت (كوكب الشرق) الوزارة أن تريح نفسها وتعين النواب أو تلغى الدستور وذلك حتى تعلم الأمة أى نظام للحكم يسود فى مصر دون خداع أو تضليل ·

واشارت (البلاغ) الى تقاعس الوزارة ومماطلتها فى اجراء الانتخابات « بحجة تعديل قانون الانتخابات خاصة بعد مرور فترة دون أن تعقد لجنة التعديل الوزارية جلسات تذكر أو تشرع فعلا فى وضع التعديل المزعوم » · وأعلنت (البلاغ) أن هذا التعديل (المسرحى) لا يعنى الأمة فى شىء اذ هى لاتزال تنادى بأن للانتخاب قانونا أقره البرلمان هو الذى يجب ان تجرى الانتخابات على

مقتضاه • كما أكدت الجريدة على أن هذه المماطلة فى التعديل فى وسيلة لكسب الوقت حتى يحكموا الوسائل الادارية وينظموا الشئون المحلية على الوجه الذى بحسبون أنه يضمن لهم الفوز فى الانتخابات •

اجتماع البرلمان فى فندق الكونتننتال :

وازاء طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة بعد أزمة كتاب « الاسلام واصول الحكم » لعلى عبد الرازق حدث تقارب بين الأحرار الدستوريين والوفد وبدأت الصحف الحزبية تخفف من هجومها على خصومها الحزبيين واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة مما أدى الى التقارب بين الأحزاب بعد أن أخذوا يصطلون جميعا بنار الاضطهاد والضغط وتقييد الحريات •

ودعا أمين الرافعى فى جريدة (الأخبار) الى وجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر عام ١٩٢٥ من غير دعوة من الملك استنادا الى حكم المادة (٩٦) من الدستور • ولقيت دعوة الرافعى تأييدا من الأحزاب المؤتلفة وقرروا عقد البرلمان فى موعده الدستورى الا أن السلطات منعت الاجتماع فى دار البرلمان فاجتمعوا فى فندق الكونتننتال فى اليوم المحدد نفسه وهو ٢١ نوفمبر واصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة واعتبار دور الانعقاد موجود قانونا كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٠) من الدستور •

وقد نوهت جريدة (البلاغ) بالاجراءات التى اتخذتها الوزارة لمنع عقد البرلمان فى اليوم المحدد له اذ أقفلت الشوارع المؤدية الى دار البرلمان لمنع أى انسان كان من المرور أيا كانت

صفته ووزعت قوة كبيرة من الجيش والبوليس فى جميع الشوارع المؤدية الى تلك الدار .. وأكدت الجريدة على أن مجلس النواب موجود قانونا ومن حقه أن يجتمع فى أى وقت شــــاء كما أن من حقه الاجتماع فى اى مكان بعد اغلاق البرلمان فى وجوه أعضائه لاعلان الاحتجاج على هذا العمل الخـــارج على الدســـتور وتقرير ما يرونه لتثبيت سلطة الأمة واعادة الحياة النيابية ..

استنكر عباس العقاد منع النواب من البرلمان قائلا : « ماذا تعد الوزارة من انتصارها فى يوم سجلت فيه على نفســـها أنها منعت سبيل النواب عنوة وسجل فيه النواب عليها أنها عصابة غاصبة لا تلوذ بحجة ولا تأخذ بقانون ؟ » واكد العقاد على أن ابناء الأمة كانوا قادرين على فتح أبواب البرلمان المغلقة عنوة ودون حائل من رجال البوليس والجيش لولا أنهم خشوا العواقب فى بلد يحتله الغاصب وتشتبك فيه مصالح الأجانب .

واشار عبد القادر حمزة الى أن الأمة سجلت على الوزارة أنها تحتل بقوة الجيش دار النيابة وتمنع بالسلاح البرلمان من أن يجتمع فيه وتذهب فى ذلك الى أن يقفل بالجند والسلاح جميع المنافذ المؤدية الى دار النيابة « وكأنما هذه الدار مقـــر للوباء لا لسلطة الأمة وكأنما هذا الشعب الذى صدته عن الذهاب الى داره ليس من الأمة ثم كأنها هى سيدة لهذه الأمة تأمر فيها وتنهى لا خادما لها مأجورة » ..

وطالبت جريدة (البلاغ) الوزارة بالاستقالة بعد أن أعلن المجلس المجتمع قراره بعدم الثقة فى الوزارة « فان هذه البلاد ليست ضيعة ورثها الوزراء عن آبائهم وقد حملت البلاد من عواقب جشعهم وتكالبهم على المصالح المادية ما حملت وصـــبرت على تبديدهم اموالها وعبثهم بحرياتها ما صبرت » .

قانون الانتخاب المعدل :

صدر قانون الانتخاب المعدل فى ٨ ديسمبر عام ١٩٢٥ الذى ضيق من حق الانتخاب اذ وضع شروطا مادية وأدبية من بينها أن يكون الناخب حائزا لشهادة دراسة ثانوية كما جعل الانتخاب على درجتين ..

وقد قابلت الاحزاب هذا القانون بالاستنكار وقررت الامتناع عن تنفيذه أيضا ولذا امتنع عدد من العمد عن تسلم أوراق الانتخاب وقرروا الاضراب والاستقالة ورفضوا الاشتراك فى الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون .

وهاجمت جريده (البلاغ) هذا القانون فوصفته بأنه قانون باطل لأن الوزارة التى أصدرته وزارة فى حكم المستقيلة أو هى وزارة غير شرعية بعد أن قرر مجلس النواب فى ٢١ نوفمبر عدم الثقة فى الوزارة . ووصفته أيضا بأنه قانون مخالف للدستور لأنه قيد الاقتراع بشروط مالية وأدبية خاصة فى حين أن الدستور نص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ولا يكون الاقتراع عاما مع وجود مصريين — بلغوا سن الرشد وغير محكوم عليهم فى جرائم — محرومين من حق الانتخاب ..

وقد أيدت (البلاغ) حركة العمد فى الاضراب والاستقالة اذ ان الوزارة « تلجأ الى اكراه العمد على مالا نرضاه ضمائرهم وهذا الاكراه لا ينتج سوى تأصل الفكرة فى مقاطعة الانتخابات » .

كما أشادت الجريده باقوال العمد المضربين التى أدلوا بها فى تحقيقات النيابة اذ أكدوا أن امتناعهم عن تسلم أوراق الانتخاب

كان من تلقاء أنفسهم ولم يوعز به أحد اليهم وأنه كان نائبة من كل واحد لنداء ضميره ومتمسكا بقرار البرلمان الذى يعتقدون فى شرعيته فقد رأت (البلاغ) فى هذه الأقوال دفاعا حارا صادقا عن الدستور والنظام النيابى اللذين هما كل ما أنتجه الحركة الوطنية من الثمرات حتى الآن . وطالبت الوزارة أن تتعظ من هذا الدرس البليغ تدرك عبث مقاومة ميول الحرية والاستقلال بعد أن ثبت لديها أن جذورها تضرب فى الأعماق وفى المدن والأرياف على السواء .

عـــودة الحيـــاة الدســتورية :

وقررت الأحزاب المؤتلفة الدعوه الى (مؤتمر وطنى) تجمع شـــيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمــكانة بها لحل الأزمة الدستورية وبدأت صحيفة (الاتحاد) تذيع أن هذا المؤتمر ما هو الا مهزلة تتبرى (البلاغ) للهجوم عليها وتصف الوزارة وأنصارها بأنهم صــنائع الانجليز وقالت : « ماذا عسى أن يرجى من قوم يتهمهم الناس بخيانة وطنهم وبيع ضمائرهم فلا تحرك التهمة فيهم نخوة ولا تذكى فيهم حفيظة » .

وتضطر الوزاره بسبب تدخل اللورد لويد الى الغاء قانون الانتخاب المعدل والعودة الى قانون الانتخاب الذى أصدره البرلمان الوفدى الا أن صحيفة (البلاغ) تبدى تخوفها من التدخل الانجليزى فى مسألة الدســتور ومن ثم فى الانتخابات للحيلولة دون تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا

وتقرر الأحزاب الدخول فى الانتخابات بعد أن حمل سعد زغلول لواء الدفاع عن هذه الفكرة .

ويبرر العقاد قرار الأحزاب بالدخول فى الانتخابات « بأننا نريد أن نعيد الى البلاد حياتها الدستورية على أســـاس قانونى

مشروع يكفل صحة التمثيل وامتناع وسائل الغش والاكراه بالقدر المستطاع .. فمقاطعة الانتخابات بالأمس ثم دخولها اليوم ليست ذنبا يؤخذ على الساسة وانما الذنب الذى يؤخذ عليهم أن تفتح لهم باب الحياة النيابية فيغلقوه بأيديهم تشبثا بما لا يفيد » .

وأجريت الانتخابات لمجلس النواب فى ٢٢ مايو وقد وزعت الدوائر الانتخابية بين الأحزاب المؤتلفة الوفد والأحرار والحزب الوطنى ونشرت (البلاغ) قائمة بأسماء مرشحى الوفد ودعت الناخبين الى انتخابهم .

ويفوز الوفد بالأغلبية وتتدخل السلطة البريطانية لمنع سعد زغلول من تولى رئاسة الوزارة .

وفى ٧ يونيه عام ١٩٢٦ قدم زيور استقالة الوزارة وتولى عدلى يكن تأليف الوزارة الائتلافية . وفى ١٠ يونيه اجتمع البرلمان برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا عدلى يكن خطاب العرش وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

وتشيد جريدة (البلاغ) بما جاء فى خطاب العرش من عناية ظاهرة بالحياة النيابية والعزم على تقوية دعامتها . وتقترح (البلاغ) وضع عدد من التدابير التشريعية التى يجب النظر فيها توصلا الى وقاية الدستور من التعطيل ومن أهمها وضع قيود لحق السلطة التنفيذية فى حل مجلس النواب اذ أن المادة ٣٨ من الدستور تجعل هذا الحق مطلقا الا من قيد واحد هو الذى ذكرته المادة (٨٨) والذى يمنع حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد واعتبرت (البلاغ) هذا القيد واه ، اذ خرجت عليه الحكومة قبل ذلك .

وأوضحت (كوكب الشرق) ما تضمنه الخطاب من مبادئ دستورية واهتمام بالشئون الداخلية مما « يحق للأمة أن تغتبط به وأن ترجو اتباع مبادئه ونفاذ كل اصلاح بواسطة البرلمان والوزارة الدستورية » .

وتنتهى الدورة الأولى لانعقاد المجلس فى سبتمبر عام ١٩٢٦ ويعلق العقاد على مميزات هذه الدورة فيراها فى التوازن بين القوى وعدم الاسراف فى القول واللجاج فى غير جدوى وقيام كل فريق من الهيئات والأحزاب بوضع حد يرعاه الى جانب حدود غيره والتضامن بين النواب من جهة والنواب والحكومة من جهة أخرى .

ويشيد العقاد بدور سعد زغلول رئيس المجلس فى النجاح الذى تميزت به هذه الدورة البرلمانية فيقول « وما من أحد يغار على الدستور ويحسن النية الا وقد حمد هذه الفرصة التى أتاحت لمجلس النواب رئيسا مسموع الكلمة موثوقا برأيه ومقصده فحفظ حقوق المجلس فى مجموعه ولم يضيع على أحد من رجاله حقا من حقوقه » .

أما عبد القادر حمزه فقد حدد أهم انجازات الدورة فى أن مجلس النواب قد اقتصد من ميزانية الدولة أكثر من مليون جنيه ، وطهر برقابته مصالح الحكومة من جراثيم الفوضى والتبذير والمحسوبية ، وشرع فى معالجة أعمال الاصلاح الكبيرة فى كل نوع من فروع حياة الأمة ، فوضع الأسس لاصلاح التعليم ، وحث على تحسين الحالة الصحية فى جميع جهات القطر ، ووجه مشروعات الرى فى الوجهة التى ترتضيها القومية المصرية ، وحض الحكومة على تشجيع الصناعات الأهلية ، وطلب أن تمد يده بالاصلاح الى الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية .

مجلس النواب والوزارات الائتلافية :

ويعاود مجلس النواب الانعقاد بعد انتهاء فترة العطلة .

وفى ١٩ ابريل عام ١٩٢٧ أعلن عدلى يكن استقالته بسبب اعتقاده بعدم ثقة المجلس فى وزارته الثقة الكافية لبقائها فى منصبها وذلك عندما رفض المجلس اقتراحا من بعض أعضائه بشكر الوزارة على ما قدمته من تعضيد لبنك مصر .

وفى ٢٠ ابريل صدرت (البلاغ) وفى صفحتها الأولى مانشيت جاء فيه « كيف ولماذا استقالت الوزارة — تقديم الاستقالة لصاحب الجلالة الملك » . ونشرت (البلاغ) فى صفحتها الثالثة من العدد نفسه محضر جلسة النواب التى نتج عنها الأزمة بين المجلس والوزارة .. وفى صفحتها الرابعة نشرت التفاصيل الخاصة بالاستقالة من حيث موعد تقديمها الى الملك والجهود التى بذلت لمنعه من الاستقالة واجرت عددا من الأحاديث مع بعض أعضاء الوزاره المستقيلين .. واوضحت تطور الخلاف بين الوزارة والمجلس فقالت : « أن الوزراء قد لاحظوا أن النواب ينتقدون بعض أعمال الوزارة وأنهم يكثرون من تقديم الاستجوابات وان هذه الاستجوابات تعطى معنى من معانى عدم الرضا .. ولما جاء دور المناقشة فى الميزانية لاحظ الوزراء أن النواب ينتقدون الوزارة مما يدل على عدم رضا المجلس عنهم حتى تكلم الاستاذ محمد عبد السلام جمعه معارضا فى توجيه الشكر للحكومة قائلا اننا انتقدناها وسننتقدها فلا محل لأن نشكرها . ثم رفض المجلس الاقتراح الذى كان هذا الشكر شطرا منه ، فرأى الوزراء أن يستقيلوا لأنهم اعتبروا أن عدم رضا المجلس عنهم صار من الوضوح بحيث لم يبق محل لأن يظلوا فى مناصبهم » .

الا أن عباس العقاد يرى أن المسألة بين ما حدث فى المجلس وبين المساس بمسألة الثقة بعيدة جدا فى الواقع وفى نيات النواب لأن رفض اقتراح يتضمن تشكر الوزارة فيما تضمنه من المطالب الأخرى لا يعد رفضا لشكر الوزارة على العموم كما أن رفض اقتراح بشكر الوزاره فى مسألة معينة لا يعد نزعا للثقة بها ولا لوما عاما لها فى سياستها ..

ولم يكد يمضى شهر حتى وقعت أزمة جديدة بين مجلس النواب ووزارة عبد الخالق ثروت ، مما جعله يصمم هو الآخر على تقديم استقالته وذلك بسبب سعى عدد من نواب أسيوط وشيوخها للتوسط بشأن اعادة تعيين أحد العمد الذين تم رفتهم اثناء وزارة زيور واعتبر عبد الخالق ثروت هذا المسلك من النواب تدخلاً فى اعمال الوزارة ..

وأكد عبد القادر حمزة أن استقالة عبد الخالق ثروت لا تتناسب مع السبب الذى دعا اليها ، اذ أن هذا الحادث فى ذاته تافه لا يستحق أن يذكر ، وأن هناك أسبابا أخرى للاستقالة وتدور حول المناقشات التى دارت فى مجلس النواب حول مخصصات الملك وحول الاستجوابين المطروحين عن عدم تقديم المندوب السامى البريطانى أوراق اعتماده للملك وزيارته للمنيا .

ولذا هاجم عبد القادر حمزة الوزراء لافتعالهم أسبابا للخلاف مع المجلس وطالبهم أن يلينوا للحكم النيابى ويتطبعوا بطباعه اكثر . كما طلب منهم أن يغاروا على سمعته والا يمسحوا فيه ما يكون عندهم من أسباب . كما أشار الى خطورة هذه الأزمات المتوالية لغير سبب جدى فى زعزعة قواعد الحكم النيابى بما يؤخذ حجة ضده ..

وقد نجح سـعد زغلول فى اقناع عبد الخالق ثروت بعدم تديم استقالته .

كما حدثت فى ذلك الوقت ايضا أزمة قانون الجيش فى عهد وزارة ثروت وأزمة قانون الاجتماعات فى عهد وزارة مصـطفى لنحاس وقد تعرضنا لهما من قبل .

الا انه فى عهد وزارة النحاس حدثت أزمة داخلية بين النواب لوفديين ونواب الحزب الوطنى والأحرار الدسـتوريين ، مما كان داية لتصدع الائتلاف فى المجلس ، وما تبعه بعد ذلك من تصدع ى الوزارة .

وقد بدأت هذه الأزمة عندما اعترض أحد نواب الحـزب لوطنى على ما جرى فى المقابلة التى تمت بين النحاس واللورد لويد عقب انتهاء أزمة الجيش وطلب فيها النحاس من اللورد لويد « أن يبلغ حكومته امتنانه لما أعربت عنه فى ردها من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد مما كان له أبلغ الأثر فى حل الأزمة حلا سلميا » .

فقد هاجم عبد الحميد سـعيد النائب عن الحزب الوطنى مصطفى النحاس اذ رأى النائب فى شـكر النحاس للحكومة البريطانية ما يفيد بانه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها فى شـئونها . فرد عليه النحاس محاولا اقناعه الا انه أراد التعقيب فلما نبهه رئيس المجلس الى عدم التطويل ثارت مشادة بينه وبين مكرم عبيد ، وهم النائب الوطنى بضرب مكرم عبيد الا أن الأعضاء حالوا دون ذلك وانتهت المسـألة باعتذار النائب الوطنى .

وقد تعرضت (البلاغ) الى هذا الحدث فوصفته بأنه غريب ومحزن ويثير الأسف والدهشة والاستغراب لوقوعه لغير سبب يقتضيه الا الرغبة فى التهويش والاعتداء والاخلال بالنظام .

واكد العقاد على أن هذه الحالة لا يسمح بتكرارها مجلس يريد أن يحتفظ لنفسه بشىء من الاحترام وليس لأحد مصلحة فى أن يظل باب هذه الفوضى مفتوحا فى كل ساعة لمن يحلو له أن يقتحمه ويعتدى فيه بلا مسوغ ولا استفزاز على كرامة المجلس وكرامة الحكومة ، فمن الواجب أن يمنع تكرار هذه الحالة والا يكون فى استطاعة كل عضو أن يعتدى باليد واللسان على زملائه ويعود الى الاعتداء فى اليوم التالى بغير رادع يردعه من الصفح ولا من الجزاء .

وبالفعل يقرر احمد ماهر رئيس مجلس النواب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس من الشغب . واعترض نواب الحزب الوطنى على هذا التعديل وتضامن معهم نواب حزب الأحرار الدستوريين .. ولذلك قرروا الانسحاب من الجلسة التى أثير فيها تعديل اللائحة على أثر رفض المجلس طلب بتأجيل النظر فى تعديل اللائحة الى الدورة البرلمانية المقبلة .

ورأت جريدة (البلاغ) فى انسحاب النواب المعارضين رغبة فى التحكم من جانب النواب المنسحبين فى رأى نواب الأكثرية الحاضرين وحمل هذه الأكثرية على الخضوع لرأيهم .

وبينت الجريدة أن تعديل اللائحة لا يقصد منه اهانة لنواب الحزب الوطنى ولا يقصد منه أن يكون وسيلة لخنق المعارضة فى مجلس النواب ، وليس فى التعديل المقترح الا منع مقاطعة المتكلم والخوض فى الشخصيات واسناد أمور شائنه بسوء القصد الى

نائب أو وزير . واعتبرت (البلاغ) انه من التعسف ومن التجنى المحض أن نسمى وسائل المحافظة على الحرية والآداب والنظام فى مجلس النواب كما للأمواه وخنقا لروح المعارضة .

الصحافة الوفدية والأزمة الدستورية الثانية :

تولى محمد محمود رئاسة الوزارة بعد أن نجح فى شق الائتلاف واقالة الملك وزارة النحاس فى ٢٥ يونيه عام ١٩٢٨ .

وقد تنبأت صحيفة (كوكب الشرق) بمؤامرة تحاك بالدستور عندما أخذت صحف (الأخبار) و (الاتحاد) و (السياسة) تتحد فى مهاجمة وزارة النحاس وتوقعت الجريدة أن يكون هذا الاتحاد مقدمة لشر يوقع بالدستور والحياة النيابية .

وعلقت (البلاغ) على استقالة محمد محمود كوزير من وزارة النحاس الائتلافية بأن هذه الاستقالة ما هى الا حلقة فى سلسلة المؤامرات التى تدبر للدستور والحياة النيابية فى الأيام الأخيرة .

وقد بدأت وزارة محمد محمود عملها بالفعل بتأجيل البرلمان لمدة شهر . .

ونشرت (البلاغ) المرسوم الملكى بتأجيل عقد البرلمان ، وذكرت أن هذا المرسوم قد أرسل الى المجلسين لتلاوته فيهما واعتزمت الوزارة عدم الحضور لتلاوته لأنها لا تجرؤ على مواجهة نواب الأمة .

واستنكرت (كوكب الشرق) هذا القرار وأوضحت أن الوزارة تعمد الى هذا الاجراء حتى توفق فى تخدير الأعصاب فى مدة هذا الشهر والى كسب بعض الأنصار كما فعلت وزارة زيور .

وفى ١٩ يوليو استصدر محمد محمود مرسوما بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مما كان يعنى بداية معركة شديدة الشراسة بين صحف الوفد والوزارة . فقد اضطلعت الصحافة الوفدية بمهمة الدفاع عن الحياة النيابية وكرست جهودها فى المطالبة بعودة العمل بالدستور والهجوم على محمد محمود ووزارته وحزبه مما عرضها للتعطيل والمصادرة . الا أن الصحافة الوفدية استطاعت ان تواصل القيام بدورها ، فكل صحيفة أغلقت ظهر لها بديل على الفور ، خاصة وان الدستور والحياة النيابية أصبحا جزءا لا يتجزأ من نسيج الحركة الوطنية ، اذ تأصلت فكرة أن دستور الأمة هو المكسب الوحيد الذى نالته منذ كفاحها المجيد فى ثورة ١٩١٩ الى ذلك الوقت .. وهكذا دافعت الصحف الوفدية عن الدستور باستماتة باعتباره رمزا لنضال الأمة .

ولم تتوان صحافة الوفد عن كشف الدور الذى لعبته السياسة الانجليزية فى هذه الأزمة ووصل بها الأمر الى اتهام الأحرار الدستوريين بأنهم صنائع الاحتلال مشيرة الى تاريخهم فى معاداة الحركة الوطنية والوقوف فى صف الخارجين عن الأمة المعارضين لآمالها منذ انشقوا على سعد الى يوم اعلان تعطيل الحياة النيابية .

وقد حاولت الصحف الوفدية أن تلجأ الى الملك فى نزاعها الدستورى مع الوزارة فكتبت (وادى النيل) فى يوم عيد الجلوس الملكى « تذكر الأمة دستورها وتطالب برده ، أن الأمة المصرية تثق أن رفعة العرش من رفعتها فهى من أجل هذا ترى فيما يقام من نية الاحتفاء بعيد الجلوس الملكى مناسبة لاعلان ذكرى دستورها والمطالبة برده راجية أن يكون من توافق الغبرة الدستورية وعيد جلوس صاحب الجلالة ما يعيد اليها دستورها وحياتها البرلمانية

حتى يرد اليها نظام حكمها الملكى النيابى وهو النظام الأصيل المقرر » .

وقد قامت جريدة (كوكب الشرق) بدور كبير فى الدفاع عن الدستور والهجوم على الوزارة وذلك قبل تعطيلها .

وبينت السبب فى حقد محمد محمود على الدستور فى انه اعتبره سيفا مسلطا يمنعه من الخلود فى الحكم خاصة وأن ثقة ممثلى الشعب بعيدة عنه بعد السماء عن الأرض ، ولذلك لم يكن أمامه سبيل الا تعطيل الحياة النيابية ووأد الدستور والقضاء على سلطة الأمة وتخدير اعصاب الشعب .

وأطلقت الجريدة على حزب الأحرار الدستوريين لفظ (العبيد الأرقاء) .

وطالبت جريدة (الربيع) التى أصدرتها روزاليوسف الوزارة بأن تعيد الى الصحافة حريتها وتفك اعتقالها وأن تعيد حرية الاجتماع والقول وأن تترك الناس احرارا فى اعتقاداتهم ومبادئهم وعليها أن تعيد الدستور دون تعديل فى مواده أو فى قانون الانتخاب .

وتشيد جريدة (البلاغ) بجهود الوفد وزعيمه فى سبيل عودة الدستور منذ أن أعلنت الوزارة حل البرلمان وتعطيل الدستور فقد وقف الوفد « يقاومها وينادى باستعادة الدستور والحياة النيابية وطاف رئيسه صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى طنطا ودمنهور والاسكندرية والمنصورة ينشر فى المصريين عقيدة الدستور ويعلمهم أن يكون منزها عن كل مخالفة أو مساس » .

ونشرت (البلاغ) نص العريضة التى قدمها (الشعب المصرى) الى الملك يطالبه فيها باعادة الحياة النيابية .

واهتمت الجريدة أيضا بنشر الرسائل والبرقيات التى تصلها تطالب بعودة الحياة النيابية فعلى سبيل المثال نشرت تحت عنوان (يطلبون الحياة النيابية) « جاءنا تلغراف طويل من أهالى الفيوم يطلبون فيه عودة الحيـــاة النيابية وقد وقعه حضـــــرات الآتية أسماؤهم .. » .

واستمر محمد محمود فى سياسته فى اضطهاد المعارضـــة واصدار القوانين المقيدة للحريات وكان لابد له من تدعيم أركان حكمه بالتفاوض مع الحكومة البريطانية وانتهت هذه المفاوضـــات الى مقترحات رفض الوفد ابداء رأيه فيها الا فى البرلمان .

واعلن عبد القادر حمزة أن المقترحات أيا كانت فان الوقت الآن ليس وقت البت فيها وانما الوقت وقت اعادة الحياة النيابية صحيحة سليمة ، فمتى عادت فالحكومة التى يثق بها البرلمان هى التى تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى ابرام معاهدة تستقر بها علاقات البلدين على قواعد ثابتة، والبرلمان هو الذى ينظر بعد ذلك فى هذه المعاهدة ايقرها أو يرفضها ، أما الآن والبلاد محكومة حكما مطلقا والقوانين الاســــــتثنائية تحول دون الاجتماعات ودون حرية الصــــحافة والبرلمان ينطق باسم الأمة فالكلام فى معاهدة أو فى اقتراحات لعقد معاهدة سابق لأوانه ، فلتعد الحياة النيابية أولا ، ولتعد سليمة كاملة واتستنشق البلاد نسيم الحرية ثم ليكن بعد ذلك الكلام فى المعاهدة أو فى الاقتراحات بعقد معاهدة . وهكذا يتبين ان (البلاغ) اشـــــترطت عودة الحياة النيابية والغاء القوانين الاستثنائية قبل ابداء الرأى فى المقترحات .

ويصل الأمر بالصحف الوفدية ازاء رغبتها الشـــديدة فى عودة الدستور والحياة النيابية الى تأييد التدخل البريطانى فى الشئون

الداخلية . اذ نجد أن بريطانيا تطلب سرعة عقد برلمان يقر المعاهدة وتطالب بأن يكون قانون الانتخابات له على درجة واحده .

وقد بررت جريدة (البلاغ) هذا الموقف البريطانى بتأكيدها على أنه ليس تدخلا فى الشئون المصرية الداخلية ، بل هو موقف سليم من وجهة النظر السياسية ووجهة النظر القانونية معا . اذ ان الحكومة البريطانية تعرض على الشعب المصرى مقترحات معاهدة تحالف وصداقة فمن الحق لها والضرورة أن تكون على بينة من أن الذين سيتعاقدون معها فى هذه المعاهدة هم وكلاء عن الشعب توكيلا صحيحا لا اكراه فيه ولا غش ولا تزوير ولهذا يكون من حقها أيضا أن تطالب بأن يكون الانتخاب حرا ومن درجة واحدة لأن هذا النوع من الانتخاب هو الذى يعطيها وكلاء حقيقيين لا وكلاء مزيفين .

ويوجه محمد التابعى فى جريدة (مصر الحرة) خطابا مفتوحا الى محمد محمود متسائلا : «هل حريات المصريين سترد اليهم لأنهم يستحقون الدستور ولأنهم أهل للحياة النيابية ؟ أم تلك الحريات سترد اليهم بحكم الضرورة ولأن هناك مشروع اتفاق يجب عرضه عليهم ؟ فلولا المعاهدة ومشروعها لظلت مصر غير أهل للدستور ولا للحياة النيابية ؟ » وأكد التابعى على أن كرامة مصر تحتم ردا واحدا : الحياة النيابية السليمة قبل كل شىء وبلا قيد أو شرط .

وأكدت صحيفة (البلاغ) أن اية انتخابات تجرى على يد هذه الوزارة ، لن تكون حرة بأية حال من الأحـــوال . واذاع الأحرار الدستوريون أن الوفد يبيت للمقترحات لذا أسرع النحاس الى مقابلة السير برسى لورين المندوب الســـامى ليكذب هذا الادعاء ويؤكد أن الوفد يرى فى المقترحات خطوة جدية فى سبيل

الصداقة بين الشعبين لكنه من ناحية أخرى يطالب بعودة الحرية والحياة النيابية لينظر في المقترحات نهائيا .

وقد أتخذ الوفد ورئيسه هذا الموقف خوفا من أن تتراجع السياسة البريطانية عن تأييدها لعودة دستور الأمة ومجلسها النيابي . وبذلك تحددت علاقة مصر ببريطانيا في هذه الفترة في نوع من التفاهم والود من أجل الدستور والحياة النيابية ..

عـــودة الحيـــاة النيـــابية :

يستقيل محمد محمود في ٢أكتوبر عام ١٩٢٩ ويتولى عدلي يكن رئاسة الوزارة لاجراء الانتخابات التي تقرر لها موعدا يوم ٢١ ديسمبر . ويقرر الأحرار الدستوريون الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات فيكتب عباس العقاد في صحيفة (مصر) يعلق على هذا القرار قائلا : « ليس في هذه الأمة عنصر يسمى عنصر الأحرار الدستوريين فيمثله عدد كثير او قليل في مجلس النواب ، وانما هم طائفة من طلاب المنافع ولا علاقة بينها وبين الأمة ولا يمكن أن يتم تمثيلها للأمة بالانتخاب على أي وجه من وجوه التمثيل » . وأكد أن الوفد لا يضار من دخولهم مجلس النواب أو غيابهم عنه . وتسخر جريدة (مصر) من الأحرار الدستوريين وهي تبرز مقـــاطعتهم الانتخاب فتقول : « هم معذورون لأنهم فاشـــلون في الانتخابات المقبلة فخير لهم أن يفشلوا باختبارهم في ظاهر الأمر من أن يفشلوا مكرهين وخير لهم أن يفشلوا ويدسوا من أن يفشلوا ولا نتاح لهم الدسيسة التي لعلها تفلح فيكون فيها ربح لهم أو لا تفلح فلا تكون فيها خسارة عليهم وسيرشحون أنفســهم بمعزل عن الحزب فلا يفوتهم ألوم الضعيف في النجاح ثم يتنصلون من خزي الفشل اذا باءوا به متفرقين » .

وقد تابعت الصحف الوندية المعركة الانتخابية فى الدوائر المختلفه مع الدعاية لمرشحى الوفد كالمعتاد .

ونشرت جريدة (البلاغ) عشر وصايا للناخب « يجدر به أن يتبعها لخير الوطن وحفظ الدستور » وهى :

١ — اسحب تذكرة الانتخاب حالا .

٢ — اعط صوتك للمجاهدين الحقيقيين مرشحى الوفد أى مرشحى الشعب لأن الوفد والشعب تعبيران عن معنى واحد ..

٣ — لا يكفى أن تعطى صوتك لمرشح الوفد أى مرشحك بل يجب أن تقنع كل أصحابك أن يفعلوا مثلك .

٤ — كن جنديا أمينا طائعا للوطن ولا تغتر بمرشح خارج على الشعب يدعى أنه مرشح نفسه على مبادىء الوفد فمن أجل هذه المبادىء (النظام) والنظام يقضى بعدم مزاحمة مرشحى الوفد الذين اختارهم بعد بحث دقيق وتجربة طويلة .

٥ — اذكر أن الخارجين على الوفد وعلى الأمة وضعوا يديك فى الاغلال دهرا طويلا ليجروا المنافع لأنفسهم وأنهم حنثوا فى يمين الأمانة للدستور وباءوا بغضب من الله .

٦ — كون لجانا للدعاية الانتخابات وارشاد الناخبين الى القيام بواجبهم المقدس وخصص جزءا كبيرا من وقتك لهذا الغرض .

٧ — اقرأ الجرائد المخلصة للأمة التى جاهدت فى الدفاع عن حرية الشعب واترك الجرائد المذبذبة وجرائد أعداء الحرية والدستور وهل يغذى العاقل الأفاعى لكى تلدغه .

٨ ــ اكشف كل مكيدة يكيدها أعداء الحرية والدستور، وخصوصا مساعيهم لاحداث الشغب ليثبتوا أن الشعب ليس أهلا للحرية والدستور فتعود اليهم منافعهم من الاستبداد والسيطرة الغاشمة .

٩ ــ لازم السكينة والهدوء والرزانة مهما تحرش بك الكائدون للأمة وأعمل بحكمة ورزانة .

١٠ ــ وتابع هذه الوصايا وآخرها اتق الله فى نفسك وفى أهلك وفى بلدك وفى وطنك واتبع أوامر الدين وأبعد عن المعاصى وافعل الخير » .

وقد أسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية المعهودة للوفد فى كل انتخابات حرة . وفى ٣١ ديسمبر قدم عدلى يكن استقالته وتولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة الجديدة فى أول يناير عام ١٩٣٠ باعتباره زعيما للأغلبية .

وافتتح البرلمان فى ١١ يناير عام ١٩٣٠ حيث ألقى النحاس خطاب العرش .

وتشير جريدة (البلاغ) الى فرحة الأمة بافتتاح البرلمان وتأليف الوزارة وتبين أن هذا الفرح تجلى أبهر ما يكون فى مجلسى البرلمان اللذين تتجمع فيهما سلطة الأمة وتتمثل ارادتها فتكون أولى الجلسات بمثابة تحية خاصة للدستور ونرحب صادق بعودة الحياة النيابية .

ووجهت جريدة (اليوم) أنظار مجلس النواب الى أهم الاجراءات غير الدستورية التى اتخذت فى غيبته فحددتها فى المرسوم بقانون الجنسية الذى يعين شروط المصرية والمرسوم بقانون الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون المعاشات ومرسوم

الوزارة السابقة بتعديل قانون الاجتماعات والمظاهرات ومرسومها بقانون ما أسمته (الجرائم ضد السلم) وقانون حفظ النظام فى معاهد التعليم .

قـــانون محـــاكمة الوزراء :

شنت (البلاغ) حملة تطالب فيها بسـن تشـريع يحمى الدسـتور والحياة النيابية من العبث « فلو أن هناك تشـريعا يحمى الدستور والحياة النيابية ، لما جرأ وزير على حل البرلمان وتعطيل الدستور بدعوى الرغبة فى الاصلاح ولفكرت الحكومات تفكيرا جديا فيما يترتب على أعمالها وتصرفاتها من العواقب » .

وتعد وزارة النحاس مشروع قانون بمحاكمة الوزراء الذين « يعتدون على الدستور كأن يعطلوا حكمه أو يحلوا البرلمان أو يمنعوا الانتخابات » .

وأكدت (البلاغ) أن هذا القانون يتفق مع الدستور فى المادة (٩٦) ولا يستطيع أحد أن ينكر على الأمة هذا الحق بعد تجربتى سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨ وطالبت البرلمان بأن ينظر فى المشروع فى هذه الدورة .

وتدافع (البلاغ) عن القانون ضد هجوم الأحرار الدستوريين وجريدة (السياسة) عليه « اذ أنهم يدعون أنه قانون شاذ ولا دليل له » مؤكدة على أن مثل هذا القانون مطبق فى تشـيكوسلوفاكيا واليونان . وأعلنت (البلاغ) انه من التضليل والكذب أن يدعوا أن الحكومة الوفدية تتعمد التشبث به فى هذه الساعة لتخلق حول أزمة اذ أن المصريين جميعا يعرفون أن هذه الحكومة قد وعدت به فى خطاب العرش ويعرفون أن مصطفى النحاس طالب به حينما انتخب رئيسا لمجلس النواب فى سنة ١٩٢٧ فالمطالبة به قديما

وكان من الضرورى أن تشتد هذه المطالبة الآن لأن اعتداء ثانيا وقع فى سنة ١٩٢٨ فعلم المصريون أن دستورهم لا يستحق اسمه مالم يحط بكل حماية ممكنة ..

الأزمة الدســـــتورية الثالثة :

أعلن النحاس استقالة وزارته فى البرلمان فى ١٧ يونيه ١٩٣٠ وأرجع سبب الاستقالة الى أن الوزارة لا تتمكن من الوفاء بوعودها التى سجلتها على نفسها فى خطاب العرش . وكان النحاس يقصد العراقيل التى وضعها القصر لمنع مناقشة قانون محاكمة الوزراء فى مجلس النواب . ويقبل القصر استقالة الوزارة ويؤلف اسماعيل صدقى الوزارة الجديدة لتبدأ الأزمة الدستورية الثالثة بعد ستة شهور فقط من عودة الحياة النيابية .

وكتبت (روز اليوسف) تنعى حظ الدستور فى مصر اذ أنه « لا ينجومن شرك حتى يقع فى شرك آخر ولا ينقه من لدغة عقرب حتى تكون له أختها بالمرصاد ولا يفر بجلده الممزق من عصبة الذئاب حتى تظهر له عصبة أخرى على رأس الطريق ولبس فى هذا من غريب مادامت مصر أصبحت وطنا قوميا للعقارب والذئاب » . وتعلن الجريدة عن دهشتها فى أن القوانين الصغيرة فى مصر كقانون المرور وغيرها تحترم ولا يحترم الدســـــتور أبو القوانين وحينما يفتح أحد فمه بكلمة أنصاف لهذا الدستور يعد خارجا على النظام والقانون .

ويبدأ اسماعيل صدقى عهده كالمعتاد فى كل أزمة دستورية باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونيه عام ١٩٣٠ . الا أن ويصا واصف رئيس مجلس النواب أصر على أن مرســـوم التأجيل يجب أن يتلى على الشـــيوخ والنواب فى

المجلسين . وعندما طلب صدقى باشا من ويصا واصف تأكيدا بعدم التعليق بعد تلاوة المرسوم من أى عضو من أعضاء المجلس رفض ويصا واصف بحجة أنه تدخل من السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس . ورد صدقى على ذلك باغلاق أبواب البرلمان بسلاسل من حديد ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة دون دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . الا أن ويصا واصف كلف بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل واندفع الشيوخ والنواب الى داخل المبنى وتلى مرسوم التأجيل وسط هرج شديد وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة فى هذه المخالفة الدستورية .

ونشرت جريدة (البلاغ) تفاصيل هذه الأحداث فى عددها الصادر بتاريخ ٢٤ يونية معلقة عليها اذ رأت فى طلب صدقى باشا بعدم مناقشة قرار التأجيل فى مجلس النواب حدا من حرية البرلمان وحرية رئيسه فى نظام ادارة الجلسات . كما نشرت الجريدة احتجاج عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ على اغلاق أبواب البرلمان والذى اتهم فيه صدقى بمخالفته لحكم الدستور . وفى العدد نفسه نشرت الجريدة انباء المظاهرات التى قامت فى القاهرة ودمنهور بعد انتهاء جلسة مجلس النواب .

وفى ٢٦ يونيه عام ١٩٣٠ اجتمع المؤتمر الوطنى من اعضاء مجلسى النواب والشيوخ واعضاء مجالس المديريات واعلنوا مناهضتهم للوزارة لانها لم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد وقرر المؤتمر عدم التعاون مع الوزارة اذا لم تتقدم الى البرلمان فى ٢١ يوليو لتنال ثقته ، وهو اليوم المحدد لانتهاء مدة الشهر التى حددها صدقى لتأجيل انعقاد البرلمان .

ورأت جريدة (البلاغ) فى هذا المؤتمر دليلا على التضامن الوثيق والتأيد الاجماعى من الأمة للوفد لحرصه على الدستور . وأشارت الى ان أية محاولة من خصوم الدستور للتصغير من شأن هذا المؤتمر هى محاولة فاشـــــلة منشؤها الحقد الذى يملأ النفوس على نواب الأمة وممثليها والنية السيئة التى تبت للدستور والحياة النيابية .

وفى ١٢ يوليو أصدر صدقى مرسوما بفض الدورة البرلمانية وأعلن النواب والشيوخ عن عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان فى ٢١ يوليو ، ولكن الحكومة أخلت البرلمان من البوليس الخاص به واحتلته عسكريا ، وأعلنت أن أية محاولة لاقتحام الدار ستقابلها باطلاق الرصاص .. فما كان من النواب الا أن تقدموا بعريضة الى الملك يطالبون فيها بعقد البرلمان فى الموعد المحدد وفى دار البرلمان . ولما لم يجابوا الى مطالبهم اجتمعوا بالفعــل فى اليوم نفسه فى دار النادى الســــعدى وقرروا عدم الثقة بالوزارة واستنكرت جريدة (اليوم) تعطيل الدورة البرلمانية واعتبرتها بداية لويلات أخرى تقع بالدستور فكتب توفيق دياب « تلك اذن أول جرعة من دم الدستور تتجرعها وزارة صدقى وستتبعها لا محالة جرعات » .

وأعلنت جريدة (الوادى) ان الشروط التى كان يجب توافرها لفض الدورة البرلمانية غير مستوفية بالفعل . كما كان يجب ان يقرأ مرسوم فض الدورة على البرلمان .

وتشير الجريدة الى السبب فى أن النواب اضطروا الى تقديم العريضة الى الملك قائلة انهم خشوا مما ينتظر وقوعه من الحوادث الجسام اذا صمموا على اقتحام البرلمان وأرادوا بذلك أن يفوتوا على خصوم الدستور أغراضهم فقرروا ان يلجأوا الى حقهم

الدستورى الصريح فى رغم عريضة الى الملك وان هذا التصرف الدستورى لم يقصد منه غير المحافظة على الأرواح البريئة التى قد تذهب ضحية لتشبث الحكومة وعنادها .

وأشارت جريدة (مصر) الى أنه « مخدوع من يتصور أن هذه الأمة راضــــــية بالحكم المطلق بعد أن تذوقت لذة الحكم الدستورى وأنها ستقف مكتوفة الأيدى عن صيانة الدســتور اذا رأت اعتداء جديدا يقع عليه » .

ويعلن اســماعيل صــدقى فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ ان الحكومة تنوى تعديل قانون الانتخاب وتبدأ جريدة (المؤيد الجديد) فى شن حملة قوية ضد هذا التعديل من خلال عدة مقالات متتابعة تدور كلها حول عدم دستورية تعديل قانون الانتخاب ، وكانت عناوين بعضها هى (صدقى باشا لا يملك تعديل قانون الانتخاب)، (سيصطدمون بالدستور مهما حاولوا) ، (تعديل قانون الانتخاب عدوان على الوزارة والدستور) ، (لماذا الانتخاب) ، (الوزارة وقانون الانتخـــاب لتترض ثم تفرض فماذا تكون النهاية ؟) . (قانون الانتخاب وتعديله) ، (سيعدل الدستور ولكن كيف) (تعديل قانون الانتخاب رجوع بالأمة الى الوراء واساءة لسمعتها)، (تعديل أو تسريح) (هل قالت الحكومة البريطانية كلمتها فى تعديل قانون الانتخاب) .

وقد أوضـــحت الجريدة وجهة نظرها فى هذا التعديل فى قانون الانتخاب فأكدت على أن كل تعديل هو عبث مادام صدقى باشا لا يستطيع عرضه على البرلمان الحالى ولا يتيسر له نيل موافقته عليه طبقا للمادة (٤١) من الدستور .

وأشارت الجريدة الى ان كل تشريع مهما يكن ومهما تكن نتيجته وآثاره لابد أن يعرض على الأمة ممثلة فى شيوخها ونوابها

فكيف بتشريع هام كقانون الانتخاب الذى من نتائجه تنظيم الحكم فى البلاد ، فاذا تم تعديل قانون الانتخاب ونفذ هذا القانون باجراء الانتخابات بمقتضاه دون أن تحوز موافقة البرلمان يصبح عملا باطلا بطلانا أصليا وكل ما يترتب عليه باطل كذلك .

واعلن عباس العقاد ان اجراء انتخابات لتلفيق مجلس ترضى به الوزارة قد يكون غرضا معقولا لهذه الوزارة ولكنه لن يكون غرضا معقولا للأمة تقره وتساعد عليه .

ونوهت جريدة (المؤيد الجديد) الى ان مقاعد النواب انما هى الهدف الوحيد الذى يرمى اليه أنصار الوزارة بتأييدهم تعديل قانون الانتخاب وأنهم من أجل هذه الغاية ومن أجل أغراضهم الشخصية يغفلون عن الأثر السيىء الذى يحدثه هذا التعديل بل يغفلون عن أنهم بفعلتهم هذه انما يطعنون سمعة مصر كدولة مستقلة لها مكانتها ولها الاحترام اللائق بها لدى أمم العالم طعنة نجلاء ويرمونها بعدم النضج السياسى الذى يخول لها حق الاستمتاع بجميع الحقوق الذى تتمتع بها كل أمم العالم المتمدين .

وعلى الرغم من هذه الحملة الشعواء ضد صدقى الا أنه لم يكتف فقط بتعديل قانون الانتخاب بل أصدر فى ٢٢ أكتوبر مرسوما ملكيا بابطال دستور ١٩٢٣ واعلان دستور ١٩٣٠ وحل المجلسين القائمين ..

وقد قامت جريدة (مصر) بحملة قوية ضد الدستور الجديد موضحة التعارض الكبير بينه وبين دستور ١٩٢٣ من خلال عدة مقالات بعنوان رئيسى (بحث فى الدستور الصدقى) .

فقد تناولت الجريدة المادة (٣٥) من دستور ١٩٢٣ وأوضحت الاختلاف بينها وبين ما جاء فى دستور ١٩٣٠ اذ ان نصه

المادة تنص على أنه اذا لم بر الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه فى مدى شهر فاذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك (تصديقا) من الملك عليه وحده . أما فى الدستور الصدقى فقد اعتبر عدم رد مشروع القانون فى موعده (رفضا) للتصديق وليس قبولا له . واعتبرت الجريدة هذا التناقض بين الدستورين فى هذه المادة سلبا لحق من حقوق البرلمان وأكدت على أن العقل ينسع لتقبل تأويل فكرة عدم رد القانون الى البرلمان انها تصديق ولا يتسع لتقبل فكرة ان عدم رد القانون يعتبر قرينة أو دلالة بالرفض فوق ذلك حرم الدستور الصدقى البرلمان أن يتدارك ما فاته فى وضع المشروع بحيث يصلح لقبول شرف التصديق عليه من الملك وبحرم الأمة من المبادرة بالانتفاع بقانون جديد وضعه البرلمان لمصلحة البلاد .

وناقشت الجريدة أيضا المادة (٣٨) فى دستور ١٩٣٠ التى تنص على أن للملك حق حل مجلس النواب وان تجرى الانتخابات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل وميعاد الانتخابات يحدد اما فى الأمر الصادر بالحل أو بأمر لاحق وفسرت مذكرة الوزارة التفسيرية هذه المادة فقررت أنه لا يشترط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوة المندوبين للانتخابات .

وقد اعترضت الجريدة على هذه المادة والمذكرة التفسيرية الخاصة بها فأعلنت أن الدستور الصدقى قد فتح ثغرة واسعة للعبث باجراء الانتخابات ، وذلك باباحة عدم النص فى أمر الحل على موعد الانتخابات الجديدة ومن المذكرة الايضاحية يتبين أن هذه الاباحة هى التى ستكون القاعدة لا الاستثناء وأكدت الجريدة أنه مادام الدستور قد أتاح للوزارة التى تحل مجلس النواب أن لا تعين موعدا للانتخابات الجديدة الا حسبما تشاء هى وترك لها مطلق التقدير ، فأى مانع يمنع هذه الوزارة فالثغرة مفتوحة واسعة

والاباحة مطلقة والتقدير لها وحدها أن تجعل الانتخابات في مدة لا يزيد على ثلاثة شهور .

وقارنت جريدة (مصر) بين نص المادة (٤٠) من دستور ١٩٢٣ ومثيلتها في دستور ١٩٣٠ والخاصة بحق مجلس النواب في عقد اجتماع غير عادى اذ قيده دستور ١٩٣٠ وأوضحت الجريدة أن هذا الحق أصبح معلقا بارادة السلطة التنفيذية لا بارادة الطالبين من أعضاء مجلس النواب وبهذا حرمت البرلمان حقا أساسيا من حقوقه لأن تخويل عقد البرلمان بصفة غير عادية هو اجراء مقصود منه ان تبقى السلطة التنفيذية دائما تحت رقابة البرلمان كلما شاء ذلك حتى لو كان فى فصل الاجازات .

كما قارنت الجريدة بين نص المادة (٤١) من دستور ١٩٢٣ والمادة نفسها فى دستور ١٩٣٠ . اذ نصت المادة فى دستور ١٩٢٣ على انه اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك الحق فى أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له فاذا لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون ، فى حين أن الدستور الصدقى نص على : « اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد أو فى فترة حل مجلس النواب ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة للملك الحق فى أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط الا تكون مخالفة للدستور ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان فى ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالى .. فاذا لم تعرض على البرلمان فى ذلك الميعاد أو لم يقرها أحد المجلسين انتهى ما كان لها من قبل من قوة القانون » .

وقد حـددت الجـريدة خمس نقاط يبرز فيها التناقض بين النصين فى كل من الدستورين :

اولا : الغاء دعوة البرلمان لانعقاد غير عادى لعرض المرسوم الذى صدر أثناء عطلته وفى هذا الالغاء ازالة رقابة برلمانية مهمة وزوال حق برلمانى اساسى من بينه وظيفة البرلمان واصـل وجوده وحكمة نيابته عن الأمة .

ثانيا : تشبيه حالة حل مجلس النواب لاجراء انتخابات جديدة بحالة عطلة البرلمان الصيفية أو العادية ، وهو تشبيه مع الفارق ، ففى حالة الحل لا يوجد مجلس يسـتطيع مراقبة السلطة التنفيذية ، أما فى حالة العطلة فان البرلمان يكون موجودا ، ويدعى من اجازته للانعقاد .

ثالثا : اشترط عرض المراسيم التى صدرت فى عطلة البرلمان ، عليه عند انعقاده العادى — وهو ٧ شهور — فى مدة شهر ولم يشترط أن يكون ذلك فى أول انعقاده وبذلك يفتح الباب للمساومات على اقرار هذا المرسوم فى بحر الشهر المحدد .

رابعا : تعترف مذكرة الوزارة أن اشتراط دعوة البرلمان الى انعقاد غير عادى قد يحرجها الى حد أنها تفضل أن لا تصـدر المرسوم . والأمر فى هذا اما أن فى البلد برلمانا على نوع ما ولو كان برلمانا صدقيا واما أن لا يكون فيها اى برلمان فاذا كان فيها برلمان فلماذا تقول الوزارة أنه يحرجها وتتفاداه ومعنى ذلك انها تريد ان تحكم البلاد استبداديا .

خامسا : تجيز الوزارة فى دستورها عدم عرض المرسـوم على البرلمان وتقبل أن يزول وجوده بعد العرض فى بحر شهر ومعنى ذلك ان الوزاره قد تصدر قانونا ظالما أو خطرا تطبقه

وننتزع به الأغراض التى نريدها ، ثم لا تعرضه حتى لا نسأل عنه حيث يكون قد قضت وطرها من وجوده .

وتعرضت جريدة (مصر) الى المادة (٦٥) من الدستور الصدقى الخاصة باستقالة الوزارة اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها الا أنه اشترط فى المادة (٦٦) أن يوقع على طلب عدم الثقة ٣٠ نائبا على الأقل وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة .. وأن لا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام . وأعلنت الجريدة ان هذه الشـــــروط منافية للروح الدستورية بحيث تجعل البرلمان خاضعا للحكومة مراقبا منها وان اشتراط توقيع ٣٠ نائب على طلب الاقتراع فيه احراج كبير لهؤلاء الموقعين قد يجعلهم يعدلون عن طلب الاقتراع لأســـــباب شتى نفسية أو حزبية وان هذا الشرط لطلب الاقتراع ينافى مبدأ أن النائب ينوب عن الأمة كلها اذ هو لا يعترف له بهذه الصفة اذ لا يقبل منه الانفراد بطلب الاقتراع على الثقة .

وبالطريقة نفسها ناقشت الجريدة المادة (٧٤) والتى نصت على انقاص عدد اعضاء البرلمان والمواد (٩٦) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٥٣) و (١٦٩) وأوضحت تناقضـــــها مع الأسس الدســــتورية السليمة .

وقد قرر كل من الوفد والاحرار الدســـــتوريين مقـــاطعة الانتخابات التى أجريت على اساس دستور ١٩٣٠ .

وقد أعلنت (البلاغ) أنه ليس فى أعضـــــاء الوفد جميعا الا من يتمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ويرفض كل حل لا يؤدى الى عودة هذا الدستور .

وقد وصفت جريدة (الصرخة) الغاء دستور ١٩٢٣ واصدار دســـتور ١٩٣٠ بانه اعتداء جســـيم على دســـتور الامة وايدت

الاحرار الدستوريين اذ وقفوا فى صف واحد مع الوفديين يدافعون عن غرض مشترك ضد خصم مشترك » .

وبنعى توفيق دياب للأمة دستورها قائلا : « فى يوم مشئوم نعقت فيه البوم والغربان على أطلال الكعبة ــ كعبة الأمة المصرية فى شئون دنياها ــ دار البرلمان ، فى ذلك اليوم المشئوم امسك أحد المصريين ذلك الدستور تلك الثمرة ، وذلك التاج أمسكه بشماله وبيمينه أمسك معولا قاسيا جبارا فهوى به على تاج الجهاد خمسين عاما فاذا هو هشيم واذا هو حطام » .

ويردد عبد القادر حمزة الكلمات نفسها فى جريدة (البلاغ) فيصف الدستور بأنه الثمرة الوحيدة التى خرجت بها من جهادها الوطنى ، وأن صدقى رد الأمة الى الخلف خمسين عاما ، وأكد حمزة أن الأمة التى ثارت من أجل سلطتها فى سنة ١٨٨٢ لن تسكت على ضياع سلطتها فى سنة ١٩٣١ .

ونشرت جريدة (الجهاد) قرارات هيئة الوفد بمناسبة مرور عام على الغاء دستور الأمة والتى تحددت فى :

أولا : تمسك الهيئة الوفدية بدستور الأمة واستقلال البلاد وتأييدها الميثاق الوطنى المعقود بين الوفد والأحرار الدستوريين .

ثانيا : استنكار اعتداءات الوزارة المتواصلة على حريات الأفراد والجماعات .

ثالثا : اعلان السخط الشديد على تقصير الوزارة وفشلها فى علاج الأزمة المالية .

رابعا : ترى الهيئة انه طالما ان الأمة محرومة من دستورها وأن الوزارة التى تهيمن على شئون البلاد لا تمثلها فانه لا يرجى

تحقيق أمانى البلاد سياسيا واصلاح الفساد الذى شمل احوالها اقتصاديا واجتماعيا وترى الهيئة انه ما من علاج لهذه الحالة الا بعودة دستور البلاد اليها وقيام حكومة حائزة لثقة البلاد وممثلة لها تمثيلا صحيحا .

واستمر صدقى فى اصدار قوانينه الاستثنائية التى تهدف الى تكميم الأفواه والقضاء على الحريات مثل قوانين الصحافة وقانون الاجتماعات .

وقد أوضحت (البلاغ) السبب فى اصدار هذه القوانين بأن صدقى قد شعر ان جميع الجهود التى بذلها لمحاربة المعارضين لم تجده فتيلا وان المعارضة باقية على شدتها كما كانت بل هى آخذة فى الازدياد كما أن الانجليز شعروا أن التجربة التى جربوها حتى الآن محكوم عليها بالفشل فعزموا على دفعها الى أقصى مداها مرة واحدة فاذا نجحت فهذا كل ما يريدونه وان فشلت فهذا هو الجهد الأقصى الذى يبذلونه وبه تكون خاتمة التجربة .

واهتمت (كوكب الشرق) باجراء مقارنة بين البرلمان الصدقى والبرلمان الوفدى من حيث حرية المناقشة واعطاء النائب وقته فى التعبير عن وجهة نظره كاملة وهاجمت الجريدة البرلمان الصدقى لرفضها وقف الاستجداء الذى تقفه السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية .

وتهاجم (كوكب الشرق) أعضاء المجلسين وتتهكم على ما جرى فى اجتماعاتهم بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين الوزارة ، فعلى سبيل المثال نشرت تفاصيل الجلسة التى عقدت لمجلس الشيوخ للنظر فى تقرير اللجنة المالية الخاص ببحيرة تسانا فذكرت مقاطعة الأعضاء بعضهم لبعض لأنهم لا يطيقون

صبرا على الاستماع الى المذكرات الفنية واذا انسحبوا من الجلسة واحدا بعد الآخر حتى لم يبق الا الوزراء وأعضـــاء المكتب وأقلية ضئيلة مما اضطر العضو المتحدث الى النزول عن المنبر .

وفى ٢١ سبتمبر عام ١٩٣٣ يقدم صدقى استقالة حكومته ويؤلف عبد الفتاح يحيى الوزارة الجديدة التى سارت على سياسة صدقى نفسها من تقييد للحريات والبطش بالمعارضين واصـــدار القوانين واتخاذ الاجراءات غير الدستورية وواصلت الصـــحف هجومها على الوزارة مطالبة اياها بالاستقالة .

الغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ :

تسقط وزاره عبد الفتاح يحيى ويؤلف توفيق نسيم الوزارة الجديدة على قاعدة الغاء النظام الذى نتج عن دستور ١٩٣٠ . ولذا قرر توفيق نسيم واعضاء وزارته عدم قسم اليمين بطاعة الدستور واكتفوا بالقسم بأن يرعوا « عهد الولاء لجلالة الملك فؤاد الاول وللوطن » .

وفى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ استصدرت وزارة نسيم مرسوما بالغاء دستور ١٩٣٠ وابطال العمل بالقوانين الاستثنائية وعبرت جريدة (الجهاد) عن ابتهاج الامة وسرورها العظيم اذ « الغى ما أطلق عليه اسم (النظام) وهو الظلام والفوضى والفســـاد والغى ما أطلق عليه اسم (دستور) ١٩٣٠ وهو عدوان على الحرية والمساواة ، وحل برلمانا لم يقم الا على تدجيل وتدليس واهدار لسلطة الأمة وكذب على الناخبين واجرام ضد كل من يرفع صوته ضد انتخاب مطبوخ ، فلا عجب اذا تجلى فى ابتهاج الأمة امس بعلو كلمة الحق كل مظاهر العزة والكرامة والثقة بقادتها الأخيار ووزرائها الذين سجل لهم شرف العمل الخالد على الدهر .

وأشـــادت الجريدة بالغاء الوزارة للقوانين الرجعية الخاصـــة بالمحاماه وطالبت الوزارة بأن نبادر بالغاء القوانين الرجعية كلها جملة ثم تعيد النظر على مهل فيما يراد استبداله .

وبدأ نوفيق نسيم منذ أبريل عام ١٩٣٥ مســـاعيه من أجل اعادة دستور ١٩٢٣ وهوالمطلب الأســـاسى للحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، ولذلك يرسل كتابا الى الملك فى ١٨ ابريل فوض اليه فيه أمر اعادة دستور ١٩٢٣ ونوه بأنه اذا كانت هناك ضرورة لاجراء شىء من التعديل فيه فان ذلك يتم بالطريقة المنصوص عليها فى الدستور ذاته ، وعقب على هذا الطلب بأنه فى حالة عدم الموافقة على عودة دستور ١٩٢٣ تؤسس جمعية وطنية لوضـــع دستور جديد على النحو الذى تريده البلاد وترضاه .

وفى ١٩ أبريل نشرت (الجهاد) خبرا فى صدر صـــفحتها الأولى تحت عنوان (نشاط جديد فى الجو السياسى) عرضت فيه للمقابلة التى جرت بين رئيس الوزارة والملك فؤاد وقد أشارت الى موضوع المقابلة قائلة « وقد ترامى الينا فى المساء أن حديث دولة رئيس الوزارة مع جلالة الملك تناول المسألة الدســـتورية وما ترجوه الأمة والحكومة من تمتع البلاد فى المستقبل القريب بالحياة الدستورية » .

كما بينت (الجهاد) لقرائها انها تمتنع عن نشر التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع لأنها « من الدقة بحيث لا نستبيح لأنفسنا أن نعلنها تفصيلا على الملأ وهى مازالت فى مرحلة العرض على الجهة المختصة العليا تشملها بنظرها وتدرس الظروف المحيطة بها والمقتضيات التى يستدعى اتخاذ موقف حاسم فيها . ويعد هذا الامتناع عن نشر أخبار هامة تقصيرا من الصحيفة تجاه الرأى العام

.. كما بعد نقصيرا من الصحيفة فى وظيفتها التى تقوم فى الأساس على تقديم المعلومات والأنباء الى القارىء .

وعلقت جريدة (روزاليوسف) اليومية على هذه المقابلة بأن الحياة النيابية والحكم الديمقراطى الدستورى هما أساس استقرار الأمور فى نصابها كما أشارت الى انهمادام للانجليز كلمة فى نظام الحكم المصرى فمصلحتهم تقضى بأن يعود الى مصر نظامها الديمقراطى الذى تسهل فى ظله تسوية الامور المعلقة بين مصر وانجلترا ويعلن الملك فى خطاب الى رئيس الوزارة عن موافقته على عودة دستور ١٩٢٣ وان كان هناك تعديل له فيتولاه ممثلو الأمة بما تدعو اليه الأحوال . *

وأعلن عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومية أن الأمة لا تقر المساس بأحكام دستور ١٩٢٣ الا فى الحدود المقررة ومادام التعديل المقترح فى مصلحة الأمة فلابد ان تجريه وزارة يؤيدها برلمان منتخب ودستور قائم حتى لا يكون التعديل خارجا عن حدود الحكومة النيابية مفروضا على الامة وعلى من تنتخب من الوزراء والنواب فالحياة النيابية هى الضمان لصيانة الدستور ، ولا معنى لتعديل يسبق اجتماع البرلمان مادام البرلمان سيرضى بذلك التعديل عند اجتماعه ولا يرى فيه ضررا على مصلحة البلاد .

وتوقعت الصحف الوفدية أن يكون موعد عودة دستور ١٩٢٣ هو منتصف مايو نتيجة اشاعات سرت بهذا التاريخ خاصة وان الوزارة لم تكذب هذا الموعد بعد نشره وبعد ان وافق الملك بالفعل على عودة الدستور . الا ان الصحف البريطانية نفت ما تذيعه الصحف المصرية من اقتراب الموعد الذى يصدر فيه الدستور بل وأعلنت هذه الصحف البريطانية ان الدستور لن يعود قريبا مما

يحدو بجريدة (الجهاد) أن تعتب على الوزارة صمتها حول مسألة الدستور وموعد عودته اذ تقول : « ما هذا الخطر الجسيم الذى تتوخاه الوزارة حين تمسك عن الكلام فى أمر الدستور سلبا او ايجابا ؟ ولماذا تقضى الوزارة هذه الشهور وهى ليست بالقليلة دون أن يتفضل صاحب الدولة رئس الوزراء بكلمة واحدة فيها جلاء لهذا الغموض » . وطالبت (الجهاد) الوزارة ان تقول كلمتها حتى تقضى على الاشاعات التى تزعزع طمأنينة البلاد . وناشد على سالم عضو الوفد ومدير تحرير (الجهاد) الوزارة ان تصدر بيانا يطمئن الناس على دستورها الذى هو السبيل لتحقيق أمانيها .

وتنشر (الجهاد) تعليق الوزارة على الضجة التى اثيرت حول موعد عودة الدستور اذ اكدت (الوزارة) انها لم تصرح تصريحا أو تلميحا بأن الدستور سيعود فى شـــــهر مايو او فى منتصفه وانما هى روايات لا تدرى الوزارة كيف انتهت الى الصحف وتعقب على ذلك انها ليست مسئولة عن ذلك الخطأ الذى سرى فى الجو عن موعد صدور المرسوم باعادة الدستور ، وطالبت بشىء من الاناة والصبر الذى لابد منه قبل عودة الدستور .

وترد جريدة (الجهاد) على هذا التعلبق بأن للرأى العام والصحافة المصرية اعتبارات جديرة بالنظر والاحترام ، ومن تلك الاعتبارات ان سكوت الوزارة النسيمية على البشائر التى زفها الصحفيون الى جمهور الأمة بعودة الدستور فى شهر مايو كان من شأنه وقد تكرر كثيرا أن يلقى فى روع الصحف والرأى العام صحة الأنباء ، ومادامت الوزارة تقول ان تلك الأنباء لم تصدر عنها ولبست حجة قائمة ضدها اذن كان ينبغى للوزارة أن تتلافى الأمر لأول وهلة وأن تصحح الموقف فلا يسرى الى النفوس ما سرى اليها من السرور والغبطة فى حين أن الوزارة تعلم أن خيبة الرجاء فى مثل هذا الأمر الأليم ليس فى مصلحة أحد .

ونشرت جريدة (كوكب الشرق) آراء لبعض الصحف البريطانية تبدى عدم ارتياح السياسة البريطانية لعودة دستور ١٩٢٣ وكان لهذه التصريحات الصحفية المنقولة عن الصحف الانجليزية صدى كبير فى الأوساط المصرية اذ كان من المعتقد الى ذلك الوقت أن الانجليز لا يعارضون فى عودة دستور ١٩٢٣ خاصة بعد أن أطلع توفيق نسيم السير مايلز لامبسون المندوب السامى على نص الرسالة التى بعث بها الى الملك ولم يبد المندوب اعتراضا عليها فى ذلك الوقت .

وقد عللت (كوكب الشرق) ذلك بأن الانجليز لم يتوقعوا أن تجاب مطالب الوزارة وخاصة ما يتعلق منها بعودة الدستور بالسرعة التى أجيبت بها اذ ظنوا أن الملك لن يوافق على عودة دستور ١٩٢٣ . وأعلنت (الجهاد) أن سياسة التفاهم والود التى أرسى دعائمها السير مايلز لامبسون بين الحكومة البريطانية والأمة المصرية سوف تنقض اذا أصرت السياسة البريطانية على الوقوف سدا دون حق مصر الطبيعى فى حكم نفسها حكما نيابيا على أساس دستور ١٩٢٣ . وأكدت الجريدة أنه اذا أصرت السياسة البريطانية على عنادها الحاضر فى أمر الدستور عاد الجو الى فساده القديم وعادت النفوس الى تلك العداوة التى خلقتها وغذتها المظالم البريطانية التى عاناها المصريون فى مختلف العهود الغاشمة .

وقد اعترضت الصحف الوفدية فى ذلك الوقت على السياسة البريطانية ازاء الدستور خاصة بعد أن تأكد رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ على أثر المذكرة التى أرسلت من الحكومة البريطانية الى توفيق نسيم تعلنه انها ترى وضع دستور جديد بواسطة لجنة حكومية .

وقد نشرت جريدة (الجهاد) عددا من المقالات لعلى سالم تناول فيها علاقة السياسة البريطانية بالدستور المصرى وكانت عناوين بعضها كالآتى (الديمقراطية البربطانية والدكتاتورية تفرض على مصر) (المطامع الاقتصادية سر تخوف الانجليز من عودة الدستور) ، (الدستور ودعوة الانجليز فيه) ، (الكلمة الآن لبريطانيا هل تسير الأمور لمصلحة الأمتين أم تتحكم فيها الأهواء) ، (أبكفى الانجليز ما فرضوا على مصر من تجارب فاشلة أم فى عزمهم تجربة جديدة) . وقد نشرت هذه المقالات خلال شهر مايو عام ١٩٣٥ الذى وصلت فيه مذكرة الحكومة البريطانية .

واستنكرت جريدة (الجهاد) تدخل بريطانيا فى الشئون المصرية الداخلية اذ رأت أن تدخل بربطانيا فى مسألة الدستور يعد حماية جديدة على مصر « فلو سلمنا للانجليز فى اختيار الدستور الذى يناسبهم ليطبق بعد هذا فى مصر لو سلمنا أن تكون أنظمتنا هى ما يرتضونه هم لنا لكتبنا بأيدينا صك عبوديتنا ولقوضت دعائم الاستقلال » وأكدت الجريدة أن المصريين ليسوا من البساطة لينزلوا عن حقوقهم ويهدموا بأيديهم قوميتهم ويتجردوا من كرامتهم ..

وحددت (الجهاد) الأسباب التى تجعل الانجليز يرفضون دستور ١٩٢٣ بقولها « تحاربون الدستور فى مصر لأنكم تخشون أن تقوم فى البلاد حكومة وطنية نزيهة تعمل لمنفعة المصريين وخيرهم .

« تحاربون لأنكم تخشون أن يعيش المصريون أحرارا اذ لو تمتعوا بالحرية وتوطدت أنظمتها فى بلادهم لأفلتت الغنيمة بين أنيابكم ولضاعت الفرصة عليكم » .

« تحاربون الدستور لأنكم تخشون أن تنشر صحائف أعمالكم وتظهر تصرفاتكم وتناقش مشاريعكم فتفتضح نواياكم ويرد الحق الى نصابه .. تحاربون الدستور لأنكم تخشون أن تنتظم الأمور وتستقر الأحوال وتترتب الأعمال وتتقدم البلاد » .

وتجرى محادثات بين رئيس الوزارة ودار المندوب السامى فى شأن عودة دستور ١٩٢٣ وتنتظر الأمة رد الوزارة الانجليزية على نتيجة هذه المباحثات الا أن الرد يأتى على شكل تصـــــريح لصمويل هور وزير الخارجية البريطانية أشـــــار فيه الى رفض بريطانيا عودة دستور ١٩٢٣ .

وتشتعل البلاد بالثورة ضد هذا التصريح فتقوم المظاهرات فى كل مكان ويعم الاضراب . ويحمل الطلبة والشباب مشــعل الحركة الوطنية فى ذلك الوقت . وطالبت الصــــحف الوفدية الوزارة بالاستقالة خاصـــة بعد أن تخلى الوفد عنها . فأعلنت (كوكب الشرق) أن حجة الوزارة ودعوتها للانتظار قد سقطت كما سقطت حجة الذين ينتظرون أن يقبل الانجليز تحقيق المطالب المصرية ، وأكدت أنه لم يبق مجال لتأييد الوزارة الحاضــرة أو سندها بعد أن عجزت مع الانجليز أو بعد ما تبين خطأ الاتجاه الذى تســـير فيه .

واكد احمد ماهر فى جريدة (كوكب الشرق) ان استقالة الوزارة هو أداء لواجبها نحو الوطن وتدليل على شعورها نحو البلاد بعد ما تبين فشلها فى عودة دستور الأمة واشار الى موقف الوفد فى مطالبته اياها بالاسنقالة اذ أن الوفد لا يقتنع بأقوال تمحو اقوالا ولا تصريح يزيل اثر تصريح، وانما يجب ان يكون هناك عمل بل ينبغى أن تكف انجلترا عن الاعتداء على استقلالنا أو التدخل فى سن الدستور وهو من أخص شئوننا فالوفد لا يصانع أحدا فى

مصـــــلحة بلاده والأمة تعرف هذا عنه وقد اختبرته منذ فجـر النهضـة .

ونشرت (كوكب الشرق) احتجاجات الفئات المختلفة (على تدخل انجلترا واعتدائها على سيادة الأمة بتعطيلها دستورها الذى ارتضته واقسم جلالة الملك على احترامه) .

وطالبت جريدة (الجهاد) الوزارة أيضا بأن تعجل بالاستقالة أو باصدار الدستور« فان تلكؤ الوزارة النسيمية الى اليوم فى اصدار الدستور انما هو امعان فى التردد والضعف » وأشارت الى ضرورة اصدار الدستور فورا دون حاجة الى مقابلة السير مايلز لامبسون أو العودة الى استشارته ومفاوضته .

وأفسحت جرائد الوفد صفحاتها الأولى لنشر اخبار المظاهرات وعدد القتلى والجرحى ، كما أبرزت باهتمام اشـــــتراك مصطفى النحاس وأم المصريين وعدد من أعضاء الوفد البارزين فى تشييع جنازات بعض الطلبة القتلى فى المظاهرات .

ونتيجة عنف الثورة التى قامت فى البلاد اضطر الانجليز الى التراجع ووافقوا على عودة الدستور ومن ثم اســـتصدر توفيق نسيم مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٣ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ وهو اليوم نفسه الذى وصل الى الملك كتاب من الجبهة المتحدة يطالب بعودة الدستور .

وقد نشرت (الجهاد) هذا الأمر الملكى فى صـــدر صفحتها الأولى فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٥ . وهنأت الجريدة الأمة المصرية بعودة دستورها قائلة : « فى هذا اليوم ــ يوم عيد دستور الأمة ــ نرفع من سويداء القلوب تحيات مصــــر مباركات مزاجها الدمع الهتون والذكر الحنون الى أرواح الطلاب الأبرار والشباب الأخيار الذين ماتوا ليحيى الوطن ، ليحيى الدستور والاســـتقلال . كما

تبارك هبة الطوائف المختلفة فى دفاعها عن الدستور مثل المحامين والقضاه والطلاب واعضاء التدريس فى الجامعة المصرية .

وتعلن (كوكب الشرق) ان عودة الدســتور بعد الجهاد المتواصل واجتياز عديد من المحن ما هو الا انتصار للأمة وفوز باهر للشعب تشترك البلاد كلها فى فضله .. وتوضح الجريدة موقف الطلبة وجهادهم العظيم فى سبيل الدستور فتقول : « يتوج بأكاليل الغار موقف الشباب وايثاره وتضحياته ولقاؤه الموت بسام المحيا ، متهللا باذلا دمه الغالى الطاهر ، فى غير بخل به على الوطن المقدس وحقوقه الطبيعية ودستوره .. المحبوب ، واســتقلاله الكامل ، وتفانيه الصادق فى مصر » .

وفى ١٩ ديسمبر صــدر المرســـوم الملكى بقانون الانتخاب المباشــر .

ونوهت جريدة (الجهاد) برغبة الوزارة فى التعجيل بعودة الحياة النيابية ورأت فى الأوامر المشددة التى يصدرها توفيق نسيم كل يوم الى قسم الانتخابات فى وزارة الداخلية بشأن الاسراع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحركة الانتخابية القادمة دليلا على هذا الاتجاه ، وأشارت الى أن الوزارة تعتبر نفسها وزارة انتقال تجرى عملية الانتخاب ثم تستقيل .

وتستقيل وزارة نســيم ويتولى على ماهر تأليف وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات . ويصدر مرسوما ملكيا بتحديد موعد ٢ مايو ١٩٣٦ لبدء انتخابات مجلس النواب الا أن صحيفة الأوبزيرفر البريطانية اشارت الى أن موعد الانتخابات ربما يؤجل الى حين الانتهاء من المفاوضات المصرية البريطانية ويعترض توفيق دياب على تعليق موعد الانتخابات والحياة النيابية على موعد الفراغ من

المحادثات أو المفاوضات لأن الدستور يجب أن يحترم فى ذاته وان تجرى احكامه فى مجراها الطبيعى طالت المفاوضات أو قصرت .

ويبدى عبد الرحمن فهمى فى جريدة (روزاليوسف) اليومية تخوفه من نتيجة جو الانتخابات وما فيه من ضجة ومناقشات ومعارك على سير المفاوضات . وطالب باجتناب المعارك الانتخابية والتنافس بين الأحزاب بأن تكون انتخابات وحدة وطنية حتى يتوفر حد معقول من التفاهم بين اعضاء الجبهة وهم مقبلون على المباحثات واستحسن فكرة تأجيل الانتخابات .

الا أن توفيق دياب يعترض على هذا الرأى لان الخطر الناتج من تعطيل أحكام الدستور أكبر ، واشد من كل خطر آخر يتوقع بالنسبة للمباحثات من تنابذ الأحزاب فى الانتخاب .

وبدأت كل من (الجهاد) و (كوكب الشرق) فى نشر أخبار اجتماعات الوفد لنظر ترشيحات اعضائه فى الانتخابات ونشرت (الجهاد) فى عددها الصادر فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ (مرشحو الوفد المصرى لعضوية مجلس النواب فى انتخابات سنة ١٩٣٦) وكان مانشيت هذا العدد (بيان كامل بترشيحات الوفد المصرى لعضوية مجلس النواب) كما قامت الجريدة بالدعاية لبعض المرشحين بالحديث عن وطنيتهم وجهادهم فى سبيل مبادىء الوفد .

وقد قام كل من توفيق دياب ، وأحمد حافظ عوض المرشحان الوفديان بالدعاية لنفسهما من خلال صفحات جريدتيهما .

فكانت أخبار (المعركة الانتخابية فى دائرة باب الشعرية) المرشح فيها أحمد حافظ عوض تكاد تكون بابا ثابتا فى (كوكب الشرق) .

أما جريدة (الجهاد) فتبرز مظاهر الترحيب التى يقابل بها صاحبها فى دائرته الانتخابية سواء بالصور أو بالمقالات .

واجريت الانتخابات فى اليوم المحدد لها وأعلنت الصحف الوفدية فوز الوفد بالأغلبية فى الدوائر المختلفة ، فجاء مانشيت جريدة (كوكب الشرق) فى عددها الصادر ٣ مايو (الفوز الساحق لمرشحى الوفد المصرى) . ويصدر قرار فى ٤ مايو من مجلس الوزراء بدعوة مجلس الشيوخ والنواب الى الاجتماع فى ٨ مايو .

وأعلنت (الجهاد) عن ابتهاجها بعودة الحياة النيابية فكتبت تحت عنوان (عاد الدستور وعادت الحياة النيابية — ليخلد الدستور ولتدوم الحياة النيابية) تقول : « غدا تسترد مصر دستورها .. غدا تستأنف البلاد حياتها النيابية صحيحة غدا يسترجع الشعب حقوقه العامة ، غدا يستكمل افراد المصريين حريتهم الشخصية ، غدا مأتم الاوتوقراطية وعيد الديمقراطية » . واكدت (الجهاد) أن الدستور عاد ليخلد ، وأن الحياة النيابية رجعت لتدوم ، وعللت هذا بعدة أسباب :

السبب الأول : لأنه قد ثبت بالبرهان التاريخى القاطع أن الوفد جبار يقهر ولا يقهر .

السبب الثانى : « لأنه ثبت بالدليل الحى ان ارادة الأمة أصلب من كل ارادة ، وان مشيئة الشعب المصرى ، بعد مشيئة الله ، وهو لا يشاء الا خيرا متجددا لهذا البلد وأهله .

السبب الثالث : « ان الدستور ليس نعمة طارئة بل أصبح ضرورة أولية لازمة ، ولم يعد وليد ثورة جامحة بل أصبح ربيب نهضة طامحة وقد دفعت الأمة ثمنه غاليا من دماء جرحاها وأرواح

ضحاياها ومصالح أبنائها التى عطلت ومرافق نهضتها التى عرقلت .

السبب الرابع ((لأن الثقة بالنظام البرلمانى الصحيح قد زادت تغلغلا فى صميم نفوس المواطنين ، بقدر مازاد سوادهم عرفانا بمعنى الدستور وقيمة البرلمان ومبلغ ضرورته لحماية حقوقهم العامة ورعاية حقوقهم الشخصية وتحقيق أسباب الرفاهية لهم والمساواة بينهم .

السبب الخامس : « لأن ثقة الأمة بزعيمها كانت منذ اللحظة الأولى عظيمة لا حد لها فنظامنا البرلمانى لا يعوزه اذن القائد الفطن الذكى الذى يتعهد الحياة الدستورية بالرعاية والتنظيم والتدعيم .

السبب السادس : « لأن أحزاب الأقليات فى مصر قد أشرفت فيما نعتقد على فجر عهد جديد للحزبية البرلمانية ، بعد أن أدرك زعماؤها أن الخير فى التضامن والعمل للمصلحة المشتركة ، لا فى التشاحن على تحقيق المآرب الذاتية .

وفى ٨ مايو ينعقد المؤتمر البرلمانى من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ وتعرضت جريدة (كوكب الشرق) لتفاصيل هذا الحدث تحت عنوان (المؤتمر التاريخى الخطير — أعظم اجتماع برلمانى فى عهد الدستور) وباركت المؤتمر قائلة : « شهدت مصر بالأمس مشهدا جليلا من مظاهر وحدتها واجتماع قواها لمواجهة الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد فكان من فهم الأمة للموقف أن جاءت كلمتها عالية ، وأن توج جهادها بالنصر العميم الشامل فتمت الانتخابات فى جو صاف لا كدر فيه ، ثم اجتمع النواب والشيوخ بالأمس فاذا هم زهرة رجال الأمة من الشباب والكهول وصفوة العقول فيها من رجال الدين والدنيا . »

ويتولى النحاس رئاسة الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية فى ٩ مايو وتنعقد أولى جلسات مجلس النواب فى ٢٣ مايو عام ١٩٣٦ وتنشر (الجهاد) فى ٢٤ مايو صور حفل افتتاح البرلمان .

وتوجه جريدة (كوكب الشرق) انظار النواب الى واجباتهم الأساسية فى رفع المظالم العامة والسعى لتحسين حياة أبناء الأمة والمطالبة بالاهتمام بالمنشآت الحيوية ، والاشتراك فى قضية البلاد والمساهمة فى المسائل الكبرى والمشاكل الاجتماعية ذات الصبغة العامة .

وواصلت الصحف الوفدية متابعة جلسات مجلسى النواب والشيوخ وتأييدها لكل ما يصدر عنهما من قرارات وقوانين .

وهكذا نعم المصريون فترة مؤقتة اخرى بالدستور والحياة النيابية لم تكن خالدة كما توقع توفيق دياب فى صحيفة (الجهاد) .. اذ عاود محمد محمود حل مجلس النواب واجرى انتخابات جديدة بعد سقوط وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ واستمرت هذه الأزمات الدستورية الى أن ألغى دستور ١٩٢٣ بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ .

مما سبق يتبين الآتى :

* رفضت الصحافة الوفدية دستور ١٩٢٣ فى بداية صدوره ووصفته بالرجعية الا انها شجعت دخول الوفد الانتخابات على أساسه عام ١٩٢٤ .

* كرست الصحف الوفدية نفسها للدفاع عن دستور ١٩٢٣ ونددت بمحاولات الرجعية فى انتقاص حقوق الأمة الدستورية .

* هاجمت الصحافة الوفدية دستور ١٩٣٠ ولم تعترف به واطلقت عليه اسم الدستور الصدقى ورفضت كل ما نتج عنه من مجالس برلمانية أو قوانين وقرارات .

* تحددت علاقة الصحف الوفدية بالانجليز من خلال موقف الاحتلال من الدستور فكانت تحمل على السياسة الانجليزية وتهاجمها بعنف اذا ما تدخلت هذه السياسة ضد الدستور والحياة النيابية .. وكانت فى الوقت نفسه تهيىء جوا من الود والتفاهم بين الأمة وبين السياسة البريطانية فى حالة ما اذا كانت تأمل فى تدخلها لصالح الدستور ، بل وشجعت تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية اذا كانت نتيجته أيضا فى صالح الدستور .

* احتلت قضية الدستور والحياة النيابية مقام الاهتمام الأول للصحف الوفدية ــ خاصة منذ بداية صدور الدستور الى نهاية فترة البحث ــ وطغت فى بعض الأحيان على قضية الاستقلال .

* كان الدستور فى رأى هذه الصحف هو الثمرة الوحيدة التى حصلت عليها الأمة بعد كفاحها المرير مع الاحتلال ولذا اكدت على ضرورة التمسك برمز نضال الأمة .

* اشتركت الصحافة الوفدية مع الوفد فى معاركه الانتخابية بتأييد مرشحيه والتأكيد على انهم أصلح من يمثل الشعب فى البرلمان .

* أيدت الصحافة الوفدية كل ما صدر عن البرلمانات الوفدية من قوانين وعلى الجانب المضـــاد هاجمت برلمانات الأقلية وسخرت من أعضائها وقراراتها .

* وبصفة عامة كان لصـــحافة الوفد دور الريادة والقيادة فى الدفاع عن أمانى الأمة فى حياة ديمقراطية سليمة وتعرضت فى سبيل ذلك الى المصادرة والتعطيل عدة مرات خاصة أثناء الأزمات الدستورية التي حدثت فى عهد وزارات الأقلية .

● الفصـــــل الثـــــانى :

الصحافة الوفــدية والقصر



قام القصر بدور كبير فى توجيه الأحداث السياسية فى فترة الدراسة ، فنزعة الملك فؤاد الأوتوقراطية ورغبته فى الحكم المطلق جعلته يقف دائما ضد الارادة الشعبية عن طريق توجيه ضربات للديمقراطية وأقام سياسته على أساس وضـــع العراقيل امام الوزارات لتخفق فى اداء مهامها كما عمد الى التخلص منها ، مثلما حدث فى عهد وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ التى شهدت كثيرا من تدخلات الملك فى شئون الحكم والتى رفضها سعد ، ولذا استغل الملك حادث السردار ليتخلص منها ، كما نجح الملك أيضا فى شق الائتلاف بين الوفد والأحرار وعزل الوفد من الحكم فى يونيه عام ١٩٢٨ وقامت ســياسته أيضا على التمكين لوزارات الاقلية المناهضة للأمة بحكم البلاد .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٢٣ أعطى للملك ســلطات واسعة الا أنه لم يتوان عن الفتك به والقضاء على الحياة النيابية فكانت للملك اليد الطولى فى كافة الأزمات الدستورية التى مرت بالبلاد . ولم يكتف الملك بالسيطرة على السلطة التنفيذية بل تدخل فى السلطة التشريعية وذلك بانشاء الأحزاب الموالية للقصر والزج بها فى الانتخابات العامة ، وضـــمان نجاحها من خلال التزوير والتلاعب فى نتائج الانتخابات وقد حاولت الصحافة الوفدية أن

تعبر عن آرائها تجاه الملك ومواقفه المعادية للحركة الوطنية الا أنها لم تستطع تحقيق ذلك الا بقدر محدود اذ كانت القوانين تنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس وهكذا حالت هذه القوانين دون قيام الصحف الوفدية بتوضيح مواقفها من القصر بشكل صريح .

القصـــــر وثورة ١٩١٩ :

تولى (السلطان) أحمد فؤاد عرش مصر فى ٩ أكتوبر عام ١٩١٧ وقد وقف أحمد فؤاد فى بداية الحركة الوطنية موقف التأييد الكامل لها اذ وافق على زيارة الزعماء الثلاثة الى دار المندوب السامى فى ١٣ نوممبر عام ١٩١٨ . كما أبدى موافقته على سفر رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن الى لندن لعرض المطالب المصرية الخاصة بالاستقلال وهكذا قامت العلاقة بين السلطان أحمد فؤاد وبين سعد زغلول على أساس من التفاهم والود اللذين سرعان ما انتهيا بعد قبول السلطان استقالة وزارة رشدى الثالثة فى أول مارس عام ١٩١٩ . فقدم سعد زغلول الى السلطان عريضة شديدة اللهجة وقع عليها أعضاء الوفد اعترضوا فيها على السلطان لقبوله استقالة الوزارة . وطالبوه بتعضيدهم وبالوقوف الى جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية والاستقلال .

وكان لهذه العريضة وقع سيىء فى نفس السلطان ، وعدها تهديداً لشخصه ولذا لجأ الى دار الحماية البريطانية ليسألها عن كيفية تجنبه اساءات مماثلة فى المستقبل ، ورأى فيها المندوب السامى حملة تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية ، فاقترح على حكومته اعتقال سعد زغلول ونفيه الى مالطة . وقد تم هذا بالفعل فى ٨ مارس عام ١٩١٩ .

وبذلك انتهى دور القصر فى تأييد الحركة الوطنية واضمحل دوره أيضا فى توجيه الأحداث السياسية ، حتى اعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

واقتصر دور القصر فى ثورة ١٩١٩ على اعلان بعض المنشورات السلطانية الى الأمة بالاتفاق مع السلطة البريطانية ، على سبيل المثال منشور السلطان فؤاد فى ١٦ أبريل عام ١٩١٩ والذى نصح فيه المصريين بالكف عن المظاهرات والاخلاد الى الهدوء والسكينة وقد نشر هذا المنشور فى (الوقائع المصرية) وفى الصحف اليومية جميعها .

ونشرت الصحف هذا المنشور على حين أنها لم تشر أية اشارة الى عريضة الاحتجاج التى قدمها سعد زغلول الى السلطان .

وبدأ الرأى العام المصرى يحمل على السراى لعدم وضوح مواقفها تجاه الحركة الوطنية التى يقودها الوفد . ونتيجة لهذا بدأت الهتافات العدائية ضد السلطان تسمع فى أرجاء البلاد .

ولم تستطع الصحف المصرية عموما أن تنشر شيئا يتعلق بالسلطان وموقفه من الحركة الوطنية ، وذلك بسبب الرقابة المعلنة .

ولم تستطع صحف (النظام) و (وادى النيل) و (الأخبار) التعليق على ما حدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عام ١٩٢٠ الموافق لعيد ميلاد السلطان . اذ أعدت وزارة الأوقاف صيغة جديدة لخطبة الجمعة بهذه المناسبة ووزعتها على خطباء المساجد وحشدت فيها صنوف التملق للملك ، فما أن سمعها المصلون حتى هاجوا ونادوا بهتافات ضد السلطان .

ونتيجة لعنف الثورة وتحت ضغطها أعلنت الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ فى بيان موجه الى السلطان أن الحماية قد أصبحت (علاقة غير مرضية) ثم أعلنت الغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وقام اللنبى بتبليغ هذا التصريح الى السلطان الذى أسرع باعلان نفسه ملكا فى ١٥ مارس عام ١٩٢٢ واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وقد تميزت الفترة التالية من تاريخ مصر وحتى وفاة الملك فؤاد بطغيان العرش الذى قفز نتيجة لدستور ١٩٢٣ الى الخطوط الأمامية كقوة معارضة للحركة الوطنية والذى أخذ يعمل من اجل تقويض الحياة النيابية وحكم البلاد حكما استبداديا . ونجح الملك فؤاد فى أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين ممن يتطلعون لتحقيق مطامحهم بمعزل عن الوفد ، كذلك ساعد الملك فؤاد فى معركته ضد الوفد على قيام أحزاب جديدة كحزب (الاتحاد) وحزب (الشعب) وهكذا شهدت مصر صراعا حزبيا عنيفا للوصول الى السلطة وكان الملك يغذيه لاعتقــــاده بأن بقاء العرش مرتهن باستفحاله .

موقف الصحافة الوفدية من حقوق الملك فى دستور ١٩٢٣ :

اعطى الدستور الملك حق المشاركة فى الوظيفة التشريعية من خلال ثلاثة مسالك هى حق اقتراع القوانين وحق التصديق عليها وحق اصدارها ، كما كان له الحق فى حل مجلس النواب ودعوة البرلمان للانعقاد وفض الاجتماع وتأجيله .

وتوزعت السلطة التنفيذية كما حددها الدستور بين الملك ومجلس الوزراء ، فالملك هو رئيس الدولة ورئيس الســـــلطة التنفيذية وذاته مصونة لا تمس ويتولى السلطة بواسطة وزرائه .

وقد تأثر موقف الصــحف الوفدية من الحقوق العديدة التى أعطيت للملك فى الدستور بموقف الوفد من الملك فى ذلك الوقت فقد نجح توفيق نسيم فى أن يخلق علاقات ودية بين الوفد والقصر لتحييد الوفد فى التعديلات التى أدخلت على مشروع لجنة الثلاثين والتى هاجمها الأحرار الدستوريون . ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة فى المساجد التى يصلى فيها الملك أيام الجمعة .

وهكذا وجدنا الصحف الوفدية تشيد بالملك « الذى كان عند حسن ظن أمته » لاصداره الدستور .

وتؤكد جريدة (المحروسة) أن الدستور قد صدر ليرد على اكاذيب الصحف البريطانية التى حاولت أن تباعد بين الأمة والعرش فيما أذاعته من « أن العرش واقف بالمرصاد لسلطة الأمة .. اذ أن الدستور قد تضمن أن الامة مصدر كل سلطة وبعد أن صرح رئيس الوزارة يحيى باشا ابراهيم أن جلالة الملك لم يعارض فى أن يقرر الدستور سلطة الامة بأوسع معانى الكلمة » .

ومن الغريب ان تنفى الجريدة تدخل الملك فى مشـــــروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .. فهى ان كانت لا تعلم فمعنى هذا انها فقدت اساس وجودها كصحيفة وظيفتها الاولى هى البحث عن الحقائق وتوصيلها لقرائها ، وان كانت تعلم فالأمر أكثر سوءا ، لانها بذلك تقوم بتضليل قرائها . ولا تعتبر علاقة الوفد الطيبة بالقصر فى هذه الفترة مبررا على الاطلاق حتى تقوم بهذا التضليل ..

وهاجمت جريدة (المحروســة) صــحيفة (نيوستيتسمان) التى اذاعت ان فى مصر حركة جمهورية متطرفة وأعلنت فى سياق هذا الهجوم ولاء الوفد الكامل للعرش اذ قالت « اننا اذا كنا قد

طالبنا بكل قوانا ان تكون الأمة مصدر كل سلطة فليس معنى هذا اننا نتحدى العرش ، وليس معنى هذا اننا نطلب اقامة الجمهورية واننا متطرفون كما يزعمون ، بل معناه اننا كأمة راغبة فى الحياة الدستورية يجب أن تسعى فى أن تكون حياة دستورية بكل معنى الكلمة والعرش للأمة لا لأفراد منها ، فكل خير يصيب الامة يقوى مكانة العرش ويزيد فى التفاف الشعب حوله » .

ولم تتعرض (الرشيد) التى أصدرها عبد القادر حمزة بعد تعطيل (البلاغ) وجريدة (المحروسة) لمواد الدستور التى فصلت حقوق الملك .

القصر والوزارة الدستورية الأولى :

كان لابد من حدوث صدام سريع بين الملك الأوتوقراطى النزعة وسعد زغلول الزعيم الدستورى . وقد بدأ هذا الصدام بتدخل القصر فى تشكيل الوزارة واختيار الوزراء ، ثم برز مرة ثانية بعد أن خلا كتاب الملك فؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه فيه بتولى الوزارة من الاشارة الى سبب اختياره لسعد باشا لتولى الوزارة وهو ثقة الأمة فى الانتخابات . وكان قصد الملك من ذلك هو انكار الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الأمة وحقها فى اختيار حكامها ، لكن سعدا أجاب على هذا الانكار فى جوابه الى الملك فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الأمة وضرورة احترامها .

وقام خلاف آخر اشد بين الوزارة والقصر حول تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، فرأى الملك أن التعيين من حقه وحده بينما رأى سعد أن الملك يباشر سلطاته من خلال الوزراء ، والتجأ الطرفان الى التحكيم الذى أقر وجهة نظر سعد بأن أساس الحكم

هو أن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وقد قبل الملك فؤاد على مضض هذا الحكم وانتهز فرصة فشل مفاوضات سعد ـ ماكدونالد ليضع العراقيل امام الوزارة حتى تضطر الى تقديم استقالتها .

وهكذا دس للوزارة فى الأزهر عن طريق حسن نشأت الذى عينه الملك مكافأة له على هذه الدسائس وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة والانعام عليه بالوشاح الاكبر من نوط النيل دون علم الوزارة وموافقتها ، فما كان من سعد الا أن قدم استقالة وزارته الى الملك بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة فى الخفاء ونتيجة للثورة التى كادت تندلع فى البلاد تراجع سعد عن استقالته ، بعد أن وافق الملك على طلبات سعد الخاصة بمسئولية الوزارة عن الأزهر وعدم انفراد الملك بمنح الرتب والنياشين وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها وانتهت الأزمة لصالح سعد زغلول والحكم الدستورى .

وقد تجاهلت كل من صحيفة (البلاغ) و (المحروسة) ما كان بين الملك وسعد زغلول من مصادمات حول تشكيل الوزارة أو حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

بل نجد أن (المحروسة) نشرت مقالا بعنوان (الخلافة مسألة اسلامية سياسية مصرية)، لمحمود وهبه ـ نائب قويسنا ـ أيد فيه فكرة الخلافة التى كان يسعى اليها الملك فؤاد فى ذلك الوقت على الرغم من اعتراض سعد زغلول عليها فقال الكاتب « ان شعب مصر أحق شعب بالقيام بأعباء الخلافة وملكه أحق

الملوكَ بتوليها والأزهر وليد ارادة أول خليفة كان فى مصر ، فهم اذا عملوا لها فانما يكونون حلقة اتصال بين الخلافة الماضـــــبة والحاضـرة وليقوموا بالدعوة الى مؤتمر اسلامى عام يكون مركزه جامعتهم القديمة يقرر فى الخلافة حقنا » .

الا أن جريدة (البلاغ) واثناء اضراب الأزهر اشارت الى وجود « أيدى خفية شريرة تعمل فى الدس بين طلبة الأزهر » وطالبت بقطع الأيدى التى تعمل فى الخفاء ضد الوزارة . ونعتقد ان الجريدة كانت تقصد بذلك القصر الا أن الجريدة تراجعت بعد ذلك فنسبت الى الانجليز تدبير هذه الدسائس الخفية لتفريق كلمة الامة .

وعندما قدم سعد استقالته الى الملك اكدت (البلاغ) على وجود وســـــائل خفية تمنع الوزارة من المضى فى عملها الذى استعدت له .

وحاولت (البلاغ) جهدها أن تثبت انها لا تقصد الملك من قريب أو بعيد ولذا عمدت الى التاكيد على مبادىء الملك الدستورية وحبه لأمته . وبعد انتهاء الأزمة كتبت (البلاغ) « انه من حسن حظ مصر انها رزقت بملك كريم لايضن على أمته بما يؤهلها لأن تبارى الأمم الحرة » .

وسرعان ما وقع حادث مقتل السردار لى ستاك وقدم سعد استقالة وزارته التى قبلها الملك . وبذلك سنحت الفرصة للملك ليظهر وجهه الديكتاتورى فيختار أحمد زيور رئيسا للوزارة والذى كان العوبة فى يد القصر ، وتم فى عهد وزارته توجيه أولى ضربات القصر الى الدستور والحياة النيابية (والتى تعرضنا لها بالتفصيل فى الفصل السابق عن الحياة الدستورية) .

القصـــــر ومحـــــاولة هـــــدم الوفد :

عمد القصر الى محاولة هدم الوفد من الداخل عن طريق حسن نشأت الذى شجع حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ، وقد أسند الأعضاء المستقيلون سبب استقالاتهم الى أن الشكوك تحيط بالوفد من جهة اخلاصـــــه الواجب لجلالة الملك . وكانت الخطوة التالية أمام القصر هى تاليف حزب الاتحاد الذى ضـــــم كل من استقال من الهيئة الوفدية . وعمد حسن نشأت الى التنويه عن مؤازرة الملك لهذا الحزب الذى يستهدف مناضـــــلة الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش .

وقد تناثرت الأقاويل حول عدم ولاء الوفد للعرش منذ أن وقع الاعتداء على حياة سعد زغلول فى يوليو عام ١٩٢٤ ، فقد تطور التحقيق فى حادث الاعتداء الى تحقيق فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، قيل انها تهدف الى ارجاع الخديو السابق الى عرشـــــه بالقوة وجاء فى التحقيق اسم السيد حسين القصبى عضو الوفد وتدخل حسن نشأت فى سير التحقيق فكان يحضر جلســـــات التحقيق للتأثير على القضاة وتوجيه الدعوى الوجهة التى يريد .

وأشـــــارت جريدة (المحروســـــة) فى الفترة التى أعقبت التحقيق فى حادثة الاعتداء على سعد مباشـــــرة الى أن هناك شائعات تدور حول وجود مؤامرة ضد العرش تهدف الى قلب نظام الحكم الحاضر وأكدت الجريدة على أنه لو أسفر التحقيق عن صحة هذه الشائعة فان من الواجب على كل مصرى أن يدل على الذين اتفقوا على الاشتراك فى هذه المؤامرة أو الذين حرضوا عليها أيا كان مركزهم « لأننا لا نوقر رأسا مهما عظم أمام الاحتفاظ

بالعرش المفدى » . وكان هذا يعنى ثقة الجريدة الوفدية فى ابتعاد الوفد عن الاشتراك فى أية مؤامرة ضد نظام الحكم .

وبصفة عامة لم تقف الصحف الوفدية مكتوفة الأيدى أمام هذه المحاولات التى كان يقوم بها القصر لهدم الوفد .. فقد ركزت الصحف الوفدية بمقالاتها فى هذه الفترة حول موضوعين .. الموضوع الأول هو مهاجمة حزب الاتحاد والحملة عليه بشدة واعلان الرفض لوجوده ، والموضوع الثانى هو تأكيد ولاء الوفد للعرش .

ومن أمثلة هجوم صحافة الوفد على حزب الاتحاد ما نشرته جريدة (كوكب الشرق) عنه اذ قالت : « ظهر حزب جديد واتخذ لنفسه مظهرا خادعا ستر وراءه سوء مأربه وانتحل اسم (الاتحاد) ليخدع به البسطاء .. ولم يكتف هؤلاء الذين يدعون الاتحاد رياء بما أحدثه حزبهم من الانقسام فى الأمة فجعلوا ينفثون سمومهم الخبيثة فى ناحية أخرى لا تقل خطرا ، ويتهمون السعديين — وهم الأكثرية العظمى من الأمة بعدم الاخلاص للعرش ليفرقوا بين الملك المفدى وشعبه المخلص الأمين » .

واكد أحمد حافظ عوض ولاء الوفد الكامل للسراى وبالتالى ولاء الأمة له باعتبار أن الوفد هو الأمة « فالأمة التى التفت حول العرش باخلاص وولاء .. الأمة التى اعترفت بأنها لم تنل نعمة الدستور ولم تظفر ببركته الا بعطف جلالة الملك عليها وعلى الديمقراطية التى يعززها وينصرها . هذه الأمة لتحتقر كل من يتهمها بأنها غير صادقة للعرش فى اخلاصها وفى ولائها » .

ونوهت جريدة (كوكب الشرق) الى خطورة الزج بالقصر فى المنازعات الحزبية « لأن العرش يجب أن يكون مقامه على الدوام مقدسا فوق منازعات الأحزاب ومهاب السياسة » .

كما اكدت (كوكب الشرق) على ولاء سعد زغلول للملك لما كان له من فضل على البلاد فى ماضيها وحاضرها فكتبت تقول :
« من هو صاحب العرش الذى يزعمون ان سعدا يخاصمه ؟ هو جلالة الملك فؤاد الذى تنكر له مصر اياما بيضاء عليها قبل توليه الحكم ومكارم وأفضالا من بعده ، وهو الحاكم الشفيق بشعبه ، الساهر على رقيه ونفعه ، المحبذ لآماله المشجع لنهضته ، الذى يريد لمصر الاستقلال التام الصحيح كما تريده الأمة ، والذى كان ولايزال معينا لقادة النهضة قلبا وقالبا » .

ووصلت جريدة (كوكب الشرق) فى محاولة الدفاع عن الوفد ضد تهمة عدم الولاء للعرش الى حد تملق الملك ونفاقه بشكل يمجه الذوق السليم خاصة وان موقف الملك تجاه الوفد وحيال الأزمة الدستورية كان معروفا بالتأكيد لهذه الجريدة .

فكتبت « يعيش الملك ، فالملك فؤاد الأول ابن اسماعيل عظيم ابن عظيم وملك فى وادى الملوك وسليل بيت اختارته الأمة المصرية طائعة وخطبت وده مختارة اذ تبينت حبه لها وتفانيه فى اسعادها واستكمال وحدتها الوطنية مصر والسودان بالعمل قبل القول » .

وقد استنكرت جريدة (البلاغ) أيضا ما يذاع عن عدم ولاء الوفد للعرش واوضحت خطورة ادعاء حزب الاتحاد انه الحزب الذى يحتكر الولاء للعرش فى انه لو فشل فى اية انتخابات كما هو مؤكد فسوف يكون مركز العرش أمام الشعب سيئا جدا .

وزاملت (البلاغ) (كوكب الشرق) فى مداهنة الملك فحملت حسن نشأت وحده كل المسئولية فيما تعانيه البلاد وأكدت انه يخفي الحقائق عن الملك ولولا ذلك لما سمح الملك بقيام حزب

الاتحاد بالدعاية باسمه ولما سمح بأن تنتهك وزارة زيور الدستور .
وقد أسندت الجريدة أيضا لوزارة زيور مسئولية تعطيل الحياة النيابية دون الملك ، بل واتهمت الوزارة بأنها « رفعت الى جلالته أرقاما غير صحيحة تنبيء بأنه حائز لثقة النواب المنتخبين » ..
وأكدت (البلاغ) على أن المصريين يعتبرون العرش ممثلا للوطن فى عظمته وجلاله وان العرش يمثل ما فى الوطن من عزة وقوة وكرامة فكل ما يمس العرش يمسهم بطريق مباشر وكل اساءة تصيبه فهى صائبتهم لا محالة .

وبمناسبة عيد الجلوس الملكى هاجمت (البلاغ) الوزارة الزيورية لاجبارها المواطنين على اقامة الزينات ، والموظفين على السفر الى الاسكندرية حيث يقيم الملك لتقديم فروض الطاعة والولاء بهذه المناسبة . واعتبرت (البلاغ) هذا التصرف حماقة من الوزارة شوهت به مجال الحب الخالص من الشعب للملك « فهم يسعون الى المقابلات لانهم يتشرفون بها لا لأن الوزارة تستأجرهم لها ، ويقيمون الزينات لأنهم يفرحون بالعيد فرحا مستقرا فى أعماق قلوبهم لا لأن رجال الادارة يأمرونهم . وليس تدخل الوزارة والادارة فى هذا كله الا تطفلا ضارا فى معناه وفى عاقبته ..

وعمدت جريدة (البلاغ) الى الايقاع بين الوزارة والقصر والعمل على احراج الملك لتأييده الوزارة فقالت « مامعنى القول بأن الوزارة باقية فى مناصبها بثقة جلالة الملك ، أيريدون أن يقولوا ان جلالته ليس ملكا دستوريا تتمشى ثقته بالوزارة مع ثقة البرلمان أيريدون أن يقولوا ان عهد جلالة الملك فؤاد عهد حكم استبدادى مطلق وان جلالته يبقى الوزارة ويرضى عنها وان فقدت ثقة البرلمان والبلاد » ؟ . الا أن الجريدة سرعان ما تنفى كل هذا وتقول « فبئس ما يدعون ، بئس العيب الذى يحاولون الصاقه بالذات الملكية التى رفعها الدستور فوق كل مسئولية محتاطا فى

ذلك بتعليق تنفيذ كل أمر تصدره على امضاء الوزير أو الوزراء المسئولين » وهكذا ابعدت (البلاغ) الملك عن مسئولية تعطيل الدستور ، بينما اتهمت الوزارة بأنها ثائرة على الدستور وعلى جميع السلطات الدستورية التى نظمها الدستور فهى « ثورة على العرش كما هى ثورة على الأمة والبرلمان » .

وأشارت بعض الكتابات(*) التى تناولت صحافة هذه الفترة الى قيام الصحف الوفدية أو قيام بعض الصحفيين بالهجوم على الملك لموقفه من المعركة الدستورية التى حدثت فى عهد زيور ، ورأت فى هجوم هذه الأقلام على ما أسمته (الرجعية) هجوما على الملك . الا اننا نرى من تتبعنا للصحافة الوفدية فى هذه الفترة أن لفظ الرجعية والرجعيين كان يطلق على الأحزاب المعادية للوفد فقد أطلقت هذه الصحف على الحزب الوطنى لقب حزب الرجعيين كما أطلقته على حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب بعد ذلك . بل على العكس كان الشىء الواضح فى هذه الفترة هو دفاع الصحافة الوفدية عن الوفد ضد اتهامه بالخروج على العرش بتأكيد ولائه للسراى وللملك والمبالغة فى هذا التأكيد الذى وصل الى حد النفاق — كما سبق أن ذكرنا — ونعتبر أن المقالات التى استخدمت فيها فعلا لفظ الرجعية للتعبير عن الملك هى المقالات التى نشرها العقاد عام ١٩٣٠ فى عهد وزارة صدقى والتى عرضته للمحاكمة والسجن بتهمة العيب فى الذات الملكية فعندما يكتب العقاد عن تاريخ الرجعية ضد الحركة الوطنية وانها كانت أحد أسباب نفى الزعماء فى بداية الحركة الوطنية عام ١٩١٩ لابد ان يتطرق الذهن على الفور الى الملك اذ اننا لا نستطيع أن

(*) انظر راسم الجمال ، عباس العقاد ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ، ص ٧٨ — ٧٩.
ص ٧٨ — ٧٩ .

نقول هنا أنه بقصد بها حزبا من الأحزاب وسوف نتعرض لهذه المقالات بشيء من التفصيل فيما بعد . ونتساءل في سبيل التدليل على كلامنا ما الذى كان يمنع أن يتهم العقاد بالعيب في الذات الملكية في عهد وزارة زيور ، مادام كان بقصد بالرجعية الملك كما اتهم بها في عهد وزارة صدقى ، وهما عهدان متشابهان من ناحية أنهما من العهود غير الدستورية ، وأنهما وضعا القوانين العديدة لتكبيل الصحافة .

الصحافة الوفدية وعزل حسن نشأت :

على الرغم من أن اقصاء حسن نشأت من منصبه كوكيل للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة تم بناء على أوامر اللورد لويد بحجة أن مصلحة الملك تتطلب الا يتدخل موظف في القصر في الشئون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة ، الا أن البلاد قد غمرها الفرح بهذا العزل واعتبر الرأى العام اقصاء حسن نشأت مقدمة لعودة الدستور ولم يخفف من هذا الفرح ان جاء اقصاؤه بناء على تدخل الانجليز .

وعبرت الصحف الوفدية عن ابتهاجها العظيم بابعاد حسن نشأت اذ رأت في هذا الابعاد الضربة القاضية لحزب الاتحاد الذى تأسس على دسائس حسن نشأت ، وقامت هذه الصحف بالرد على جريدة (الاتحاد) التى صرحت بأن اعفاء حسن نشأت انما تم بناء على تدخل الوفد لدى اللورد لويد وبينت ما في ذلك من اعتداء على استقلال البلاد .. فقد أعلنت جريدة (البلاغ) أن أعمال نشأت باشا هى التى أدت الى تدخل اللورد لويد في مسألة نقله وان الوزارة هى التى قبلت هذا الابعاد وهذا النقل . فتصبح

بذلك هى التى قبلت بالاعتداء على استقلال البلاد وانه لا دخل للوفد فى ذلك .

واستنكر عبد القادر حمزة ما نشرته الجريدة نفسها من أن نشأت باشا مستهدف منذ عامين للمساعى الخسيسة والدسائس الدنيئة وأن استقالة سعد زغلول كانت احدى هذه الدسائس فرد حمزة على الجريدة قائلا : « بديهى أن يشعر حزب الاتحاد بأن الضربة التى أصابته فى نشأت باشا قاتلة وأن الجو الذى يعيش فيه الآن يظهر أنه جو مقت له لجناياته على الأمة والدستور .. وبديهى أيضا أن يحاول هذا الحزب تسلية نشأت باشا بكلمة دفاع عنه وعن أعماله فان كلمة كهذه هى أقل ما ينتظر منه لرجل ضحى بمصلحة أمته وبفضائل نفسه لأجل أن ينشئه وبعمر بالمال خزائنه .. ولكنه ليس من المفهوم أن يعمى حزب الاتحاد فى كلمة الدفاع عن نشأت باشا حتى ليسىء اليه وينشر للناس صفحة كانت منسية وليس فى نشرها الا التدليل على نوع الروح الرجعية التى حاربت الأمة ومازالت تحاربها منذ أن استقالت وزارة الشعب الى اليوم » .

وأوضح عبد القادر حمزة دسائس حسن نشأت للوزارة الوفدية والتى أدت الى استقالتها ومنها احاطة سعد زغلول وهو فى أوروبا للتفاوض مع ماكدونالد بنطاق شديد من الجاسوسية ومسألة الأزهر التى قامت الأدلة على وجود أيدى خفية وراءها أثارتها ، لتكون احدى وسائلها فى تعكير الجو أمام الوزارة . ولم يبق شك لدى الوزارة أن حسن نشأت والذى كان آنذاك وكيلا لوزارة الأوقاف هو محرك هذه الأيدى ، ثم نقل من وزارة الأوقاف الى وكالة الديوان الملكى مع اعطائه لقب (رئيس بالنيابة) والانعام عليه بوسام .. فلم تستطع الوزارة أن تقبل ذلك فأحتجت عليه واستقالت .

ونتيجة خوف عبد القادر حمزة أن يفهم من هذا الكلام أن للملك دورا فى هذه الدسائس أسرع بتوضيح أن الملك لم يكن يدرى شيئا من هذه الدسائس وانه ما كاد يقف عليها من سعد باشا حتى أمر فارتد كل شىء الى نصابه وجىء لسعد باشا بالأمر الكريم الذى كان قد صدر بتعيين نشأت باشا رئيسا للديوان الملكى ونيله بتوقيعه .

وفى وسط هذه الأحداث يصدر قرار بحفظ التحقيق فى قضية المؤامرة على العرش . ويجد عباس العقاد الفرصة سانحة لمهاجمة حسن نشأت واتهامه بأنه هو الذى أوصى بتلفيق هذه القضية رغبة فى أن يظهر أمام العرش بمظهر الرجل الذى لا غنى عنه فى حفظ قوائمه .

وهكذا كان عزل حسن نشأت واعلان حفظ التحقيق فى قضية المؤامرة يعد نصرا للوفد على السراى ووسائلها ضده .

وقد تميزت الفترة التى عاد فيها الدستور بناء على التدخل البريطانى بتقييد سلطة القصر لصالح الانجليز ، اذ قامت سياسة الأحزاب المؤتلفة فى ذلك الوقت على مهادنة الاحتلال خوفا من أن يطلق يد السراى مرة أخرى للعبث بالدستور .

الملك والوزارات الائتلافية :

١ ــ وزارة عدلى يكن :

قامت العلاقة بين القصر وعدلى يكن على أساس من التفاهم فلم يحدث بينهما ما يكدر صفو العلاقات فيما عدا معارضة الأزهريين مسعى الوزارة العدلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية . وشكوا الى دار المندوب السامى . وقد حاولت (البلاغ)

أن تثبت أنهم بمسلكهم هذا انما هم خارجون عن ارادة الملك وقد تقدمت الوزارة بالفعل الى مجلس النواب بمشـــروع قانون ينظم سلطة الملك فى المعاهد الدينية خاصة بعد أن رفضـــت هذه المعاهد تقديم ميزانيتها الخاصة الى لجنة الأوقاف التابعة للمجلس على أساس أنها تخضع لاشراف الملك ، وقد أشـــارت جـــريدة (البلاغ) لهذا المشروع وبينت مواده ، اذ نصت المادة الأولى منه على أن استعمال سلطة الملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية يكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونصت المادة الثانية على أن ميزانية الأزهر والمعـــــاهد الدينية تكون بقانون وطالبت الجريدة بسرعة اقرار القانون .

كما قام مجلس النواب الائتلافى فى هذه الفترة بكشف بعض المخالفات المالية لرئيس الوزراء الســابق أحمد زيور والتى تمس الشرف والنزاهة فنجد جريدة (البلاغ) تهاجم زيور باشا وتعرض بالملك ضمنا اذ أنها قالت : « هذا هو الرجل الذى اعتمدت عليه القوة فى حل مجلس النواب وتعطيل الحياة النيابية وارهاق البلاد طلبا لاحلال السلطة الفردية محل سلطة الأمة » .

ونستطيع أن نفهم بوضوح أن المقصود بالقوة هنا هو الملك كما أيدت جريدة (البلاغ) مناقشـــات مجلس النواب حول التمثيل الخارجى وأظهرت دور حسن نشأت فى تعيين كثير من جواسيسه موظفين فى المفوضيات المصرية فى الخارج مما أساء لسمعة مصر خارجيا وأظهر للناس هناك سوء أخلاق المصـــريين فكان التمثيل الخارجى من أجلهم ضررا لا نفعا .

٢ ـ وزارة عبد الخالق ثروت :

أراد الملك فؤاد السفر الى أوروبا فى رحلة رسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ولم تتم هذه الرحلة الا بعد نضال دستورى مع الملك

الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق فلم يدع ثروت باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى الوقت نفسه لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ما هبت قوى الائتلاف تساند ثروت فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد زغلول وقوفه الى جانب ثروت واشترط أن يصطحبه الملك فى رحلته ، كما احجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة المتحدة ضده أذعن فى النهاية وان دفعه غروره وصلفه الى رفض ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، فاستقله وحده وحاشيته وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى والتقى بالملك فى أوروبا .

وقد أشارت جريدة (البلاغ) الى ضرورة أن يصطحب الملك معه رئيس الوزراء خاصة أثناء زيارته الى بريطانيا اذ أنه من المتصور أن السياسة البريطانية ستحاول الاستفادة من رحلة الملك ونزوله ضيفا على ملك انجلترا فى التفاهم حول القضية المصرية .

وقد أكدت جريدة (البلاغ) هذا المعنى بعد وقوع أزمة الجيش(*) اذ أن المصلحة الوطنية أصبحت داعية الى ضرورة سفر بعض الوزراء مع الملك لازالة ما علق فى النفوس على أثر هذه الأزمة وحتى يكون تقدير الشعب الانجليزى للنفسية المصرية ولاثر الحكم النيابى فى العلاقات بين البلدين سلبما .

(*) عندما أصرت بريطانيا على عدم نظر مجلس النواب قانون اصلاحات الجيش ، وما تبعه من تهديد عسكرى بتحرك قطع من الاسطول الانجليزى الى الموانى المصرية .

وهددت الجريدة بطرف خفى بأن البرلمان لن يقر نفقــــات الرحلة ما لم يصطحب الملك وزيره الأول . وأكدت (البلاغ) أنه مادامت الأمة هى التى ستدفع نفقات الرحلة فلابد أن يكون لها نوع من الرقابة عليها عن طريق وجود وزير مسئول برافقها .

وأشارت الجريده بشكل غير مباشر الى أن التكاليف التى طلب القصر اعتمادها كمصاريف للرحلة مبالغ فيها « فالمعروف أن جلالة الملك وحاشيته سيكونون ضيوفا فى انجلترا على ملكها وفى البلجيك على ملكها وفى فرنسا على حكومتها ان لم يكن فى المرور بها أول مرة ففى العودة اليها بعد ذلك » .

وقد أعلنت (روزاليوسف) رفض مجلس النواب اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه لرحلة الملك على أســـــاس أنه لابد للملك أن يصحب معه رئيس وزرائه حتى تصبح الزيارة رسمية . كما أشارت الى عناد الملك الذى أعلن عن طريق توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى لسعد زغلول أنه لا يساوم وسواء وافق المجلس أو لم يوافق على الاعتماد فسوف يسافر دون أن يصطحب معه ثروت باشا .

الا أنه يجد فى الأمر جديد بتدخل المستر بترسون المندوب السامى بالنيابة الذى يطلب من الملك اصطحاب رئيس الوزراء اذ أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الزيارة الملكية فرصة سانحة لاجراء المناقشات الأولى والمفاوضات التمهيدية لبحث المســـــائل المعلقة بين مصـــر وانجلترا ، وبالفعل يقرر الملك اصــــطحاب عبد الخـــالق ثروت معه بناء على هذه الأوامر الانجليزية ويعلن عبد القادر حمزة أنه كان يرجو أن يوافق الملك على هذا وقبل أن « يحظى مستر بترسون بمقابلة جلالة الملك » ، أو بمعنى آخر وقبل أن تتدخل بريطانيا فى الأمر . وأكد حمزة أن سفر ثروت باشا مرغوب فيه من الانجليز والمصريين على السواء ، فأما الانجليز فان

حكومتهم دعت الحكومة المصرية دعوة صـــــريحة الى فتح باب التفاوض معها فى التحفظات الأربعة ، ويديهى أنه اذا أريد الحديث فى التحفظات وفى شأن خطير كتسوية العلاقات السياسية بين انجلترا ومصر فنروت باشا هو الرجل المتعين فى هذا الوقت لهذا الغرض لأنه من جهة رئيس الحكومة المصــرية ووزير خارجيتها بالنيابة ومن جهة أخرى صاحب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وأما المصريين فقد رغض مجلس نوابهم النظر فى الاعتماد المالى المطلوب لنفقات الرحلة حتى تتبين نية الملك هل يصطحب وزيره أم لا .

وتنشر (البلاغ) انباء الاســتقبالات المعدة للحفاوة بالملك عند وصوله الى لندن وتشير الى أن هذا الاحتفاء يسـر كل المصريين خاصة وأن جلالة الملك يستقبل استقبال رؤساء الدول المستقلة .

الا أنها تعلن تحفظها فى الوقت نفســه على هذه الحفاوة المعدة لاستقبال الملك وذلك للصبغة السياسية التى نصطبغ بها الرحلة وخوفا من أن تصرف مظاهر الاحتفاء الابصار عن القضية الأساسية التى ذهب رئيس الوزراء لبحثها « فليست القضية اقامة حفلات ولا مظاهر اكرام وانما هى حقوق منعها عنا الانجليز ولن تحملنا هذه الاحتفالات على التفريط فى حقوقنا المقدسة » .

وتابعت صحيفة (البلاغ) اخبار الرحلة الملكية فى فرنسا وانجلترا وايطاليا من خلال التلغرافات الخاصـــــة التى كانت تصـــلها .

وتوفى سعد زغلول فى هذه الفترة وكتبت (روزاليوسف) تلوم الملك لعدم ارساله برقية تعزية الى أسرة الفقيد .

كما حملت (روزاليوسف) على الملك بخصوص ما قيل من

رفضه اقامة تمثالين لسعد زغلول احدهما بالقاهرة والثاني في الاسكندرية والتوقف عن انشاء ضريح سعد . وقد تعرضت (روزاليوسف) للهجوم من جريدة (الاتحاد) واتهمتها بعدم الولاء للعرش . وحاولت (روزاليوسف) أن تدافع عن نفسها بأنه ليس من الاخلاص لصاحب العرش وليس من مصلحة البلد أن يكتب ما يشتم منه أن في البلد فئة لا تدين كما يجب بكل الاخلاص وكل الحب والاجلال الواجبين للعرش .

وقامت جريدة (البلاغ) بحملة قوية ضد القصر لرغبته في الاحتفال بعيد الجلوس الملكي والذي وافق اقتراب الاحتفال بذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول .

فقد اظهرت خطر هذا الاحتفال في أنه قد يولد شعورا ليس من مصلحة جلالة الملك اذ أن حزن الشعب على زعيمه بالغ أعماق قلبه فسوف لا يرى مظاهر الاحتفال الا بعين الكره والامتعاض وقدمت الجريدة نصيحتها الى رجال السراى بعدم اتخاذ ذكرى من ذكريات جلالة الملك فرصة لتحدى الشعب في حزنه . وتحدى القصر ارادة الامة واستمر في احتفاله كالمعتاد وبتعليق الأنوار واطلاق الالعاب النارية وغيرها .

وبعد انتهاء الاحتفال وصفت جريدة (البلاغ) جو الحزن الذى كان سائدا ومخيما على كل المصريين فكتبت تقول « أضيئت الثريات الكهربائية على أبواب الوزارات والمصالح في القاهرة احتفالا بعيد الجلوس الملكي ولكن هذه الانوار كانت كأنها أنوار عادية لا يلتفت اليها أحد أو كأنها قائمة في صحراء » . وبينت الجريدة كيف كان الاحتفال هزيلا في الاقاليم المصرية المختلفة ، «ففى المنيا وعلى الرغم من الضغط الشديد الذى لجأ اليه مأمورو المراكز في هذه المديرية فان الذين وفدوا الى عاصمة المديرية لحضورها قليلون فكان المأمور

يدخل على المدبر في التشريفات وليس بجانبه سوى أفراد لا يبلغ عددهم أصابع اليد الواحدة » .

وقد هاجم عباس العقاد رجال القصر هجوما صريحا وبين انهم في سبيل المظاهر أرادوا أن يجرحوا شعور الأمة وأن يقيموا سدا بين الأمة والعرش وأن يعلنوا عن أنفسهم أنهم أناس يتملقون سعدا حيا ولا يقدرون ذكراه ميتا . ووضح العقاد أن الأعياد الملكية يجوز أن تمنع مظاهرها اكراما لشعور شعب أو شعور زعيم ومنعها بعد موت الزعيم أوجب وأولى لأنه أدل على الاختيار والتقدير وأكد على أن الأمة التي تعرف واجبها نحو عرشها لا تستطيع أن تكون محزونة ومحبورة في آن واحد ولا هي بقادرة على أن تبكي اليوم وتضحك في غد ذلك اليوم .

كما كتب العقاد مقالا عنيفا آخر ضد رجال القصر في هذه الفترة تساءل فيه عن السبب في أن يكون للقصر أشياع غير أشياع الحكومة والبرلمان يفرضهم فرضا على الأمة وأشار الى أن هؤلاء الأشياع دائما لا يكونون الا من أعداء الوزارة ومن الحزب الذي يناوىء الدستور ولا ترضى عنه الأمة وأن القصر يعتمد على القوة الأجنبيه في التخلص من الحكومات الدستورية .

واذا أمعنا النظر في كلام العقاد وجدناه يحمل بشكل صريح على الملك الا أن العقاد تراجع سريعا في المقال نفسه فحاول أن يفصل بين القصر والملك بقوله « فان كان هناك ملك على الأرض يطمع في السلطة المطلقة ولا يرضى بنصيب الملك الدستوري فملك مصر آخر من يصح فيه هذا الظن وتعقل منه هذه الميول » . وكان هذا بالطبع تناقضا معيبا فلا يمكن الفصل بين القصر والملك ، ورجال القصر انما هم ينفذون أوامر ونواهي الملك . وان كنا نجد بعض العذر للكاتب اذ أن عقوبة العيب في الذات الملكية كانت

مسـلطة عليه ، كما كانت تهمة عدم ولاء الوفد للعرش جاهزة ومسلطة عليه وعلى الوفد كذلك .

٣ ـ وزارة مصطفى النحاس :

لم يحدث صدام مباشر بين الملك والوزارة اذ كان الملك يبيت النية لاقصـاء مصطفى النحاس بعد أن زهد فى الحكم الدستورى الذى استمر ما يقرب من عامين . ولذا اتفق القصر مع الاحرار الدسـتوريين على شـق الائتلاف فاستقال عدد من الوزراء واستغل الملك هذه الاسـتقالات واتخذها ذريعة لاقالة الوزارة رغم ما كانت تتمتع به من ثقة الأغلبية . ونص خطاب الاقالة على أنه « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة دولتكم » . وكلف محمد محمود بتاليف الوزارة الجديده فى يونيو ١٩٢٨ . وأوضحت جريدة (البلاغ) أن الوزارة لم تؤسس على الائتلاف حتى تبين ضعف حجة الملك فى اقالة الوزارة ولذا نشرت نص الأمر الملكى الذى صدر إلى النحاس بتأليف الوزارة مؤكدة على أنه لم يحتو على أن الوزارة أسندت الى النحاس على أساس الائتلاف ، ونشـرت أيضا رد النحاس على هذا الأمر والذى أعلن فيه قبوله الوزارة دون التطرق الى الائتلاف . وأكدت الجـريدة على عدم جواز اقالة الوزارة بسبب تصدع الائتلاف الذى لم تقم فى الأصل على أساسه .

وقد ركزت الصـحف الوفدية هجومها على الأحـرار الدستوريين والانجليز باعتبارهم المسئولين عن اقالة الوزارة ولم تتطرق الى الملك أو السراى ومسئوليتهما عن هذه الاقالة .

وهاجمت الصحف الوفدية الحزب الوطنى ورئيسه واتهمته بمعاداة العرش « وأنه استغل وظيفته فى مجلس النواب ليدعو

الى اقتراح بالغاء مجلس البلاط اذ أنه وكيل عن دائرة صــاحبة السـمو والدة الخديو الســابق وعن دائرة أخرى تطالب في قضاياها التى يؤجر عليها بالغاء مجلس البلاط .

ولم تتطرق الصحف الوفدية أيضا الى علاقة الملك بالوثائق المزيفة التى نشرتها جرائد المعارضة والمعروفة باســم الأمير سيف الدين . واقتصر الأمر على مشاحنات قامت بين الصحف الوفدية والصحف المعارضة حولها .

الملك والأزمة الدستورية الثانية :

استصدر محمد محمود مرســوما ملكيا بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وانتقلت السلطة التشريعية خلال هذه الفترة الى الملك عن طريق مباشــرتها بمراســيم لها قوة القانون . وبذلك أصبحت السلطة الفعلية مركزة فى يد الملك الذى حكم من خلال وزارة من صنعه ودون رقابة شعبية .

ومن تتبعنا لأهم الصحف الوفدية فى هذه الفترة ســواء الصحف الوفدية أو الصحف التى أصدرها الصحفيون الوفديون بعد تعطيل صحفهم نجد انها كلها دون استثناء لم تتطرق الى علاقة الملك بهذه الأزمة اذ ربطت هذه الصحف بين الأزمة الدســتورية والانجليز من جانب والأحرار الدستوريين والوزارة من جانب آخر ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وصفت بعض الصحف الوفدية مثل صحيفة (البلاغ) الملك فؤاد بأنه ملك دستورى يترك لحكومته دائما أن تتقدم للأمة بأعمالها فاما رضيت هذه عنها فقبلتها واما لم ترض فرددتها .

وتسقط وزارة محمد محمود وتجرى انتخابات يفوز فيها الوفد ويتولى النحاس تشكيل الوزارة فى أول يناير عام ١٩٣٠ ويستأنف

المفاوضات التى بدأها محمد محمود الا أنها تبوء بالفشل فيجدها القصر فرصة أخرى مواتية لقلب الحياة الدستورية من جديد .. ولذا عمد القصـــــر الى تعطيل أعمال الوزارة واهمال رغباتها والامتناع عن توقيع المراسيم بقصــــد شل أعمالها ودفعها الى الاستقالة وبالفعل امتنع الملك عن توقيع مرســوم قانون محاكمة الوزراء كما حدث خلاف بين الوزارة والقصـــــر حول تعيينات الشيوخ .

وقدم النحاس استقالة وزارته فى ١٧ يونيه عام ١٩٣٠ ، كما توجه الى مجلس النواب واعلن اســـتقالته حيث ثار النواب وهاجوا وســــادت المجلس روح التنديد بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة . ووقف عباس العقاد النائب الوفدى وصاح : « الا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته » فقوبل هذا التهديد للقصر بالتصفيق الحاد المتواصل من النواب وأدرك أحمد ماهر خطورة الأمر فوقف صائحا مضطربا : ما هذا يا أستاذ عباس أنا لا أسمح بهذا الكلام ثم امر بحذف العبارة من محضر الجلسة . وقد علقت جريدة (الســـياسة) على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه ولولا هذا لما صفق النواب » .

وفى ١٩ يونيه أصدر الملك فؤاد أمرا بقبول استقالة الوزارة وتولى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة فى ٢٠ يونيه لتبدأ الأزمة الدستورية الثالثة .

وعلى الرغم من أن جريدة (البلاغ)نشـــرت وصفا تفصيليا لما جرى فى الجلسة التى أعلن النحاس فيها اســــتقالته الا أنها تجاهلت تماما عبارة العقاد وما تبعها من أحداث . وأما جـــريدة

(كوكب الشرق) فقد أبدلت عبارة العقاد وأحلت محلها « ان البلاد جميعا على استعداد لمواجهة الظروف وملاقاة الصعاب » .

وقد حملت جريدة (البلاغ) على الملك وحملته مسئولية هذه الأزمة لما تضعه من عراقيل أمام الوزارة الدستورية . الا أنها اتبعت أسلوبا غير مباشر فى هذا الهجوم اذ ذكرت أن البريد حمل لها عدة رسائل بعرب أصحابها عن حزنهم العميق على أن يكون فى مصر دستور وأن يكون الدستور هدفا للصدمات فى كل وقت فى حين أن صاحب الجلالة الملك هو القائل فى أمره الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .. وســـــردت الجريدة نص الأمر الملكى الذى صدر به دستور ١٩٢٣ .. وللناس بعد ذلك أن يتعجبوا من ان الوزارة تريد حماية هذا الدستور فلا تستطيع .

الملك والأزمة الدستورية الثالثة :

لم يختلف موقف الصحف الوفدية عن مواقفها السابقة تجاه هذه الأزمة الدستورية فقد تجاهلت معظمها دور الملك فيها وحملت وزارة صدقى والانجليز المسئولية الكاملة . ولكن جريدة (مصر) التى اصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطيل (كوكب الشـــــرق) وشـــــاركه فى تحريرها عباس العقاد قد فندت معظم المواد التى احتوى عليها الدستور الجديد مبينة ما أعطاه الدستور للملك من حقوق مطلقة نزيد على ماكان له فى دستور ١٩٢٣ وناقشت الجريدة المادة (٩٩) من الدستور والتى تتعرض لجريمة العيب فى الذات الملكية ومحاكمة أعضاء البرلمان على آرائهم .فقد رأت الجريدة أن هناك خطورة فى جعل أعضاء البرلمان عرضة لخطر المحاكمة على آرائهم وتفسير عباراتهم واعتبرت تهمة العيب فى الذات الملكية سلاحا خطيرا فى يد السلطة التنفيذية لارهاب النواب والتأثير في حريتهم ورأيهم وهو ما ينافى وظيفة البرلمان .

وقد عادت الأقاويل تنتشر مره اخـــــرى حول مناوأة الوفد للعرش . فقد نشرت جريدة (الوادى) لعبد الحميد حمدى تصريحا لمصطفى النحاس بنفى فيه الحديث الذى حرفه مراسل جريدة دبلى اكسبرس وكان هذا الحديث يتناول علاقة الوفد بالعرش اذ ذكر المراسل أن النحاس لم يعترض على مكرةانشاء جمهورية فى مصر الا لأنها مخالفة للدستور ، أما تصحيح النحاس لهذا الحديث فقد قال فيه : « ولكن نحن نعتقد اعتقادا جازما بأن اصلح نظام لحكم بلادنا هو نظام الملكية الدستورية ، وليس تعبيرى بأن انشـــــاء جمهورية مناف للدستور الذى أقسمنا على احترامه والذى ينطوى تحته الولاء للملك الا تعبيرا أردت أن ابين فيه بأقوى لهجة اننا متمسكون بنظام الملكية بصـــــرف النظر عن رأى غيرنا فى أن الدساتير مقدسة أو غير مقدسة » .

وأكدت جريدة (الوادى) فى افتتاحيتها ان خطة الوفد أنما هى أن الملك فوق جميع الأحزاب وأنه لا يسأل عما يفعل (لا تبعة عليه) وأن على كل مصرى أن يعمل معه وقد أقسمنا ضمن حدود الدستور يمين الاخلاص للوطن والملك . وأوضحت الجريدة خطورة مثل هذه الدعاوى فى استمرار التحكم البريطانى فى شئون مصر « اذ أن حماية العرش فى طليعة المسائل التى لا تتردد انجلترا فى اتخاذها وسيلة التحكم فى أمورنا » ولهذا بينت الجريدة أنه على كل مصرى أن يجعل العرش فوق الأحزاب بمنأى عن الخلافات الحزبية وما تجر اليه من مشـــــاكل .. ووجهت الجريدة أنظار المصريين الى ضرورة الحذر مما تنصبه الصحف الاستعمارية من الشباك لجرهم الى جعل مسألة العرش مسألة نزاع حزبى لأنها تفتح باب هذا الموضـوع باظهار انتصارها لفريق دون فريق فهى تفعل هذا لخدمة غاية واحدة هى أن تجر المصريين انفسهم الى حشر العرش فى منازعاتهم لتمهد بذلك الفرصة للاستعماريين .

وبينما جريدة (الوادى) كما رأينا تؤكد ولاء الوفد للعرش كان العقاد فى جريدة (المؤيد الجديد) يحمل حملة صريحة على الملك ، أكد فيها مسئوليته عن الانقلاب الدستورى الذى شهدته البلاد . ووصل الى اتهامه بأنه كان يعمل لحساب الاحتلال ضد ارادة الأمة وانه كان حربا على الحركة الوطنية منذ قيامها فقد قال : « ماذا كان حصة الرجعيين فى هذا الجهاد ؟ كانت حصتهم أنهم بذلوا كل ما فى وسعهم لتأخير الاستقلال وابقاء الحماية وانهم مدوا كل معونتهم لاعداء الأمة فى وجه مطالب الأمة وانهم أوعزوا بنفى فريق من الزعماء وسجن فريق آخر ، وتشتيت شمل الحركة الوطنية بقدر ما استطاعوا من وسائل الايعاز والاغراء » .

وتجاوز العقاد الهجوم على الملك الى الهجوم على أسرة محمد على بأكملها فاتهمها بأنها بسبب كراهيتها العميقة للدستور وتكبرها عن الاعتراف للفـــــلاحين (العبيد) بالحـــرية لما كان الاحتلال ولما حدثت فى مصر تلك الأحداث التى تعانى منها البلاد الى الآن وأكد العقاد أن مصيبة الرجعية على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال وأنها هى التى مهدت واستعانت به . وهكذا أعلن العقاد أن العرش هو أصل البلاء الذى تعانى منه البلاد .

وبسبب هذه المقالات وغيرها استدعى العقاد للتحقيق معه ووجهت اليه تهمة العيب فى الذات الملكية اســـــتنادا الى نص المادتين ١٥٦ ، ١٥٦ مكرر من قانون العقوبات وعلى الرغم من أن العقاد فى التحقيق قرر أنه لم يقصد الملك بهذه المقالات الا أن القضية حولت الى محكمة الجنايات وفى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٠ صدر الحكم على العقاد بحبسه مدة تسعة أشهر حبسا بسيطا . وقد قوبل الحكم من الجمهور بالصمت التام . وحوكم أيضا على محمود فهمى الخضـــرى صاحب امتياز جريدة (المؤيد الجديد) باعتباره شريكا للعقاد بالحبس لمدة ستة أشهر . واستمرت البلاد

ترزح تحت حكم صدقى لمدة تزيد عن ثلاث سنوات كان للقصر فيها الكلمة العليا فى تسيير شئون البلاد . وخلفت وزارة صدقى وزارة عبد الفتاح يحيى التى كانت هى الأخرى أداة طيعة فى يد القصر حتى أنها شـــكلت أثناء غياب رئيسها فى الخارج . وفى عهد هذه الوزارة صدر مرســـوم بقانون فى يناير عام ١٩٣٤ بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا مناصبهم . ويبدوا أن الملك فؤاد ــ كما ذكر عبد الرحمن الرافعى ــ أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينا خاصة به وأن يقدم فيها الملك على الوطن فى صيغة اليمين الدستورية .

وقد هاجم العقاد هذا المرسوم الا أنه ركز هذا الهجوم على وزارة عبد الفتاح يحيى دون الملك اذ رأى أن هذا المرسوم ما هو الا دليل على أزمة النظام الحاضر واحساسه بالخطر القريب على وجوده .. »

وقد سخر طه حسين فى جريدة (كوكب الشرق) من الطريقة التى ألفت بها الوزارة فذكر ان المصريين « ضحكوا من تهيئة الوزارة قبل ان يحضر رئيسها وابتسموا لهذا الشكل الظريف الذى ظهرت به الوزارة قبل تأليفها ، فوزارة الأشغال أسندت الى قاضى » .

ونتيجة لتخاذل الوزارة وضعفها زاد تدخل الانجليز فى شئون البلاد بل وشئون القصر نفسه فقد تدخلوا فى مسألة الوصـــاية على العرش كما تدخلوا فى المناصب الكبرى بالسراى واعترضوا على زيادة النفوذ الايطالى فى القصر .

ونشرت جريدة (الجهاد) خبرا عن أن المندوب السامى طلب أن يقف على أسماء أوصياء العرش بعد أن انحرفت صحة الملك ، وبلغ هذا الانحراف مبلغا كان متوقعا منه قرب وفاة الملك ، وأوضحت

الجريدة أن النية متجهة الى أن تتخذ بعد ذلك اجراءات تنتهى الى تعديل نظام أوصياء العرش بحيث يستبدل وصى واحد بمجلسهم الثلاثى .

وقد تابعت جريدة (الجهاد) تفاصيل الحالة الصحية للملك فؤاد طوال فترة مرضه عام ١٩٣٤ وأشارت الى الاجراءات التى عمد الانجليز الى اتخاذها نتيجة لمرض الملك الذى دعا الى الاقدام على ما لم يقض به تقليد سابق من انتداب رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ليحل محل المندوب السامى فى الاسكندرية وليبقى « ديدبانا » الى أن يجىء مستشار الدار الجديد ويستلم منه « النوبة » .

وقد عبرت الصحف الوفدية عن رفضها تدخل حاشية السراى فى شئون الحكم والذى كان يتم عن طريق الابراشى رئيس الخاصة الملكية . فقد استغل الابراشى مرض الملك وضعف الوزارة فى التدخل فى الشئون السياسية وشئون الحكم وأصبح هو المحرك لأمور البلاد .

الصحافة الوفدية ورجال السراى :

تقدم عبد الفتاح يحيى باستقالته فى ٦ نوفمبر عام ١٩٣٤ والتى سر بها الملك اذ أن ضعف الوزارة كان سببا فى توالى اعتداء الانجليز على السراى وقبلت الاستقالة فى ١٤ نوفمبر وألف توفيق نسيم الوزارة الجديدة . وحاول القصر فى هذه الفترة التقرب من الشعب لذا سارع باصدار مرسوم ملكى بالغاء دستور ١٩٣٠ ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ .

وفى وسط هذه الأحداث كانت الصحافة الوفدية تحمل بشدة على الابراشى وتدخلاته فى شئون الحكم .

فهـــاجمته جريدة (الجهاد) ، وطالبته « بأن يعنى بشـــئون الخاصة الملكة واشرافه على انتاجها بدل اضاعة وقته فى التعلق بأهداب شئون الدولة وهى ليست من اختصاصه » .

ورأت الجريدة أن الخير فى أن يقصى من منصبه الى حيث لا يستطيع أن ينفذ الى شأن من شئون الدولة خطيرها وصغيرها .

وكتب العقاد مقالة قوية ضد الابراشى اعترض فيها على ما قيل حول تعيين الابراشى بعد اقصائه عن منصبه كوزير مفوض فى احدى البلاد الأوربية اذ أن « مقام السفير المفوض امنية يتطلع اليها أناس هم أشرف من الابراشى باشا نفسا وأصلح عملا وأحق بالمثوبة وحســـن الجزاء ، فلماذا يكون عقابه أمنية للآخرين ؟ » وسخر منه ومن دسائسه قائلا : « خير لمصر أن يقصى هذا الرجل عن مكانه وعن كل مكان فاذا لم يكن بد من الهوادة فى الاقصاء فليذهب الى المزارع والحقول وليعمل فى ســـياسة الماشـــية والعجول ، فاذا ألح عليه الدسائس فلا ضير أن يوقع بين البغال والثيران أو يسعى بين المعز والحملان ، واذا تحرك عليه عرق الطغيان فليأمر بقتل ديك أو بذبح خروف . اما ماعدا ذلك فالافراط فى الرحمة لا يستحقه هذا الانسان ولا تؤمن عقباه على الناس » .

وطالبت الصحف الوفدية ايضا باقصاء الشـــيخ الظواهرى شيخ الجامع الازهر بسبب دسائسه التى يقوم بها هو أيضا .. وتدخل الوفد لدى وزاره نسيم لوضع حد لدســـائس الابراشى والشيخ الظواهرى وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد مستعينا بالمندوب السامى اخراج الابراشى والشيخ الظواهرى من منصبيهما ، فلم يجد الملك بدا من الموافقة وقدم الابراشى استقالته .

وقد زنت جريدة (الجهاد) الى قرائها بشــــرى استقالة الابراشى من منصبه « الذى طالما استغله أسوأ اســتغلال فى محاربة أمنه والذى طالما نصب من نفســه وهو فيه حاكما يأمر فى الناس لا يسأل ماذا فعل وكيف ولماذا فعل » .

وكتب توفيق دياب تحت عنوان (الابراشى عدو مصر وعدو الوفد) مقالا هاجم فيه الابراشى هجوما عنيفا ، وأكد أنه ليس عدوا لمصر وللوفد فحسب بل هو عدو للقصر نفسه إذ أنه أساء للقصر « بما حجب من شعاع القصر في نفوس المصريين ، وبما حجب من عواطف المصريين نحو صاحب العرش فأية عداوة للقصر شر من هذه العداوه التى ســـــماها الابراشى فناء فى الاخلاص لصاحب العرش » .

وأشار عباس العقاد فى جريدة (روزاليوسف) اليومية ان اقصاء الابراشى عن منصبه هو عوده الى حجمه الطبيعى وأنه لن يستطيع بعد الآن أن يملك الاضرار حتى بأصغر الناس بعد أن فقد الجاه الذى يدعيه ويستند اليه .

وتهدد جريدة (كوكب الشرق) العاملين فى القصـــــر بأن مصيرهم سيكون كمصير الابراشى اذا اتبعوا سنته فى افساد ما بين العرش والشعب المخلص له . فيجب أن يكون ما حدث للابراشى عبرة لهم ودرسا لا ينسى .

وتواصل الصحافة الوفدية تدخلاتها فى شئون القصــر ، فتعترض صحيفة (الجهاد) على تعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى بعد استقالة زيور باشا اذ أنه كان « احدى الدعائم التى قام عليها العهد الصدقى فى أول انشائه .. ولا ريب فى أن تولية على ماهر هذا المنصب الخطير فى القصر الملكى سيكون ذا دلالة رجعية لا تخفى على أحد » .

..

وتبرر الجريدة رأيها بأنه يوجد تعارض بين موافقة الملك على عودة دستور ١٩٢٣ وبين اختيار على ماهر .. اذ أن على ماهر قد أقسم يمين الولاء لدستور صدقى والمفروض أن يكون من يشغل مثل هذا المنصب الكبير فى القصر الملكى ممن تتمشى روحهم مع العهد الحاضر ولا ينافى القسم الذى أقسموه الاحترام الواجب لدستور الأمة .

وعندما يصدر الأمر الملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان تطالبه جريدة (الجهاد) بأن ينسى ماضيه فى محاربة الأمة وان يفتح صفحة بيضاء فى بداية عمله الجديد .

الا أن الجريدة بعد عده أيام تبارك زياراته الى رئيس الوزراء والى رئيس الوفد ورأت فى هذه الزيارات دليلا على روح جديدة من شأنها اذا أطرد سريانها بين العرش والأمة ان تقضى على تلك المخلفات السيئة التى تركها فى نفوس المصريين مسلك حزب الاتحاد ورجاله القلائل بما زينوا لأنفسهم تصوير الولاء للعرش فى صورة (احتكار) هم أعضاء شركته وحملة أسهمه .

وقد نجح على ماهر فى العمل فى هذه الفترة على التقريب بين الوفد والقصر ، بدليل انه عندما اختير بعد ذلك لرئاسة الوزارة ليجرى الانتخابات لم يعترض على هذا الاختيار الصحف الوفدية .

وخاضت صحافة الوفد أيضا فى هذه الفترة فى مسألة تعليم ولى العهد الأمير (فاروق) فقد كتب توفيق دياب فى جريدة (الجهاد) يحبذ سفر الأمير الى انجلترا لاستكمال تعليمه لان « المعاهد البريطانية الديمقراطية الحرة كجامعة اكسفورد أو جامعة كمبردج هى اليق المعاهد بتخريج ولى عهد المملكة المصرية لا من حيث هى جامعات بريطانية ولكن من حيث هى بيئات علمية كأصلح ما تكون لتخريج الشباب وتكوينهم أمراء كانوا أو علية أو

من أواسط الناس » . وقد وافقه عباس العقاد على هذا الرأى من خلال كتاباته في جريدة (روزاليوسف) اليومية الا أنه بنى سبب تفضيله انجلترا كمكان لتعليم ولى العهد على عامل آخر فقد رأى أن انجلترا هى اصلح البلاد لدراسة صاحب السمو لأن الأمير من بيت مالك ولا يلقى الأمراء دراساتهم فى بلاد جمهورية بل يحسن أن تكون هذه الدراسة في بلاد ديمقراطية عظيمة .

واستمرت العلاقة ودية بين القصر والوفد وصحفه خاصة بعد أن توجهت أنظار المصريين وعقولهم الى جهة واحدة هى الدستور ازاء ما بدى من تعنت بريطانيا فى مسألة عودة دستور ١٩٢٣ . واستمر الحال كذلك الى أن نجحت القوى الوطنية فى حمل وزارة توفيق نسيم للحصول على موافقة انجلترا على عودة الدستور واستصدر رئيس الوزارة مرسوما ملكيا بعودة دستور ١٩٢٣ .. مما كان له أكبر الاثر فى استمرار التفاهم بين الوفد والقصر . ولذا نجد أن جريدة (الجهاد) تكتب فى يوم عودة الدستور « تشكر مصر لصاحب عرشها المفدى رغبته بالأمس فى اعادة دستور الأمة وأمره السامى اليوم باصداره » .

كما نشرت (الجهاد) نبأ زيارة مصطفى النحاس ومكرم عبيد لسراى عابدين لقيد اسميهما فى سجل التشريفات لشكر صاحب الجلالة على اصداره الامر الملكى بعودة الدستور .

وفى ٢٣ ديسمبر ظهرت (الجهاد) وفى صفحتها الاولى صورة كبيرة للملك فؤاد كتبت تحتها الرسالة التى وجهها الملك الى الشعب يعلن فيها اعتذاره عن مشاركة شعبه (الوفى الأمين) أفراحه بعيد الفطر بسبب نصيحة الاطباء وفى الصفحة نفسها كتب توفيق دياب فى برواز ردا على رسالة الملك جاء فيها : « يتلقى الشعب المصرى هذا الصباح رسالة صاحب الجلالة مليكه المفدى بقلوب ملؤها الولاء الصادق والدعاء المستجاب ، وانها

لأسعد الأنباء الميمونة التى تستقبلها مصر بجزيل الحمد لله الكريم أن يزف جلالة الملك الى شعبه المغتبط الشاكر بشرى تقدم الصحة الغالية فى سبيل العافية الكاملة تقدما مطردا ، ولئن حرم المصريون اجتلاء الطلعة السامية فى هذا العيد البهيج المزدوج عيد الصحة الملكية وعيد الدستور ، فقد عوضهم صاحب العرش المحبوب عن حرمانهم الموقوت فى هذا العيد المبارك تلك العـــواطف الأبوية السامية التى تتمثل صورة روحية جميلة بين كل مصرى من ملايين هذا الشعب الوفى الأمين » . وهكذا عبرت صحيفة (الجهاد) عن جو التفاهم الذى كان سائدا بين الوفد والعرش فى هذه الفترة .

وفاة الملك فؤاد وتولى فاروق العرش :

تتبعت الصحف الوفدية بالاهتمام الشديد الحالة الصحية للملك فؤاد وأبرزت النشـــرات الطبية المختلفة التى كان يذيعها الأطباء المعالجون له ونوهت عنها فى مانشيتات صفحاتها الأولى . كما أوضحت هذه الصحف صدى سوء حالة الملك الصحية فى الأوساط المصرية وبينت القلق العام الذى اعترى الوزارة ورئيسها ورجال القصر مما أدى الى توقف الأعمال تقريبا . وبينت أيضـــا أقوال الصحف البريطانية وتعليقاتها حول مرض الملك والأحداث المتوقعة .

وفى ٢٨ أبريل تظهر جريدة (كوكب الشرق) وهى مجللة بالسواد وصورة كبيرة للملك فؤاد تحتل جزءا كبيرا من صفحتها الاولى ، وأعلن المانشيت عن وفاة الملك ـــ فقد جاء فيه (مات الملك ـــ مصاب الشعب المصرى فى صـــاحب عرش وادى النيل جلالة الملك فؤاد الأول) .

وفى عددها التالى نشرت صورة للملك فاروق كتبت أسفلها

(ليحيى فاروق الأول ملك مصر) — وجاء فى مانشيت الصفحة الأولى فى هذا العدد (مات الملك — يحيى الملك — فاروق الأول ملك مصر — تاريخ حياته — موعد وصوله — تفاصيل تشييع جنازة الملك الراحل — مسألة الوصاية والدستور) وكتب أحمد حافظ عوض يرثى الى الأمة ملكها موضحا مآثره الحميدة على البلاد « ولئن بكت مصر اليوم ملكها الراحل فانما تبكى ملكا جعل لها مكانة بارزة بين الممالك » . وفى الوقت نفسه أشار الى تفاؤل مصر بمليكها الشاب وعهده السعيد » .

وفى عدد (كوكب الشرق) الصادر فى ٣٠ أبريل ظهرت الصفحة الأولى وهى تحمل صورة كبيرة للملك فؤاد شغلت طول الصفحة وعرضها عدا عمودين يمين ويسار الصورة . ونشرت فى صفحتها الرابعة الوصف التفصيلى لجنازة الملك فؤاد تحت عنوان بلغ ارتفاعه ثمانية أسطر جاء فيه (المشهد التاريخى الحافل الرهيب — تشييع جنازة المغفور له جلالة الملك أحمد فؤاد الأول — من قصر عابدين الى مقره الأخير — أمة تشيع ملكها الراحل بين أنات الحزن ومصعد الزفرات — عشرات الألوف والحشود التى لا عد لها تشترك فى المشهد العظيم — أطول موكب فيما شهدته مصر الحزينة — ونصف ساعة تمضى فى المسافة بين خروج النعش من القصر وبلوغه ساحة عابدين — يوم مشهود فى التاريخ) . وقد اتبعت جريدة (الجهاد) هذه الطريقة المثيرة فى التعرض لجنازة الملك ووصف أحداثها بشكل مؤثر عاطفى .. فوصفت جنازة الملك تحت عنوان (وأخيرا ثوى الملك فؤاد فى مرقده الأخير — من الذين تولوا غسله وتكفينه ودفنه وتلقينه — جلالة الملكة تبكى وتستبكى — والأميرتان فوزية وفايزة معها فى ثياب بيضاء — كيف ودع الشعب ملكه المحبوب) .

وقد طبقت الصحف الوفدية مقولة (مات الملك يحيى الملك) بالفعل . فقد هللت ورحبت ترحيبا شديدا بعودة فاروق من لندن وحاولت أن تصور له فى الأذهان صورة الملك شاب ديمقراطى سوف تنعم البلاد فى عهده بالرخاء والسعادة .

وتولى ولى العهد الأمير فاروق خلفا لوالده مع مجلس وصاية تكون من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى (خال الملك فاروق) .

فكتبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (عودة المليك) : « فى هذا اليوم السعيد الميمون يستقبل الشعب المصرى ملكه العظيم بما أدخره فى الأفئدة من صادق الولاء والتعظيم والتبجيل وفى هذا اليوم المبارك يطالع جلالة الملك فاروق الأول بلاده العزيزة الكريمة بعد غياب ليتربع على عرش آبائه وأجداده الأكرمين ملكا عظيما وشابا كريما » .

وتساهم (الجهاد) فى ابراز صورة الملك المحبوب فتكتب : « جلالة الملك يأمر بتخفيض مخصصاته من ١٥٠ الى ١٠٠ الف جنيه سنويا لينفق الفرق فى مصالح البلاد » .

وعلى الرغم من أن الصحف الوفدية خاصة (البلاغ) قد هاجمت القصر من قبل لاحتفاله بعيد الجلوس الملكى فى حين أن الأمة حزينة على فقد سعد زغلول الا أن هذه الصحف قد فعلت الشىء نفسه . فكتبت عن فرح الأمة وابتهاجها العظيم بفوز الوفد فى الانتخابات وتشكيل النحاس للوزارة الجديدة فى حين كان الحداد العام معلنا آنذاك فى مصر .. وبصفة عامة نستطيع أن نؤكد أن ولاء الصحف الوفدية بل والأمة لسعد زغلول وحزنها لوفاته كان أضخم بشكل واضح من ولائها وحزنها على الملك الراحل .

وزارة القصـــــر :

تضمن جواب النحاس ردا على تكليفه بتأليف الوزارة انها ستجعل من أول اغراضها تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة ، ولهذا فقد اعتزمت أن تنشىء وزارة جديدة باسم وزارة القصر وكان الهدف من انشائها الغاء منصب رئيس الديوان الا أن المندوب السامى اعترض على هذه الفكرة ورغبة من النحاس فى عدم احداث أزمة مع الانجليز ومع القصر فى مستهل عهده بالوزارة فقد قرر التراجع وتم ذلك على مرحلتين ، الأولى بالموافقة على ان يذكر فى خطبة العرش ان موضوع وزارة القصر لايزال قيد البحث ، والثانية الاكتفاء بانشاء منصـب وكيل وزارة برلمانى لشـــئون القصر .

وقد أيدت (الجهاد) انشاء وزارة للقصـــر واعتبرتها سنة دستورية سامية لنمكين صلات الأمة بالعرش . الا أن الجريدة لم تتعرض لها مرة أخرى بعد اعتراض الانجليز عليها .

وتبارك (الجهاد) موقف النحاس من الملك الشاب ، اذ جاء وصف النحاس له فى خطبة العرش « ملكا دســـتوريا بطبيعته ونشأته ، وتوج الله هامته بتاجى مصر تاج عرشها وتاج حبها » . ورأت الجريدة أن أعظم مافى خطاب العرش هو « تتويج ملك البلاد المحبوب تاج محبة الشعب الذى استحقه » .

وهكذا عبرت الصــحف الوفدية عن تأييدها الكامل وولائها للملك فاروق . وأملت أن يكون عهده عهد الديمقراطية والحرية خاصة وان الفترة التى تولى فيها الملك بعد وفاة والده ، كانت تتميز بانتصارات شعبية ضد الرجعية . فالانتخابات اجريت على أساس دستور ١٩٢٣ وفاز فيها الوفد وتألفت وزارة برئاسة النحاس .

وكانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى فى جو من الرغبة فى التفاهم والاتفاق ..

وقد اثرت هذه الظـــــروف جميعهـــا ـــ التى كانت تنبىء وتبشر بآمال عريضة فى المســـــتقبل ـــ فى الحب والولاء الذى قابلت به الصحف الوفدية الملك الجديد فى بداية عهده .

ومما سبق يتبين ما ياتى :

* لم تستطع الصــــحف الوفدية أن تنشر أو تعلق على موقف السلطان أحمد فؤاد من الحركة الوطنية ابان ثورة ١٩١٩ بسبب ظروف الأحكام العرفية .

* أشادت الصحف الوفدية بالملك فؤاد لاصداره دستور ١٩٢٣ ونفت تدخلات السراى فى مشروع الدستور لاعطاء مزيد من السلطات للقصر .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لمواد الدستور التى فصـــــلت حقوق الملك سواء بالتأييد أو الاعتراض .

* أكدت الصحافة الوفدية على ولاء الوفد للعرش ونددت بكل المحاولات التى بذلت للايقاع بين سعد زغلول والسراى .

* نددت الصحف الوفدية بحزب الاتحاد التابع للسراى ورفضت فى الوقت نفسه تدخلات رجال الحاشية وموظفى القصــــر فى شئون الحكم .

* نددت الصحف الوفدية بدســـائس حسن نشأت ومن بعده الابراشى فى الايقاع بين الأمة والعرش .

* لم تتعرض الصحف الوفدية لدور الســـراى فى الانقلابات الدســـتورية التي حدثت فى عهد وزارة زيور وعهد وزارة

محمد محمود وعهد وزارة اسماعيل صــــــدقى . وحملت مسئولية هذه الانقلابات للانجليز والوزارة .

* تابعت الصحف الوفدية وفاة الملك فؤاد متابعة اعلامية مكثفة من خلال المقالات والصور . وأبرزت حزن الأمة على وفاته .

* عبرت الصــــحافة الوفدية عن ولائها وتأييدها الكامل للملك الشاب فاروق وأبرزته فى صـــورة الملك الديمقراطى الذى سوف تنعم البلاد فى عهده بالحرية والديمقراطية والرخاء .

* بصفة عامة كانت مواقف الصحف الوفدية من القصر تتميز بالابتعــــاد عن توجيه أية انتقــادات اليه بل غلب على هذه الصـــــحف مداهنة الملك باعتبار أنه يجب أن يكون فوق الأحزاب وفوق النقد وان ذاته مصونة لا تمس .

● الفصـــل الثالث :

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية

اتسمت الوزارات المصرية فى فترة الاحتلال والحماية بأنها وزارات ادارية ليس لها صفة سياسية ، وانما ترتبط الوزارة دائما بالخديو أو بسلطة الاحتلال .. ولكن نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية والثورة الشعبية بدأت الصفة السياسية للوزارة تتضح تدريجيا فى السنوات الأخيرة من فترة الحماية ومثال على ذلك استقالة كل من وزارة حسين رشـــدى باشا فى أول مارس عام ١٩١٩ ووزارة محمد سعيد باشا فى نوفمبر عام ١٩١٩ لأسباب ذات طابع سياسى ، فالأولى استقالت لرفض السلطات الانجليزية التصريح لسعد زغلول ورفاقه بالســـفر لعرض مطالب البلاد ، والثانية استقالت احتجاجا على قدوم لجنة ملنر الى مصر .

وتعد وزارة عدلى يكن (مارس ١٩٢١ ــ ديسمبر ١٩٢١) أولى الوزارات السياسية فى تاريخ مصر الحديث ، ذلك لأنها قامت على أساس برنامج سياسى هو تولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتحديد شكل العلاقة بين البلدين .

الصحافة الوفدية والوزارات المصرية فى ثورة ١٩١٩ :

وزارة حسين رشدى (١٠ اكتوبر ١٩١٧ — ٢١ ابريل ١٩١٩) :

لقيت حركة الوفد منذ محادثة ١٣ نوفمبر تأييدا من رئيس الوزارة حسين رشدى وتم تأليف الوفد بتشـــجيعه وتعضيده ، كما كانت خطوات الوفد تسير باتفاق معه وتفاهم . ولذلك قدم حسين رشدى استقالة وزارته الثالثة على أثر رفض السلطات البريطانية سفر زعماء الوفد الى باريس . وقدم ســعد زغلول عريضة شديدة اللهجة الى السلطان يعلن فيها اعتراضه على قبول الاستقالة .

وعلى الرغم من ان الصحف المصرية عموما لم تستطع أن تتعرض لهذه الأحداث بسبب ظروف الأحكام العرفية والرقابة الا انها ايدت تأليف حسين رشدى لوزارته الرابعة عقب صدور قرار الافراج عن سعد وصحبه والسماح لهم بالسفر بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ فى البلاد .

فتشيد جريدة (مصر) بالوزارة وتؤكد ان أعمالها ستكون مطابقة لرغبات الأمة كل المطابقة .

الا أن وزارة رشدى تضطر الى الاستقالة بعد عدة أيام بسبب اضراب الموظفين .

وزارة محمد سعيد (٢١ مايو ١٩١٩ — ١٥ نوفمبر ١٩١٩) :

الف محمد ســعيد الوزارة الجديدة وقد قوبلت بالمظاهرات العدائية من أفراد الشعب ، ورفعت عرائض الاحتجاج ضــد تأليفها الى السلطان ...

الا أن جريدة (الأهالى) تدعو الى ضرورة تأييد الحكومة اذ أن فكرة ان تبقى بلاد بلا حكومة لاظهار مدى الغضب الشعبى قد تجلى بصورة أكبر فى احداث الثورة ولم يبق محل لأن تعطل البلاد أكثر مما عطلت .

واستمر العداء الشعبى ضد الوزارة ووصل الأمر الى حد الاعتداء على حياة محمد سعيد ولم تتعاطف الصحف الوفدية معه فقد قصرت (وادى النيل) اهتمامها على تصوير وقع الحادث فى الدوائر الرسمية فقط دون التطرق الى تأثيره فى طبقات الأمة ، كما ابتعدت فى تعليقها على الحادث من تحبيذه أو معارضته .

وقد أيدت الصحف الوفدية بعد ذلك قرار محمد سعيد بأنه سيقدم استقالته اذا صممت لجنة ملنر على المجىء الى مصر وبالفعل قدم محمد سعيد استقالة وزارته بعد بلاغ دار الحماية الذى أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر الى مصر .

وقد نوهت جريدة (وادى النيل) عن أسباب الاستقالة وأرجعتها الى تصميم الحكومة البريطانية على استمرار اتباع سياستها فى مصر .

وزارة يوسف وهبه (٢١ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠) :

قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام أيضا . ونددت جريدة (مصر) بالوزارة واعتبرتها وزارة لا تنوب عن الأمة ولا تمثلها لأنها تقوم على أساس يخالف ما تذهب اليه الأمة لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية بمجىء لجنة ملنر يعد اقرارا منها للسياسة البريطانية .

واستمرت فى هذه الفترة حوادث الاعتداء على الوزراء

المصريين وقد رفضت جريدة (النظام) هذا الأسلوب فى معالجة القضية الوطنية . وأكدت على ان البلاد تعتمد فى مطالبها العادلة على سلاح القانون واحكام الحق والعدل وأنها ترفض كل ما يتنافى معها من وسائل الاعتداء غير السلمى .

وفى ١٩ مايو قدم يوسف وهبه استقالته الى السلطان .

وزارة توفيق نسيم (٢٢ مايو ١٩٢٠ - ١٥ مارس ١٩٢١) :

الف توفيق نسيم الوزارة الجديدة فى ٢٢ مايو عام ١٩٢١ وكانت استمرارا للوزارات السابقة التى اصطنعتها السراى وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ولذا قوبلت بالاحتجاج من الرأى العام . وتعرض توفيق نسيم لحادثة اعتداء وقد ابدت جريدة (النظام) أسفها لتكرار مثل هذه الحوادث التى لا تخدم القضية المصرية .

وتعرض عبد الحليم الغمراوى الكاتب فى جريدة (النظام) للاعتقال مع الذين تم اعتقالهم بعد حادثة الاعتداء على رئيس الوزراء وتعلن جريدة (النظام) ثقتها فى براءته « لأن الذى يخدم القضية المصرية لا يحمل سلاحا غير قلمه ولا يسلك طريقا غير الطريق السلمى المشروع الذى يتخذه أصحاب الحقوق الواضحة التى لا تحتاج فى الوصول اليها الى سلوك للطرق الخفية واعداد المشاريع الجهنمية التى لا تتفق مع اخلاق المصريين وسلامة نياتهم التى برهنوا عليها فى كثير من المواقف الحرجة » .

وهكذا يتضح أن الصحافة الوفدية على الرغم من رفضها الوزارات التى تألفت فى فترة ثورة ١٩١٩ الا انها رفضت فى الوقت نفسه أسلوب الاغتيالات السياسية كحل للقضية الوطنية .

وتسقط وزارة توفيق نسيم ويتولى عدلى يكن تأليف الوزارة الجديدة لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

وسنتناول فى هذا الفصل موقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بدءا من وزارة عدلى يكن عام ١٩٢١ الى وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٦(*) وسنركز على بحث موقف الصحافة الوفدية من هذه الوزارات من خلال مواقفها من قضايا الحرية الداخلية وتدخلات الادارة واصلاحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء بالتأييد أو النقد والمعارضة .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (١٦ مارس ١٩٢١ — ٧ ديسمبر عام ١٩٢١) :

أوضحت فيما سبق أن الصحف الوفدية كانت تجهل ابعاد الخلاف بين سعد زغلول وعدلى بكن فى باريس نتيجة تلغرافات سعد التى أرسلها من باريس وأكدت على أن .. التفاهم تام بين الرجلين .. ولذا وجدنا الصحف الوفدية ترحب بوزارة عدلى بكن باعتباره أحد المشاركين فى الحركة الوطنية وذلك فى بادىء الأمر الا أنه عندما تحول الخلاف بين سعد وعدلى من السرية الى العلن — نتيجة رفض عدلى شروط سعد زغلول للاشتراك فى وفد المفاوضات وبدء سعد زغلول حملة قوية ضد عدلى — وجدنا الصحف الوفدية تحمل حملة شعواء على عدلى ووزارته وتنشر ما كان خافيا من امر الخلاف بين الرجلين ، كما هاجمت سياساته وقراراته فى كافة المجالات .

(*) لن نتعرض لموقف هذه الوزارات من قضيتى الاستقلال والدستور وأيضا من حيث علاقتها بالقصر على أساس انه قد سبق التعرض لها فى الفصول السابقة .

وخير دليل على ذلك موقف هذه الصحف من قرار الغاء الرقابة على الصحف . فقد أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف من تيار السخط الذى واجهته وزارته فسعى لدى السلطة العسكرية البريطانية التى اصدرت قرارا برفع الرقابة على الصحف الوفدية ابتداء من ١٥ مايو عام ١٩٢١ . الا أن الصحف الوفدية تتحفظ على هذا القرار . وتشير جريدة (النظام) الى أن هذا الالغاء وحده لن يطلق الاقلام من قيودها ولذلك « فان خبره لا يفرحنا بل يزيد قلقنا واضطرابنا ، مادام يوقعنا تحت سيطرة أمر علينا من سيطرة الرقيب ، الا وهى سيطرة قانون المطبوعات الذى يخول للوزارة سلطة واسعة » .

وساعد على زيادة هجوم الصحافة الوفدية على الوزارة ما أقدمت عليه من احالة بعض الموظفين الى مجالس تأديب لمحاكمتهم على اقامة حفلة تكريم لسعد زغلول . وقد اهتمت هذه الصحف بمتابعة أخبار هذه المحاكمات التأديبية . فى حين نددت جريدة (النظام) باجراءات الوزارة فى معاقبة الموظفين .

وعلى أثر فشل مفاوضات (عدلى — كيرزون) يتقدم عدلى يكن استقالة وزارته .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (١ مارس ١٩٢٢ — ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

قامت الصحافة الوفدية بالطعن فى وزارة ثروت منذ تاليفها والتشهير بها واشاعة الكراهية لها لدى الرأى العام ، خاصة وأنها تولت الحكم بعد نفى سعد زغلول للمرة الثانية .

ونددت الصحف الوفدية باجراءات الوزارة فى تكميم الحريات وتحريم اجتماعات الوفد ودس أنصارها لافساد هذه الاجتماعات . وأعلنت جريدة (النظام) أن الحجر على حرية الآراء لا يكون فى

عهد الاستقلال الذى قالوا به .. وطالبت الوزارة باطلاق الحرية المحتبسة حتى تثبت أن زمام السلطة المصرية ليس فى يد الانجليز بل فى يد المصريين .

وكتب مصطفى القاياتى ، عضو الوفد المصرى ، بوضح للوزارة معنى الحرية التى تنشدها البلاد وهى « أن يكون كل انسان حرا فى كل أعماله فى دائرة القانون العام ، لا مهيمن لغير هذا القانون عليه فى حالة من الأحوال ، فلا حرية فى القول والاجتماع ممنوع ، ولا حرية فى الكتابة وقانون المطبوعات موجود ، ولا حـــرية فى العمل وسيف الأحكام العرفية مسلول » .

ويضطر ثروت باشا الى تقديم استقالة وزارته نتيجة تدخل كل من القصر وانجلترا فى مشروع الدستور .. الا أن الصحف الوفدية امتنعت عن مساندته وتعضيد موقفه ، بل أعلنت سعادتها بهذه الاســــــتقالة فكتب العقاد فى صحيفة (الأفكار) ان الوزارة استقالت لأنها « باتت فى أحرج مركز وجدت فيه وزارة منذ سمعنا بالأزمات الوزارية » . وأشار الى أنه لولا رفض ثروت انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، ما كان اضطر لهذه المواجهة مع الانجليز .

الصحافة الوفدية ووزارة توفيق نســــيم (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٥ فبراير ١٩٢٣) :

اتخذت الصحافة الوفدية موقفا ودبا من الوزارة فى بداية عهدها تماشيا مع موقف الوفد المؤيد لها وذلك لسعى توفيق نسيم لاحداث تقارب بين القصر والوفد ووعده بالعمل على اعادة المنفيين والافراج عن المعتقلين . الا أن هذه الصحف قد أبدت أسفها لأن الوزارة تألفت بدون برنامج سياسى يعرض على الأمة وعدلت بذلك

عن سياسة وضع البرامج التى سارت عليها وزارة عدلى يكن وعبد الخالق ثروت .

وتعلن جريدة (المحروسة) فرح الأمة وابتهاجها باستقبال الوزارة الجديدة وذلك « لزوال كابوس ثروت باشا وخطته فى محاربة الأمة فى أدق مشاعرها » .

وطالبت جريدة (وادى النيل) وزارة نسيم بضرورة الاسراع فى عودة سعد وأصحابه من المنفى « وغسل الاهانة التى لحقت بمصر من جراء أعمال النفى والاعتقال » .

فى حين طالبتها جريدة (الأفكار) بالعمل على أن تنظر نظرة عدل فى كافة التعيينات والترقيات التى تمت فى عهد وزارة ثروت حتى تقضى على جراثيم الفكرة الحزبية ولتكون الكفاءة الشخصية وحدها أساس العمل الحكومى .

الا ان هذه العلاقة الودية بين الصحافة الوفدية ووزارة نسيم سرعان ما تنتهى عندما يذيع الوفد بيانا فى ٢٠ يناير عام ١٩٢٣ يحمل على الوزارة بسبب عدم الافراج عن سعد زغلول وباقى الزعماء المنفيين واستمرار الأحكام العرفية وعدم اتخاذها موقفا حاسما ازاء تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا .

وفى اليوم التالى لصدور البيان هاجم أحمد حافظ عوض توفيق نسيم قائلا : « قد مضى على تبوئه كرسيها أكثر من شهر ونصف شهر فماذا فعلت وزارته فى سبيل تحقيق الأمانى الوطنية من ارجاع المنفيين واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين » .

وطالب الوزارة بتقديم استقالتها بعد ان فشلت فى تحقيق أمانى البلاد . وعندما يقدم توفيق نسيم استقالة وزارته على اثر تهديد الانجليز للملك بخصوص نصوص السودان فى مشروع الدستور تعلن جريدة (المحروسة) سرورها بهذه الاستقالة لأنها

تريد من اقتناعها بضرورة الامتناع عن تشكيل وزارات حتى يحقق الانجليز المطالب المصرية .

ودعا الملك فؤاد عدلى يكن ليؤلف الوزارة الجديدة الا أن عدلى أعلن موافقته على تولى رئاسة الوزارة بشرط أن يعلن الوفد تأييده له خروجا من حالة الانقسام التى تعانى منها البلاد وقد اعترض الوفد وصحفه على تأليف عدلى يكن الوزارة واتهموه بأنه يسعى لتنفيذ مشروع كيرزون من خلال توليه الوزارة . وأكد أحمد حافظ عوض رفض الأمة لاية وزارة تتشكل من الأحرار الدستوريين وطالبهم بافساح المجال لغيرهم ممن هم محل ثقة الأمة حتى تنول البلاد استقلالها .

واوضحت جريدة (المحروسة) عدم ثقتها فى دعوة الاتحاد التى نادى بها عدلى « فهم ليسوا فى حاجة الى الاتحاد مع الأحزاب المخالفة لهم وانما أرادوا بهذه المناورة أن يوهموا أن الأمة قد التفت حولهم » .

واشارت الجريدة الى نفور الشعب من دعوة الاتحاد هذه وأكدت الجريدة على أن الوفد لا يوافق على تأليف عدلى الوزارة لأنه لا يرغب فى تأليف وزارة من حزبه ولا يعضد أية وزارة تتألف على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد بدأ تيار يسرى فى الأوساط المصرية بأن حل الأزمة الوزارية التى دامت لمدة تقرب من شـــــهر هو فى تأليف وزارة ادارية الا أن الجريدة لا توافق على هذه الفكرة الا اذا كان الغرض من الوزارة الادارية هو اعداد الجو الصالح وتمهيد الوســـــائل اللازمة لاطلاق سراح سعد زغلول وباقى المسجونين والمعتقلين والا فالأفضل بقاء البلاد بلا وزارة لأن زمان الوزارات الادارية قد

مضى ولم يعد فى مصر من يقبل البلاد أن تعود الى الوراء بعد ان أصبحت الوزارة المصرية (شبه مسئولة) أمام الرأى العام .

وانتهت الأزمة فجأة عندما أصدر الملك مرسوما بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة يحيى ابراهيم .

الصحافة الوفدية ووزارة يحيى ابراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ — ١٧ يناير ١٩٢٤) :

تألفت الوزارة بدون برنامج سياسى مما أثار استياء الصحف الوفدية . وأعلنت جريدة (المحروسة) ان تأليف وزارة سياسية على هذا النحو بغير برنامج لما يؤسف له أشد الأسف .

وهاجمت الصحف الوفدية رئيس الوزراء لأنه لم ينزل على ارادة الأمة التى أرادت ألا يؤلف وزارة قبل الغاء الأحكام العرفية وفك اعتقال المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ومما ضاعف من هجوم الصحف الوفدية على الوزارة اصدارها قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو عام ١٩٢٣ والذى قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام وهاجمتها الصحف الوفدية فوصفت جريدة (الرشيد) القانون بانه انتقال من حكم عرفى أجنبى الى حكم عرفى مصرى وأعلنت أن هذا القانون لا يصدر الا عن شعور بالخوف أو شعور بأن الشعب طفل قاصر .

وأشادت الجريدة ببيان الوفد والذى تضمن « ان هذا القانون لجدير بأن يسمى قانون تحريم الاجتماعات» و «أن الوزارة باصدارها هذا القانون قد ناقضت دستورها فى أهم مبادئه » .

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نجحت فى أن تحمل السلطات الانجليزية على اصدار قرار بالغاء الأحكام العرفية ، الا أن الصحف الوفدية قد تحفظت على هذا القرار وذلك لارتباطه بقانون

التضمينات(*) الذى كان مثار هجوم شديد من الصحف الوفدية وقد أعلنت جريدة (المحروسة) استنكارها لأن يكون من الغاء الأحكام العرفية صدور قانون التضمينات وصرحت بأنه كان على الوزارة أن تطلب الغاء الأحكام العرفية بلا شرط ولا قيد » .

واعتبرت الجريدة قانون الاجتماعات وقانون التضـــمينات وقانون الانتخاب كل قانون منها يكاد يكون حكما عرفيا قائما بذاته لما فيها من تقييد لحرية الأمة .

وهاجمت صحيفة (المحروســـة) اتجاه الوزارة الى كثرة انشاء السفارات والقنصليات فى عديد من البلاد التى لا تربطها بمصر علاقات تبيح انشاءها ، لما يكلف هذا العمل خزانة مصر من مئات الألوف من الجنيهات دون طائل .

وتحت عنوان (مظاهر الاستقلال الكاذب) أشارت الجريدة الى أن مصر لم تنل استقلالها الحقيقى حتى الآن ولذا فان هؤلاء السفراء المرغوب فى تعيينهم لا يستطيعون ان يؤدوا لمصـــر فى الظرف الحاضر الخدمة المطلوبة منهم وأن كل ما تريده مصر هو انفاق الأموال فى أوروبا وأمريكا على مظاهر كاذبة وخادعة لا تخطو بمصر خطوة واحدة نحو الاستقلال الصحيح .

ويصل الى علم الصحف ان الوزارة بصدد اعداد قانون جديد للصحافة مما يثير ثائرة الصـــــحف الوفدية فتنبرى للهجوم على القانون . فوصفته جريدة (البلاغ) بأنه بمثابة حلقة جديدة تضمها

(*) وهو القانون الذى نتج عن المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامى بشأن الغاء الأحكام العرفيه ويجيز هذا القانون جميع ما قامت به السلطه العسكريه من اجراءات منذ اعلان الاحكام العرفيه فى نوفمبر عام ١٩١٤ .

الوزارة الى حلقات السلسلة التى طوقت بها البلاد ودعت الوزارة الى الكف عن العبث بالحرية .

ونددت جريدة (النظام) بالقيود التى تعتزم الوزارة أن يتضمنها القانون وهى : اولا — أن يكون المشتغل بالصحافة حائزا لشهادة عالية وثانيا — أن يكون المشتغل بالصحافة ممن خلقه الله بفطرته المثل الأعلى فى أخلاقه وممن يميل بطبعه الى الخير . وعلقت الجريدة على هذين الشرطين فرأت أن الشرط الأول قد يحرم اكفاء بفطرتهم وبما أحرزوا من علم وتجارب من اصدار صحف ويحرموا الأمة من الانتفاع بكفاءتهم وتجاربهم ، أما الشرط الثانى فانه لا يوجد وسيلة من الوسائل التى يمكن أن يعرف بها من خلقه الله بفطرته ليكون المثل الأعلى فى اخلاقه ، وأنه ليس هناك دليل يقيمه من يطلب اصدار جريدة على أنه المثل الأعلى فى أخلاقه .

وتعترض جريدة (النظام) على النتيجة التى تولدت عن سعى وفد من الصحفيين لاقناع رئيس الوزارة بارجاء وضع القانون حتى ينعقد البرلمان ، او عرضه على الصحفيين قبل تقديمه لمجلس الوزراء لابداء آرائهم فيه ، اذا كان لابد من اصداره . وقد أكدت الجريدة : أنه كان على الصحفيين أن يطلبوا الارجاء لا غير فاما أن يجاب الطلب فنكون قد وصلنا الى ما كنا نرجو ، والا فقد أدوا ما وجب عليهم ، وعرفت الأمة مبلغ رغبة الحكومة فى تقييد الصحافة ، أما أن يطلبوا عرض المشروع عليهم قبل عرضه على مجلس الوزراء وهم يعلمون ما عسى أن يكون لآرائهم من القيمة فى نظر ذوى الأمر فقد عرضوا آراءهم للاهمال وحملوا أنفسهم شبه مسئولية الرضا بذلك القانون الذى يراد به تقييدهم وقد كانوا بمنجاة عن كل هذا لو تمسكوا بالارجاء دون سواه .

وعلى اثر فوز الوفد فى الانتخـــابات يقدم يحيى ابراهيم استقالة وزارته ويؤلف سعد زغلول الوزارة .

الصحافة الوفدية والوزارة الوفدية الأولى : (٢٨ يناير ١٩٢٤ — ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :

كرست صحف الوفد جهودها للدفاع عن وزارة الوفد ضـــد خصومها وتأييد كل أعمالها وقراراتها والرد على الصحف المعارضة للوزارة سواء المصرية او الأجنبية .

وقد قارنت جريدة (المحروسة) بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات التى سبقتها ووصلت من المقارنة الى « أن المصريين قد نظروا الى الوزارات السابقة نظرة الطير الى الصائد ، وذلك راجع الى أن أعضاء هذه الوزارات لم يعينوا بارداتهم بل اختير غالبيتهم من رجال الأقلية المكروهين منها ، اما اليوم أصبح الشعب هو الذى يختار وزارته من حزب الأغلبية الساحقة فانه ينظر الى هيئة الوزارة نظرة الجيش الى القائد ومن اقدس واجبـــات الوزارة الشعبية تحقيق رغبات الأمة وتوفير أسباب الهناءة لها وهذا ما أخذته الوزارة السعدية على عاتقها » .

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الباحثين والمؤرخين قد اجمعوا على انه من عيوب وزارة ســـعد انها عمدت الى ابعاد الموظفين المخالفين لها فى الراى والمبدأ واحالتهم الى المعاش فيما أسمته حركة التطهير . الا أن الصحف الوفدية قد دافعت عن هذه الحركة واكدت على ان الأمة مجمعة على تحبيذ عملية التطهير .

واشارت جريدة (المحروسة) الى ان هدف الوزارة من هذه الحركة ليس الانتقام لانه لو كانت وزارة الشعب تريد الانتقام لأمرت بالتحقيق مع بعض الموظفين الذين أحيلوا الى المعاش والذين ثبت

تورطهم مع الوزارات السابقة وهى لو فعلت ذلك لأسفر التحقيق عن انهم جناة مجرمون لكن وزارة الشعب أرادت التطهير رغبة فى التطهير وحده انتظيف دوائر الحكومة من غير الأكفاء الذين صعدت بهم أيدى بعض الموظفين الانجليز .

فى حين رأت جريدة (البلاغ) أن الاحالة الى المعاش ليست عقوبة كافية لهؤلاء الموظفين وطالبت بتقديمهم الى مجالس تأديبية لتوقع عليهم مزيدا من العقوبات .

وبصفة عامة كانت هذه الاجراءات سمة ميزت الوزارات المصرية فى فترة الدراسة اذ تبدأ كل وزارة أعمالها بفصل الموظفين المخالفين لها فى المبادىء السياسية .

وقد اشار عبد الرحمن الرافعى الى ضيق وزارة سعد زغلول بالمعارضة وصحفها فتعقبتها بالتحقيق والمحاكمة وأخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ولم تحاول منعها لأن سعدا أعلن أنه يرفض أن يحمى خصومه . وقد حققت النيابة مع معظم الصحف المعارضة وقد حوكمت جريدة (السياسة) على مقالات عدتها الحكومة اهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفى صاحب امتياز الجريدة ومحمد حسين هيكل رئيس تحريرها وتوفيق دياب كاتب المقالات لمحاكمتهم .

كما قدمت الوزارة جريدة (الصاعقة) وجريدة (الكشكول) و (اللواء) للمحاكمة وانتهت معظم هذه المحاكمات الى الحكم بالبراءة .

وقد تابعت الصحف الوفدية انباء هذه التحقيقات وكانت تنشر تحت عنوان (قضايا الصحف) دون تعليق عليها كما أوضحت بعد ذلك الأحكام التى صدرت فيها .

وتتحالف قوى القصر والانجليز فى اسقاط وزارة سعد زغلول بعد حادثة اغتيال السـردار ويؤلف أحمد زيور الوزارة الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة أحمد زيور (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ٧ يونيه ١٩٢٦) :

حملت الصحافة الوفدية حملة شعواء على الوزارة الزيورية لمواقفها ضد الوفد الذى عمدت الى هدمه من الداخل بمساعدة السراى ولمواقفها من الدستور الذى شهد فى عهد هذه الوزارة أولى الضربات التى وجهت له وللحياة النيابية ولمواقفها المستسلمة ازاء الانجليز .

وعلى الرغم من أن سعد زغلول قد صرح عقب اسـتقالة وزارته أنه مستعد هو وزملاؤه لتأييد اية وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، الا أن تسليم الوزارة بكافة المطالب البريطانية التى تضمنها الانذار الذى وجهته الحكومة البريطانية الى الحكومة المصـرية عقب مقتل السـردار أدى الى تغيير الموقف بأكمله وبدأ الوفد وصحفه فى توجيه الحملات المعادية للوزارة .

وقد ركزت الصحافة الوفدية هجومها على الوزارة فى عدة نقاط نحصرها فى الآتى : افساد الادارة الحكومية ، واطلاق يد الادارة بالعسف والتنكيل بالخصـوم ، وتعديل قانون العقوبات وتشـديده فى التهم الصـحفية ، وقانون الجمعيات والهيئات السياسية ، وتعيين أنصـار الوزارة وحزبها فى السـفارات والمفوضيات المصرية .

وسنتناول موقف الصحف الوفدية من هذه المسـائل التى كانت مثار حملة هذه الصحف على الوزارة .

اولا : افساد الادارة الحكومية :

نددت جريدة (البلاغ) بتعمد الوزارة افساد الادارة الحكومية بتسخير الموظفين فى نشر الدعوة للوزارة وحزبها .. واثبتت تدخلات الادارة فى هذا المجال من خلال باب (أسئلة البلاغ) الذى كان ينشر فى الصفحة الرابعة فى برواز ويتضمن عرض بعض المستندات التى تثبت تورط رجال الادارة فى الترويج للحزب وفى جباية الأموال له ولجريدته وقد نوهت جريدة (البلاغ) الى خطورة ان تتحول الآلة الحكومية الى اداة حزبية محضة بحيث يصير عملها اكراه الناس على الاشتراك فى الحزب ودفع الأموال له مقدما لديها ولدى رؤسائها اكثر من عملها على حفظ الأمن وصيانة القوانين ورعاية مصالح الأمة ، مما يجعلها تسقط الى ادنى درجات الفوضى والانحطاط ويصبح وجودها افسادا للمصالح العامة كما هو افساد للأخلاق .

وطالبت الجريدة بأن يعنى الموظفون بشئون وظائفهم وحدها وان يتركوا للوزارة أمر الترويج لها وأن الدعوة ضد خصومها يقوم بها اعضاؤها بأشخاصهم او بواسطة من يشتركون معهم فى مذهبهم السياسى من غير أن يتخذوا من وظائفهم وقوة الحكومة ونفوذها قنطرة يعبرون عليها الى هذا الغرض .

وأصدرت الوزارة منشورا للموظفين يأمرهم بعدم الاشتغال بالسياسة وتهاجم جريدة (البلاغ) هذا المنشور لما فيه من تناقض بين ما جاء فيه وبين ما تطلبه الوزارة فى الوقت نفسه من رجال الادارة للعمل فى الترويج لحزب الاتحاد والذى يعد عملا سياسيا وأكدت (البلاغ) أن الوزارة بذلك تضع نفسها أمام الموظفين فى

مركز حرج متى رأوها تبيح لهم أن يكونوا عمالا لحزب الاتحاد فى الوقت الذى تأمرهم فيه بالامتناع عن كل عمل سياسى مما يؤدى الى سقوط هيبة الحكومة فى نفوسهم واضطراب العمل الحكومى .

ثانيا : اطلاق يد الادارة بالعسف والتنكيل بالخصوم :

اتخذت الصحافة الوفدية من حادثة اخطاب(*) دليلا على الشدة والعنف الذى لجأت اليه الوزارة لتأديب المخالفين لها فى الراى واستغلت الصحف هذه الحادثة لتأليب الراى العام ضد الوزارة لذا عمدت الى نشر الفظائع التى ارتكبت ضد الأهالى خاصة ضد النساء والأطفال .

واشارت جريدة (البلاغ) الى اخطاء الحكومة التى ترتكبها باطلاق يد الادارة بالتعذيب فهى لن توصلها الى اغراضها فضلا عما تحدثه هذه الأعمال من الفوضى وازدياد الجرائم وضياع هيبة الحكومة وتأكيد الشعور فى الناس بأن الحكومة عاجزة عن كبح جماح موظفيها أو متعمدة ايقاع الأذى بالأهالى مما يؤدى الى تشبث الناس بعقائدهم السياسية وتكون النتيجة أن الحكومة تخسر فى الجانبين فلا هى استطاعت أن تحكم البلاد ولا هى أمكنها كسب ثقة الأمة .

(*) عمد احد ضباط البوليس فى قرية اخطاب الى تعذيب أهلها واهل القرى المجاورة بصورة غير انسانية لاكراههم على التخلى عن العمل مع بعض انصار الوفد ممن ينتمون الى هذه القرية ، وقد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس الى محكمة جنايات المنصورة التى حكمت فى يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالاشغال الشاقة خمس سنوات ثم خفف الى ثلاث سنوات . وحكم على رجال البوليس بأحكام أخف .

وطالب عباس العقاد بتقديم أولئك الموظفين الذين اقترفوا هذه الجريمة الى محكمة الجنايات مشيرا الى مسئولية الوزارة عنها اذ قال : « قدموا المسئولين الى محكمة الجنايات ، قدموهم اليها لتبرئهم او تبرئكم ان كنتم تعتقدون أنهم لا يستحقون العقاب . قدموهم الى القضاء والا فتقولوا فى عبارة صريحة أنه ليس فى مصر قضاة وان الموظفين المذنبين انما كانوا مأمورين طائعين تنفذون بأيديهم ما تريدونه وتنجزون لهم الآن وعدكم حين ناديتم الموظفين على مسمع من جميع الناس أن افعلوا ما شئتم وأنتم فى مأمن من العقاب والسؤال » .

ثالثا : تعديل قانون العقوبات وتشديده فى الجرائم الصحفية :

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون فى ٩ يوليو سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وافساح المجال لاغلاق الصحف .

واستنكرت الصحف الوفدية هذا التعديل وناقشت أهم ما تضمنه من مواد . فقد وصفت جريدة (كوكب الشرق) تهمة نشر الأخبار الكاذبة التى من شأنها الاخلال بالنظام الأمنى العام « بانها حبل من المطاط يستطاع مده الى أبعد حد بل هى من التهم التى يمكن اسنادها كل يوم الى أية صحيفة من الصحف ففى وسع أية وزارة أن تتخذ من نشر خبر من الأخبار ذريعة للقول بأنه من شأنه الاخلال بالأمن العام والنظام وليس فى وسع أية صحيفة أن تتفادى الخطأ فيما ترويه من الأنباء التى لا يقصد بها الاخلال بالنظام » .

وقد سخر فكرى أباظة من هذا القانون فكتب يقول : « بصفة كونى محاميا وبصفة كونى صحفيا مضطرا من الآن أن أعلن الأحباب

والأصدقاء من الكتاب الزملاء .. اننى لن أدافع عن صحفى يقع فى الفخ ويساق الى المحكمة بنصـــل القانون الجديد لا متطوعا ولا ماجورا لأن الذى يدافع عمن اتهم بافســـــاد رأى الناس فى السلطات العامة ، يمكن أن يعد شريكا للمتهم والعاقل من ابتعد عن مواضع الشبهة ومواطن التهم » .

أما جريدة (البلاغ) فقد قررت أن هذا التعديل يعطل مهمة الصحافة ، فالصحفى يتلقى كل يوم مئات من الأخبار ، فاذا اتفق أنه خدع فى واحد منها فنشره ثم ظهر أنه غير صحيح فليس جزاؤه على ذلك اعلان خطئه ورد الحق الى نصابه وانما جزاؤه أن يساق الى المحاكمة والأصـــــل فيه أنه مذنب سيىء النية الى أن يقدم البرهان على حسن نيته وبراءته .

وأشار عبد القادر حمزة الى صعوبة بل استحالة التحرى عن كل ما ينشر فى الصحيفة ، فالصحف على سبيل المثال تتلقى كل يوم تلغرافات يشكو الناس فيها من أعمال رجال الادارة وتصديهم لحريتهم ، فهل تطلب الوزارة أن نمتنع عن نشر شىء من هذه الأخبار حتى نرسل الى كل جهة بجيئنا منها تلغراف مندوبا خاصا ليتحرى ويحقق ؟ مما تعجز عنه أية صحيفة فى العالم .. واذا تم هذا المستحيل فان الوقت الذى يستغرقه يجعل الأخبار لا تنشر فى حينها بل تنشر بعد أن تكون قد فقدت جدتها واهميتها مما يعد بمثابة تعطيل لمهمة الصحافة .

وقد اجرت جريدة (البلاغ) حديثا مع ســـعد زغلول ليدلى برأيه فى هذه التعديلات فاعلن أن هذا التشريع مخالف للدستور لأن الوزارة لا تملك حق تعديل القوانين كما هو مخالف للمبادىء العامة التى تعتبر مناط العقوبة القصد الجنائى وتوجب على النيابة

اثباته .. وأكد سعد زغلول فى حديثه أن هذا التعديل ليس بمستغرب من مثل هذه الوزارة لأن الاعتداءات على الدستور كثيرة والاستخفاف بشئون الأمة متوالى والحكومة المستبدة يلزمها أن تحمى نفسها من اطلاع الأمة على أحوالها .

رابعا : قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

استصدرت الوزارة مرسوما بقانون (الجمعيات والهيئات السياسية) فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وجعل هذا القانون الجمعيات والأحزاب السياسية تحت رحمة الحكومة وخولها حق حلها متى أرادت . وقد هاجمت الصحف الوفدية هذا القانون الذى عدته من أفظع الجنايات التى جنتها الوزارة على الحريات والقوانين فى هذه البلاد وقد أيدت جريدة (البلاغ) دعوة الأضراب السلبى ضد تنفيذ هذا القانون والتى سرت بين الأحزاب ، ورأت جريدة (البلاغ) فى شمول الفكرة ورواجها دليلا على خطأ الذين توهموا أن الفساد الذى دب فى ادارة البلاد قد فت فى عضد البلاد وأوهن عزيمتها فأنساها نهضتها ومطالبها فهم الآن يرون أن هذه الأمة الكريمة لاتؤخذ بالعنف ولا تذعن للارهاب .

خامسا : التعيينات فى السفارات والمفوضيات المصرية :

هاجمت الصحف الوفدية التعيينات التى تجريها الوزارة فى سفارات مصر فى البلاد الخارجية دون اذن البرلمان ودون أن تكون للأمة كلمة فى تعيين السفراء والوزراء المفوضين .

وأشارت جريدة (البلاغ) الى أن تعيين الموظفين بالرغم من أنه من حق السلطة التنفيذية الا أن تقرير المال اللازم لهؤلاء

الموظفين من الحق المطلق للبرلمان اذا كان هذا المال خـــــارجا عن الميزانية .

واستنكرت جريدة (البلاغ) النفقات والأموال الطائلة التى تنفق على هذه السفارات دون أن يسمع أحد بعمل من اعمالها يساوى النفقات الكبيرة التى تنفق عليها .

وقد علقت جريدة (البلاغ) على الخبر الذى نشــــرته (الأهرام) حول اعتزام الحكومة شراء ثلاثة دور فخمة للمفوضيات الملكية المصرية فى لندن وباريس وروما تكون لائقة بمقام مصر وقدرت تكاليف هذا الشراء بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه وتتساءل جريدة (البلاغ) عن المبرر فى القاء هذا العبء الجديد على عاتق دافعى الضرائب فى حين انه لا تعود على مصر أية فائدة من هذا التوسع فى التمثيل الخارجى .

الصحافة الوفدية وخروج الأحرار الدستوريين من وزارة زيور :

أقيل عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى وزارة زيور لتضامنه مع الشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم ورفضه تنفيذ الحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء ضد الشيخ ، فتضـــامن معه باقى وزراء الأحرار الدستوريين وقدموا استقالتهم من الوزارة . ولم تحاول الصحف الوفدية أن تخفى تشفيها فيما حدث للأحرار الدستوريين فذكرت (كوكب الشـــرق) أن ابعاد عبد العزيز فهمى عن الوزارة على كره منه ، أمر فذ لم يحدث فى تاريخ الوزارات المصرية السابقة . ووجدتها (البلاغ) فرصة سانحة لمهاجمة حزب الأحرار فوصـــــفت موقفهم بعد طردهم من الوزارة بأنه موقف ذل ومهانة ذلك لأنهم كانوا وسيظلون عبيدا للوظائف والمنافع .

وأكدت جريدة (البلاغ) أن الدستوريين خرجوا يحملون وصمة الذل والهوان ولم ينفعهم شيء مما حاربوا به الأمة ودستورها خدمة للاتحاديين وطلبا لاسترضائهم .

وتنادى جريدة (السياسة) بالدعوة للاتحاد بين الوفد والأحرار الدستوريين للوقوف فى وجه الوزارة ، فرفضت الصحف الوفدية هذه الدعوة بشدة وأخذت تكيل التهم للحزب وجريدته مذكرة اياهم بماضيهم وحاضرهم فى معاداة الأمة ومحاربة دستورها والاشارة الى مسئولية الأحرار الدستوريين عن كل الأعمال التى اقترفتها الوازرة فى حق الأمة .

وكتبت (كوكب الشرق) « كيف يريد الأحرار الدستوريون أن يتحدوا اليوم مع السعديين وهم كالوا لهم التهم جزافا ، ونسبوا الى وزارتهم الأولى وزارة الشعب خطل الرأى وخرق السياسة وتضييع الوطن وافتروا على رئيسهم زعيم الأمة انه أنانى يعمل لنفسه .. ألا فليعلموا عنا اننا لا تخدعنا دموع التماسيح التى يذرفونها الآن ، الا فليعلموا عنا أننا نرد أيديهم الذليلة خائبة خاوية اذ لا يستحقون العطف والرحمة . الا أن حدة هذه المساجلات بين الصحف قد خفت تدريجيا بين صحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والوفد ويرجع ذلك الى سعى سعد زغلول الى الائتلاف مع حزبى الأحرار الدستوريين والوطنى . وقد تم بالفعل التقارب بين هذه الأحزاب الثلاثة . وتكونت فى يناير عام ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة ومن ثم بدلت الصحف الوفدية موقفها وأخذت تنادى بالاتحاد وتدافع عنه وترى أنه الحل الأمثل لمشاكل البلاد السياسية والدستورية .

وهكذا واصلت الصحف الوفدية سياستها فى اتباع سعد زغلول مهما غير من آرائه ومواقفه وتوقفت تقريبا المعارك الصحفية

بين هذه الصحف وفى النهاية تسقط وزارة زيور ويتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة الائتلافية على أثر رفض السلطة الانجليزية تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة على الرغم من أنه زعيم الأغلبية .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن الائتلافية (٧ يونية ١٩٢٦ — ١٩ أبريل ١٩٢٧) :

حازت وزارة يكن تأييد الصحافة الوفدية نتيجة ثقة الوفد فيها ولأنها تضم عددا من الوفديين ولذا أكدت الصحافة الوفدية على أن الوزارة حائزة لثقة الأمة وبذلك ساد جو من الهدوء فى الصحف الوفدية فابتعدت عن اثارة مشاحنات بينها وبين صحف الأحزاب المؤتلفة .

وركزت الصحف الوفدية اهتمامها فى تلك الفترة على الشئون الداخلية بحجة معالجة الظروف القاسية التى اجتازتها البلاد طوال عهد وزارة زيور . ورأت جريدة (البلاغ) فى ائتلاف الأحزاب فرصة لا تعوض لسرعة اصلاح الحالة الداخلية فى البلاد ونادت بوضع قواعد لهذا الاصلاح تجعل فيها رأى الشعب الثابت ، الذى لا يتغير كتغير الحكومة ، هو المعول عليه فى كل أمر ، ويجعل للحكام المسيطرين على الشعب قواعد انصاف ثابتة تحملهم على اجراء العدل بين الناس .

وطالب عباس العقاد الوزارة أن تصلح ما أفسدته عليها الرجعية فى عطلة الدستور وهى معروفة برجالها من أبناء هذه البلاد اذ خبروهم فى المواقف السياسية وفى المناصب الوزارية وعهدوا فيهم ما هو كفيل بتحقيق الآمال وتذليل الصعاب .

وأعلنت جريدة (كوكب الشرق) تأييدها واقتناعها بما جاء

مى حطاب العرش حول الاهتمام بالشئون الداخلية « فهو خير ما تؤديه حكومة لهذا البلد » .

ونشير فى هذا الصدد الى أن دعوة الصحف الى التركيز على الشئون الداخلية مع الابتعاد عن اثارة قضية الاستقلال قد ارتبط الى حد كبير بسياسة حسن التفاهم التى عمدت اليها الأحزاب من حيث علاقتها بالانجليز كما ارتبطت فى الوقت نفسه بالخشية على الدستور والحياة النيابية .

وأشادت الصحف الوفدية بأبواب الاصلاح التى بدأت بها الوزارة سياستها الداخلية ، وكان لوزير المعارف ووزير الزراعة نصيب كبير من تأييد هذه الصحف . فكتبت صحيفة (البلاغ) تحت عنوان (حركة نشطة فى وزارة المعارف) تشيد بقرار الوزير بتأليف عدد من اللجان للنظر فى أمور التعليم وبحثها والعمل على تطويرها .

وأبرزت صحيفة (البلاغ) مجهودات وزير الزراعة الوفدى الذى كانت تطلق عليه الوزير الفلاح واشادت بسياسته الزراعية فى كافة المجالات ، خاصة فى مجال التعاون الزراعى الذى اهتم به الوزير ووصفته جريدة (البلاغ) بأنه مشروع حيوى من الوجهة الاجتماعية الوطنية قبل أن يكون نافعا من الوجهة الاقتصادية الزراعية .

وعندما عارض الأزهريون سعى الوزارة العثلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية وشكوا الى دار المندوب السامى .. هبت الصحف الوفدية لتشن حملة قوية ضدهم واستنكرت لجوءهم الى المندوب البريطانى ليشكوا اليه الوزارة ، وعلى اثر الاضراب الذى بدأ فى الأزهر أعلن عبد القادر حمزة أن الطلبة واقعون تحت تأثير قوة تستهويهم لاحداث الشغب وأن عملهم هذا لا يمكن أن

يؤدى الى نتيجة لأن البرلمان لا يقبل تهديداً ولا ثورة على قراراته ولأن الوزارة معه فى ذلك ولأن الأمة كلها تؤيده فى رفع كلمة الوزارة واعلان سلطانها . وحرض عبد القادر حمزة الوزارة ضد شيوخ الأزهر الذين قادوا حركة الاضراب ، فطالبها ان تأخذهم بالحزم والشدة وان تصل يدها الى المحرضين بلا لين أو هوادة .

وطالب عباس العقاد الوزارة أيضا الا تسمح بأن يكون من بين موظفيها فى الأزهر من يجترىء على محاربتها علانية وهو آمن على وظيفته هازىء برؤسائه وبغضب الأمة من حوله . ووصل الأمر بجريدة (البلاغ) فى تأييدها الوزارة الى الدفاع عن بعض الاجراءات التى أزمعت وزارة الداخلية اتخاذها للقضاء على ما أسمته (فوضى الصحافة) ومن هذه الاجراءات منع نقل الصحف المخلة بالآداب (من وجهة نظر الوزارة) فى البريد عملا بقوانين المصلحة التى تمنع نقل الصور والنشرات المخالفة للآداب العامة . بل وطالب عباس العقاد بسن قانون للنشر يباح به رفع الدعوى لمن يشاء على الصحف التى تنشر الفضائح الشائنة والمثالب المفسدة باعتبار أن ضررها يقع على المجتمع وعلى الأخلاق والعقول .

وتقدم وزارة عدلى استقالتها نتيجة اعتقادها بأن مجلس النواب لا يثق بها الثقة الكافية لبقائها .

وتدافع (البلاغ) عن الوزارة المستقيلة « اذ أنها خدمت بوجودها غرضين كبيرين هما الحكم النيابى والائتلاف خدمة تشكر لها الشكر الجزيل » . ويؤلف عبد الخالق ثروت الوزارة الائتلافية الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الخالق ثروت (٢٦ ابريل ١٩٢٧ — ٦ مارس ١٩٢٨) :

رحبت الصحافة الوفدية ترحيبا كبيرا بوزارة ثروت ، واعتبرت (كوكب الشرق) انه كان من توفيق الله أن أسندت رياسة الوزارة اليه ، كما كان من التوفيق أيضا أن يبقى في الوزارة الجديدة أعضاء الوزارة العدلية ، فالوزارة الحالية كالسابقة وزارة بناء وتجديد واصلاح .

وبصفة عامة كانت الفترة التي تولى فيها عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة مليئة بالأحداث السياسية ففي اثنائها حدثت أزمة الجيش ثم مسألة سفر الملك فؤاد الى أوروبا وما ارتبط به من مناقشات حول رفض الملك في بادىء الأمر سفر عبد الخالق ثروت معه والمفاوضات المصرية البريطانية ووفاة سعد زغلول ، بالاضافة الى أن الوزارة قد سارت على سياسة سابقتها في الشئون الداخلية ولذا كان تركيز الصحف الوفدية على هذه الأحداث السياسية والتي أيدت مواقف الوزارة تجاهها(*) .

بقي أن نضيف أن الصحف الوفدية أكدت بعد وفاة سعد زغلول على أن الائتلاف باق على ما هو بالفعل . واستمرت هذه الصحف في الدفاع عن أعمال الوزارة الائتلافية والابتعاد عن نشر كل ما يمكن أن يحمل شبهة فصم عرى الائتلاف . ولذا وجدنا جريدة (البلاغ) وهي تهاجم الترتيبات التي تعد من جانب الوزارة للاحتفال بعيد الجلوس الملكي والذي يقترب موعده من ذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول تحاول أن تجد بعض العذر للوزارة

(*) تعرضنا لموقف الصحف الوفدية من هذه الأحداث بالتفصيل في الفصول السابقة .

وتحمل المسئولية لرجال الحاشية نتعلن أنه كان عليهم أن يعلنوا الملك بالحالة النفسية السيئة التى عليها الشعب ويشيروا عليه بأن يأمر بالامتناع عن الاحتفال والا فان عدم صدور أمر كهذا يضع الوزارة فى مركز حرج لأنها ان جارت الشعب فى شعوره ولم تحتفل عدت مقصره فى واجبها نحو صاحب الجلالة الملك وان قامت بهذا الواجب واحتفلت فسيعتبرها الشعب مقصرة فى واجبها نحوه .

وعندما توقفت مفاوضات (ثروت ــ تشمبرلن) أخذت الصحف تذيع أن الوفد يدس للوزارة وانها على وشك أن تستقيل نتيجة للعقبات التى يضعها الوفد أمامها .. لذا سارعت جريدة (البلاغ) باجراء حديثين مع مصطفى النحاس وعبد الخالق ثروت نفيا فيهما هذه المزاعم وأكدا أن الوفاق تام بين الوفد والوزارة .

الا أن الصدام بدأ بين الصحف الوفدية وصحيفة (السياسة) اثر نشر مشروع ثروت تشمبرلن .. فقد أشارت (السياسة) الى أن بعض ما جاء فى المشروع قد قبله الوفد فى مفاوضاته مع لجنة ملنر ، وردت (البلاغ) على هذا بنشر مشروع الوفد مع ملنر وقارنت بينه وبين مشروع (ثروت ــ تشمبرلن) وأكدت الاختلاف الكبير بين المشروعين الا أن (السياسة) أصرت على موقفها بل وأكدت أن ما تضمنه مشروع تشمبرلن قد عرض على سعد زغلول قبل وفاته فوافق عليه وهكذا بدأت فترة أخرى من المساجلات الحزبية الا أنها لم تصل الى فصم عرى الائتلاف ، بدليل أن النحاس عندما ألف الوزارة عقب استقالة وزارة ثروت ضم اليها عددا من وزراء حزب الأحرار الدستوريين استمرارا فى التمسك بسياسة الائتلاف .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس الائتلافية (١٦ مارس ١٩٢٨ — ٢٥ يونيه ١٩٢٨) :

استقبلت الصـــــحافة الوفدية الوزارة الجديدة بالترحاب الشديد وأثنت على تشـــــكيلها وايدت مبدأ تولى زعيم الأغلبية رياستها وأشادت بدخول مكرم عبيد الوزارة لأول مرة .

فكتبت جريدة (البلاغ) « تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، فنتقدم بالتهنئة الى دولته والى حضرات أصحاب المعالى أعضائها ونرجو — واثقين من رجائنا — أن يكون عهد وزارتهم الدستورية عهدا تتوطد فيه أركان الدستور وتستقر جوانب الحكومة النيابية وتنفرج الأزمات التى تعترض الأمة على وجه يحفظ لها حقوقها ومصالحها ويصون آمالها ومطامحها » .

وأشـــــادت (البلاغ) باســـــناد رئاسة الوزارة الى مصطفى النحاس زعيم الأغلبية رافضة الرأى القائل بالحذر من تعريض الرئيس للمصادمات التى قد تتلقاها الوزارة معللة ذلك بأنه اذا كانت هذه المصادمات مقصودة مدبرة فهى موجهة الى السياسة التى يشترك فيها البرلمان والوزارة أيا كان النواب والوزراء ، وان كانت غير مقصــــــودة ولا مدبرة فلا معنى لاجتنابها بتنحى رئيس الأغلبية عن تقلد الوزارة .

وعرفت (البلاغ) القراء بالوزير الجـــــديد مكرم عبيد بأن «تعليمه يضارع تعليم أرقى الوزراء فى أرقى الأمم ، وذكاؤه غنى عن التنويه وماضيه فى التدريس والمحاماه والنيابة ماضى نبوغ ومثابرة واقتدار » .

وأبرزت صحيفة (البلاغ) على صفحاتها رسائل (التهنئة والابتهاج والثقة) لوزارة الشعب الجديدة .

وعندما ألقى مصطفى النحاس بيان الوزارة أمام البرلمان أخذت جريدة (البلاغ) تكيل عبارات المديح للبيان وللوزارة فوصفته بأنه بيان صدق واخلاص وأكدت على ثقة الأمة التامة من خلال نوابها وشيوخها بالوزارة وتحمسهم لاعلان هذه الثقة وبينت الجريدة ضرورة أن يترك للوزارة الوقت الكافى لتحقيق ما وعدت به فى برنامجها وأن يتعاون الجميع على أن يكون الجو حولها صافيا هادئا تعمل فيه بروية .

واستمرت الصحافة الوفدية فى تأييد الوزارة بعد وقوع أزمة قانون الاجتماعات(*) اذ أكدت أن القضية المصرية فى أيدى أمينة عليها حريصة على حقوق أمتها لأنها فى أيدى وزارة تثق بها الأمة وبرلمان يعبر أصدق التعبير عن ارادة الأمة . وعلى الرغم من أن الأزمة قد انتهت مع الانجليز بسلام الا أنها فتحت الباب لهدم الائتلاف والعودة مرة ثانية الى المشاحنات الحزبية والصحفية . فقد قدم محمد محمود — وكيل حزب الأحرار الدستوريين — استقالته من الوزارة بسبب انه كان على النحاس أن يترك قانون الاجتماعات يأخذ مجراه فى مجلس الشيوخ أو يرفض الانذار البريطانى ويرفع استقالة الوزارة الى الملك الا أن النحاس أقنع محمد محمود بسحب استقالته حرصا على الائتلاف . ولكن لم تمض سوى عدة أيام حتى نشرت (السياسة) ما زعمت أنه وثيقة أرسلها النحاس

(*) اعترضت بريطانيا على تصديق البرلمان على قانون الاجتماعات بحجة حماية الاجانب . وارسلت وحدات من أسطولها الى الموانى المصرية لتعزيز هذا الاحتجاج ، مما اضطر النحاس الى أن يعلن عن تأجيل نظر القانون الى الدورة البرلمانية التاليه .

الى السير أوستن تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية يشكره فيها على روح التفاهم التى أبداها فى حل الأزمة . وكان هذا العمل من جانب (السياسة) بمثابة اعلان لبدء معركة جديدة بينها وبين الصحف الوفدية حاول كل طرف فيها أن يدافع عن الحزب الذى يمثله . ووصلت المعركة بينهما الى حد المهاترات الشخصية بين الكتاب فأطلق العقاد على محمد حسين هيكل رئيس تحرير (السياسة) ألقابا متعددة كلها تنم عن الاحتقار والزراية ومنها (الأحيمق) و (الولد الصغير) فكتب يقول فى هذا : « هذا كلام أطفال يا ولد فتكلم كلام الرجال والا فاسكت . وتكلم وأعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ بالوفد ولا بالأحرار الدستوريين فقد تركناك تلغو بما تشاء .. وان لم تزن كلامك وزناك انت وكلامك معا وأريناك وأرينا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ومحام بلا محاماه وانك سمج ثقيل لا يحمد منه التجنى على الصديق والقريب فضلا عن الغريب والبعيد » . وعلى الرغم من هذا الهجاء الشديد الا أن العقاد حاول أن يبتعد فى مجال خصومته مع هيكل عن الأحزاب المؤتلفة مؤكدا أن الأحرار والوفد لن يتركوا هيكل يسب فى الكتاب والوزراء دون معقب .

وفى ١٧ يونيه بدأت خيوط المؤامرة ضد الوزارة النحاسية تتضح فاستقال محمد محمود وتوالت استقالات عدد من الوزراء فوجدها الملك فؤاد ذريعة لاقالة الوزارة فى ٢٠ يونيه بناء على تصدع الائتلاف .

وقد تنبأت جريدة (البلاغ) بهذه المؤامرة ضد الوزارة والحياة النيابية منذ أن قدم محمد محمود استقالته . الا انها اعتقدت أن الوزارة التى تمثل الأمة ستتغلب على الصعوبات التى تعترضها والأزمات التى تصادفها .

وعندما توالت استقالات الوزراء اوضحت جريدة (البلاغ) أبعاد المؤامرة . فاعتبرت أن خــروج الوزراء من الوزارة بهذه الطريقة لبس استقالة ســياسـة أو حزبية اذ أنه لو كانت هذه الاستقالات ترجع الى عوامل داخلية فى الوزارة وسياستها وبرامج احزابها لظهرت مرة واحدة ولما رأيناها تتوالى مفرقة على هذا النمط الذى يدل على الضغط الخارجى أو يدل على أن هناك غرضــا مرسوما يراد الوصول اليه بهذه الوسيلة .

وقامت صحيفة (البلاغ) بحملة ضد محمد محمود واسماعيل صدقى وكانت الدوائر السياسية والصــحفية تتوقع أنه هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة فظهرت عناوين عددها الصادر فى ٢٠ يونيه (فضائح سوداء للنفعيين ــ اسماعيل صدقى يخرب البلد لأجل منافعه الشخصية ــ محمد محمود باشا والموظفون المصريون ــ أكاذيب السياسة تدفعها الحقائق والبيانات) . وأخذت الجريدة تشهر بعلاقة صدقى ببعض الشركات التى يستفيد منها على حساب البلاد . ووصفته بأنه اذا لم يكن آلة من آلات الغاصبين لظهرت حقيقته فى انه مسكين جبان يعتدى المعتدون عليه ولا يستطيع ان يدفع الاعتداء الذى يدفعه أضعف الناس .

وفى الوقت نفسه حملت جريدة (كوكب الشـــرق) على الأحرار الدستوريين فوصفتهم بالعبيد اللادستوريين ووصـــفت اعضاء الحزب بأن ماضيهم كريه ولا أدل عليه بأكثر من حديث الحماية ، واكدت ان الرجال بكفاياتهم ووطنيتهم لا بالمال ولا الجاه ولا بالعنصرية القبلية . وتتم المؤامرة بالفعل ويصدر الملك مرسوما باقالة وزارة النحاس ويؤلف محمد محمود الوزارة الجديدة .

الصـــــحافة الوفدية ووزارة محمد محمود (٢٥ يونيه ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحف الوفدية وزارة محمد محمود بالاســـتنكار الشديد والتنديد بأعضائها وقامت معركة حامية بين هذه الصحف والوزارة مما عرضها للانذار والتعطيل عدة مرات .

فوصفت جريدة (البلاغ) الوزارة بأنها هزيلة مفككة تحمل جميع جراثيم الفناء .

وكتبت (كوكب الشرق) تهاجم الوزارة قائلة : « ليت شعرى من ينبىء محمد محمود باشا بأى ثمن اشترى وقوفه من البلاد موقف المناهض لارادتها العامل على شل حريتها العابث بدســـــتورها المستهين بكرامتها » .

وقد تناولت الصحف الوفدية أعمال الوزارة بلا استثناء بالنقد والاعتراض والتجريح ، خاصة بعد قيام محمد محمود بتعطيل الحياة النيابية مما كان له أكبر الأثر فى زيادة عداء الوفد والصـــــحف الوفدية للوزارة .

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة حول ثلاثة نقاط هى الهجوم على الأساس الطبقى الذى قامت عليه الوزارة ورفض السياسة الاصلاحية الداخلية للوزارة ومناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات .

اولا : الهجوم على الأساس الطبقى الذى قامت عليه الوزارة :

قامت الوزارة على فكرة أنها ممثلة للارستقراطية المصـــرية وأصحاب البيوت الكبيرة والأعيان ، مما أثار ضدها الصـــــحف الوفدية التى رفضت هذه النزعة الطبقية المتعالية .

لذا أشارت جريدة (وادى النيل) التى أصـــدرها توفيق دياب الى كذب الدعوة التى تقـــوم عليها الوزارة بادعـــــائها الارستقراطية « فان الواقع التاريخى المصرى يؤكد أن مصـــر الحديثة مميزة بالتيار الديمقراطى من حيث مظاهر الحياة الاجتماعية جميعا وأن طبقة الارستقراطية فى مصر مع التسامح فى التعبير لا ترجع على الغالب الى أكثر من مائة وعشرين سنة بالاضافة الى هذا هناك اعتبار نظـــام الوراثة الذى يجزىء الملكية بحيث تنقلب الكبيرة منها الى صغيرة بعد جيلين اثنين » . ووصــــلت الجـــريدة الى أن هذه (البيوتات) و (الأســـــر) التى تدعى الارستقراطية قد أصبحت كذلك عن طريق امتلاك غير شريف ومن مدة وجيزة جعلت الأحياء من الناس يعرفون مصدر ثرائها وأصل امتلاكها فلا يقرون لها حظا من الاحترام . ووصــــفت الجريدة الأرستقراطية التى تدعيها الوزارة بأنها عودة الى العصــــور المظلمة التى كان الوطنيون يقسمون فيها فرقا بحظى بعضــــها بالميزات ويبوء البعض الآخر بالحرمان .

ثانيا : رفض السياسة الاصلاحية للوزارة :

أعلنت الصحف الوفدية ان الاصلاحات التى أعلنتها الوزارة والخاصــــة بانشــــاء المســـتشفيات وبيوت العمال وردم البرك والمستنقعات ورفع الوعى الصــــحى لن تكون أبدا ثمنا للحياة النيابية والحريات التى كفلها الدستور . وقالت جريدة (البلاغ) « لتكن الاصلاحات الداخلية ما تكون فانها مع ذلك لن تصلح ثمنا لتعطيل الحياة البرلمانية ولا بديلا عن الدستور » .

وبينت جريدة (البلاغ) أن الوزارة لم تقم حتى بالاصلاحات التى أعلنتها « فأين المستشفيات والبرك المردومة والوســـــائل الصحية ؟ فلم تفتح الوزارة مستشفى واحدا بين الطبول والزهور

الا كان مبنيا فى عهد الدستور والحياة النيابية ولم تردم الوزارة الى الساعة بركة واحدة فى انحاء القطر من شماله الى جنوبه ، ولم تغير شيئا من الوسائل الصحية التى تغنوا بها فى كل زفة بل تشاء المقادير الا تسوء الحالة الصحية فى عهد وزارة كما ساءت فى عهد هذه الوزارة » .

وتهكمت صحيفة (روزاليوسف) على هذه الاصلاحات التى نادت بها الوزارة واستخدمت الرسم الكاريكاتيرى والزجل الساخر وعلى سبيل المثال نشرت رسما يعبر عن مجموعة من الضفادع ترتدى الحلل الانيقة وهى فى حضرة مجلس الوزراء المجتمع وكتبت أسفل الرسم هذا الزجل :

خطيب الضفادع :

باسـم الضـفادع فى هيئة مؤتمر عال
وباسـم طين البرك مـيراثهم الغـالى

نحتج احنا قناصـل امة الضـفدع
على مصـير البرك فى شرعكو الحالى

خطيب الوزارة :

امان أمان يا قناصـل حلمكو شـوية
دا كان كـلام بس لا تنفيـذ ولا نيـة
عودوا لوطنكم وهيصـوا وفرفشـوا
واحنـا نرش بالدم اللى يرشـكو بميه .

وهكذا نجد أن الصحف الوفدية قد سخرت من السياسة الداخلية للوزارة وأكدت على انها حتى لو نفذت فلن تكون البديل عن الدستور والحياة النيابية .

ثالثا : مناهضة سياسة الوزارة الخاصة بالحريات :

تولت وزارة محمد محمود الحكم وهى تدرك انها غير ممثلة للأمة ولا هى وليدة ارادتها ، ولذا لجأت الى سياسة الاضطهاد واهدار الحريات لتثبيت مركزها بما عرف بسياسية اليد الحديدية، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والايذاء والاسراف فى اضطهاد الصحافة .. واضافت الوزارة فقرة جديدة تقضى بمنع الموظفين من العمل بالسياسة . وأصدرت فى ١٠ مارس عام ١٩٢٩ مرسوما بقانون بحفظ النظام فى معاهد التعلم يحرم على الطلبة العمل بالسياسة . كما أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماه ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفة مجلس تاديب بدلا من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عن النقابة عضو من مجلس نقابة المحامين . وفى ٢٠ مارس ١٩٢٩ استصدرت الوزارة مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر أو على الازدراء به واستصدرت الوزارة فى اليوم نفسه مرسوما آخر بتشديد أحكام قانون الاجتماعات .

وقد هاجمت الصحافة الوفدية هذه القوانين والاجراءات الاستثنائية ونوهت جريدة (البلاغ) عن غرض الوزارة فى اصدارها فقالت : « ان تحريم الاشتغال بالسياسة لم يرد منه الا أن يكون الموظفون آلات صماء فى يد الوزارة . وتعديل تاديب المحامين لم يرد منه الا أن يكون ردا على حكم مجلس التاديب ببراءة خصوم الوزارة . والغاء رخص الجرائد والمجلات ، لم يرد منه الا يكون سدا للسبل أمام الكتاب من خصوم الوزارة ، والقانون

الذى وضع لحماية الموظفين لا يراد منه الا أن يكون موظفو الادارة مطلقى اليد فى التنكيل بخصوم الوزارة ، وقانون حماية الطلبة لا يراد منه الا أن يمتنع الطلبة عن اظهار شعورهم ضد الوزارة ، وأخيرا قانون حماية النظام الحالى لا يراد منه الا أن يمتنع كل مصرى عن أن يستنكر الانقلاب الذى أحدثته الوزارة وأن يطلب نظام حكم يكون من شـــــأنه التأثير فى مراكز الوزارة ، فالوزارة والدفاع عنها هما الغرض الأول والأخير من كل هذه القوانين » .

واستمرت الصحف الوفدية تناهض حكم محمد محمود حتى اضطر الى الاستقالة بعد رفض الوفد النظر فى المقترحات التى نجمت عن مفاوضاته مع الحكومة البريطانية الا بعد انعقـــاد البرلمان . وقبل الملك الاستقالة فى ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ وهللت الصـــــحف الوفدية لاستقالة محمد محمود ووزارته فكتبت جريدة (مصر) ــ التى أصدرها أحمد حافظ عوض بعد تعطيل (كوكب الشرق) ــ تهنىء الأمة باستقالة وزارة محمد محمود الديكتاتور المزيف والتى شيعها الشعب بالسخط والامتهان . وتهاجم محمد محمود قائلة : « الوزير ليس هو الذى يفارق الولاية وليس له حبيب ولا صديق ولا هو الذى يصبح بعد عزله نفرا من الأنفار بل الوزير هو الذى يبقى وزيرا بفضله وعلمه واخلاصه لأمته وبلاده ولم تكونوا فى شىء ولا على شىء من هذا أو ذاك فقد كنتم شرا على أنفسكم ولولا هذا لكنتم جديرين بشىء من الشفقة والرحمة والعفو والصفح فان ملكنا الصفح عما أسأتم به الينا فلن نملكه فيما أسأتم به للوطن » .

وأعلنت جريدة (المهذب) التى أصدرها توفيق دياب مصرع الديكتاتورية ونشرت التفاصيل الخاصة بتقديم الاستقالة وقبولها تحت هذا العنوان (الاحتضار ــ الوفاة ــ تشريح الجثة ــ تشييع الجنازة ــ الدفن ــ الى الجحيم أو الى سقر) .

كما نشرت (رسائل ابتهاج الشعب بمصرع الديكتاتورية)

ويؤلف عدلى يكن الوزارة الجديدة التى تتولى اجراء الانتخابات تمهيدا لعودة الحياة النيابية .

الصحافة الوفدية ووزارة عدلى يكن (٣ أكتوبر ١٩٢٩ — ٣١ ديسمبر ١٩٢٩) :

استقبلت الصحافة الوفدية وزارة عدلى يكن بالترحيب والابتهاج فكتبت جريدة (البلاغ) « استقبلت البلاد الوزارة العدلية الثالثة بما تستقبل به وزارة تتجه اليها الآمال للقضاء على عهد أسود منيت به مصر على يد جماعة من ابنائها استندوا لشهوة الحكم » وأشادت الجريدة ببرنامج الوزارة خاصة فيما أعلنته من ان سياستها « هى تصريف أمور البلاد على سنة من العدل والحزم » وأكدت الجريدة أن العدل والحزم هما الأساس الذى تقوم عليه السياسة الرشيدة التى تريح الحاكم والمحكوم على السواء والتى تمكن البلاد من الوصول الى المكانة اللائقة بها بين الشعوب وهى السياسة التى تؤدى بطبيعتها الى استتباب الثقة والطمأنينة دون حاجة الى سن القوانين الاستثنائية لتخويف الناس وارهابهم .. وهذه السياسة هى التى تحوط الحاكم بسياج من المحبة نفيض بها قلوب الشعب دون حاجة الى جيوش الجواسيس يحيط بها الحكام انفسهم خوفا من غضب الناس .

وطالبت الصحافة الوفدية الوزارة بأن تبادر بالغاء القوانين الاستثنائية قبل موعد الانتخابات حتى يستطيع كل انسان ان يبدى رايه دون خوف أو اكراه .

وفى الوقت نفسه واصلت الصحف الوفدية هجومها على الأحرار الدستوريين وذلك لموقفهم المعارض لعدلى يكن ووزارته

وترجع (البلاغ) أسباب هذا الهجوم الى انهيار الديكتاتورية التى أوجدوها وظنوا أنها ستستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد الا أنها انهارت بعد عام واحد من وجودها وعلى يد عدلى . وذلك بعد أن استصدر عدلى أمرا ملكيا فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٢٩ بتنفيذ احكام دستور ١٩٢٣ والعمل بالمواد المعطلة منه .

وتجرى الانتخابات ويفوز فيها الوفد ويقـــدم عدلى يكن استقالة وزارته التى تشيد بها جريدة (البـــلاغ) وتعدد مآثرها قائلة : « فالآن تستطيع وزاره عدلى باشا أن تقول انها أدت مهمتها ونجحت فيها ، والآن يجب أن يعترف لها بأن عملها لم يكن هينا وأنها تحملت فيه ما هو تضحية منها لوجه الله والوطن ونشهد أنها نقلت البلاد من النقيض الى نقيضه فى دعة ورفق دون أن تشعر الأمة بتصادم أو ارتجاج فاذا هى استقالت اليوم وودعت مراكزها فانها تستقيل مغتبطة بما فعلت مشكورة على ما قدمت مطمئنة الى انها أرضت ضميرها وأرضت البلاد » .

كما أثنت (كوكب الشرق) على الوزارة المستقيلة التى كان قيامها قضاء على الديكتاتورية واعتزالها احتراما للدستور وكانت خير قدوة للوزارات التى تتولى الحكم لأنه خدمة قومية » .

ويؤلف النحاس الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية التى نتجت عن الانتخابات .

الصحافة الوفدية ووزارة النحاس (أول يناير ١٩٣٠ — ١٧ يونيه ١٩٣٠) :

كانت الصحافة الوفدية وسيلة هامة للدعاية للوزارة الوفدية فى الفترة القصيرة التى قضـــتها فى الحكم . فقد نالت الوزارة النحاسية ترحيبا حارا من الصـــحف الوفدية باعتبارها (وزارة

الشعب) . وقد أشادت هذه الصحف ببيان الوزارة وبأعضائها واشارت الصحف الوفدية خاصة جريدة (البلاغ) الى حزبية الوزارة « فأهم ما يلفت النظر فى هذه الوزارة هو انها كلها وفدية كما كانت وزارة سعد باشا فى سنة ١٩٢٤ فهى بذلك ثانى وزارة حزبية غير ائتلافية وبها يتحقق حكم الدستور اذ أن التجارب دلت على أن الوزارات الائتلافية لا تفيد ولا تحقق الغرض المقصود منها لأن كل جماعة حزبية تعمل داخل الوزارة لتأييد حزبها فتصطدم بالجماعة الأخرى ومن هذا الاصطدام تنشأ فى كل وقت خلافات تشل سير الوزارة وتعطل تقدمها وتنتهى بأن تقضى عليها .

وقد بدأت الوزارة عملها فى الداخل بأن أحالت ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين الى المعاش بحجة أنهم شاركوا وزارة محمد محمود فى اضطهادها للشعب واهدار حقوقه وحرياته . واستصدرت الوزارة طائفة من المراسيم الملكية الخاصة بهؤلاء الموظفين فى ١٠ يناير عام ١٩٣٠ ، وأيدت جريدة (البلاغ) هذا الاجراء بل ولا نكون مغالين اذ قلنا انها حرضت الحكومة عليه . فمنذ تولى النحاس الوزارة والجريدة تلح فى أن تقف الوزارة موقفا حاسما ضد بعض الموظفين الذين ظهر عداؤهم الشخصى للحكم البرلمانى ورجاله .

وقد كتبت الجريدة عدة مقالات حول هذا الموضوع وقبل أن تستصدر الوزارة المراسيم الخاصة بها حاولت فى كل مقال منها أن تشير الى أن ما تطالب به من عقاب الموظفين المخالفين انما هو نقل لمطالب الرأى العام تجاه هذا الموضوع كما أكدت فى كل مقال على انها لا تعلم رأى الوزارة ازاء هذا الأمر .

ولذا نحن نعتقد فى انه اما أن الوزارة كانت قد قررت اتخاذ هذا الاجراء بالفعل ، وطالبت جريدة (البلاغ) بالدعاية له والدفاع

عنه بحيث يكون الرأى العام مستعدا له عند صدوره وأما أن الجريدة كانت لا تعلم بالفعل نية الوزارة حول هذا الموضوع .

وعلى اية حال فقد نشرت الجريدة المراسيم الخاصة باحالة هؤلاء الموظفين الى المعاش والتعيينات الجديدة تحت عنوان يدل على تأييدها الكامل لهذه الاجراءات اذ كان العنوان (الحركة الادارية لتوطيد نظام الحكم الدستورى) .

وأعلنت الجريدة بعد عدة أيام أن الحكومة الشعبية موفقة كل التوفيق فى فصل الموظفين الذين أحالتهم الى المعاش ولم تفصلهم لحقد شخصى على واحد منهم ، وانما لأنهم كانوا موظفين حزبيين يصدرون فى تصرفاتهم بما تمليه عليهم نزعاتهم الحزبية وشهوات زعماء الحزب الذين يعملون لحسابه » .

ودافعت الجريدة ايضا عن اقدام الوزارة على فصل عدد من العمد الذين ثبت تورطهم مع محمد محمود ووزارته ووصفت هذا الاجراء بانه عملية تطهير وعدل « اذ أعادت العمد المظلومين الذين فصلتهم وزارة محمد محمود الى دورهم المغتصبة وكراسيهم المسلوبة ولم تفعل غير أنها رأت ظلما صارخا فقضت عليه » .

أما فيما يختص بالعلاقة مع انجلترا فقد دافعت الصحافة الوفدية عن موقف الوزارة من المفاوضات التى تمت بين النحاس وهندرسون .

الا أنه فى ١٧ يونيه يضطر النحاس الى تقديم استقالته نتيجة رفض الملك التوقيع على المرسوم الخاص بقانون محاكمة الوزراء . وقبل الملك الاستقالة فورا وعهد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة وقد اشترط صدقى لقبوله الوزارة (أن يمحوا الماضى بما له وما عليه وأن ينظم الحياة النيابية تنظيما جديدا

يتفق ورأيه فى الدستور واستقرار الحكم ، . بما كان ،منى نية مبيته للقضاء على الدستور وعودة الى حكم البلاد بالحديد والنار .

ولذلك استقبلت الصحافة الوفدية وزارة صدقى أسوأ استقبال .

الصحافة الوفدية ووزارة اسماعيل صدقى (٢٠ يونيه ١٩٣٠ — ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) :

تركز هجوم الصحف الوفدية على الوزارة — فيما عدا مواقفها من الاستقلال والدستور — فى عدة مسائل اتخذتها الحكومة تتمثل فى الآتى :

١ — اضطهاد المعارضة .

٢ — فظائع الادارة .

٣ — السياسة الاقتصادية للوزارة .

٤ — القوانين المكبلة للصحافة والصحفيين .

٥ — ضريح سعد زغلول .

وسنتعرض لموقف الصحف الوفدية من هذه الموضوعات الخمسة ..

اولا : اضطهاد المعارضة :

وقفت الوزارة الصدقية موقفا متشددا من المعارضة خاصة من الوفد ورئيسه فمنعت انتقالاته ووضعت عراقيل أمام زياراته للمدن المختلفة ، خاصة وأن مصطفى النحاس عمد الى زيارة مدن

الأقاليم لنشر الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقى ومقاطعة انتخاباته وكان هذا بداية لسلسلة من الاضـــطرابات والحوادث الدموية التى كانت تقع فى كل مدينة يزورها النحاس نتيجة تدخل قوات البوليس والجيش لمنع النحاس من تحقيق هدفه .

فكتبت جريدة (البلاغ) على سبيل المثال فى مانشست عددها الصادر فى ٦ يوليو عام ١٩٣٠ (منع اجتماع المنصورة وتصميم الوفد على السفر) وأشارت الجريدة الى وحدات الجيش التى امرت بترك مواقعها فى القاهرة والاســـــكندرية والتحرك الى المنصورة لتكون على أهبة الاستعداد عند وصول النحاس .

ويسافر النحاس بالفعل الى المنصورة ويتعرض لمحاولة اغتيال وتصف جريدة (البلاغ) بشكل مثير تفاصيل الزيارة والاجراءات العنيفة التى قام بها رجال البوليس والجيش ضد الأهالى الذين تجمعوا حول موكب النحاس وجاء فى التحقيق الصـــــحفى الذى نشرته « كان هذا المنظر المروع منظر الدماء والقتلى والضرب بلا شفقة ولا رحمة لا يجعل الناس يفرون بل يزيدهم تقدما نحو الموكب وبعضهم ينادى يا أهل المنصورة انهم يريدون قتل الرئيس فى بلدكم فعار عليكم أن تتركوه ، حافظوا على الرئيس . حافظوا على خليفة ســـعد والا وقع العار عليكم الى الأبد » . وأخذت الجريدة توالى نشر تفاصيل احتفال الشعب بتشييع جنازة شهداء المنصورة .

ونددت الجريدة بمحاولات الوزارة الدائمة لمنع الاحتفـــــال بذكرى عيد ١٣ نوفمبر (عيد الجهاد) وأشارت الى ان غرض الوزارة من ذلك ليس فقط كتم أنفاس خصومها ولا منع حفلات ذات صفة حزبية تخشى عواقبها بل هى تريد أيضا عرقلة الشعور القومى الذى أخذت الأمة المصرية تشعر به لاســـترداد مجدها القديم .

واستنكرت جريدة (الجهاد) بشـــدة اعتداء البوليس على رجال الهيئة الوفدية فوصفت هذا الحادث تحت هذا العنوان (يوم عظيم مشـــهود ــ عدوان عنيف من البوليس على رجال الهيئة الوفدية ــ الرئيس يصد الضربات عن اخوانه ــ الاصـــابات والمصابون ــ الحادث بدوم ٤٠ دقيقة) وقد وقع هذا الحادث على أثر حصار البوليس النادى السعدى ومحاولة أعضاء الهيئة الوفدية اقتحامه وفتح أبوابه .

واوضحت الصحف الوفدية العقبات التى كانت تضـــعها الوزارة لمنع الزوار من الوصول الى بيت الأمة عن طريق محاصرة رجال البوليس للدار والطرق المؤدية له .

وكانت الطامة الكبرى والتى أثارت استنكار الصحف الوفدية بشكل واسع عندما أرسل صدقى انذارا الى السيدة صفية زغلول (أم المصريين) جاء فيه أن « منزلها يؤمه دوما خليط من الأشخاص الذين لا تربطهم بحياتها المنزلية أية عـــلاقة ويقمون فيه من المظاهرات ما يتنافى مع ما تتميز به المنازل الخاصة ويدخله فى عداد المنتديات العامة » . وطالبها صدقى بأن يكون منزلها قاصرا على استعماله كسكن والا فانه سينفذ اللوائح المعمول بها فى هذا الشـــأن ..

ونشرت جريدة (الجهاد) رد (أم المصريين) على هذا الانذار أكدت فيه احتجاجها ورفضها لما تضمنه الانذار . واشادت « الجهاد » بهذا الرد ونددت باجراءات الوزارة ضد الحريات .

ثانيا : فظائع الادارة :

قامت الادارة فى عهد اسماعيل صدقى بالتنكيل والاضطهاد للأهالى المعروفين بمعارضة حكومته ووصل الأمر الى وقوع العديد

من الحوادث بين رجال الادارة والأهالى وصلت الى حد القتل وسفك الدماء . ولعل أبرز هذه الحوادث التى أثارت اهتمام الصحف الوفدية وكانت مثار هجوم شديد ضد الوزارة هى حادثة البدارى وتتلخص فى أن مأمور مركز البدارى قد قتل فى مارس عام ١٩٣٢ على أيدى رجلين وحكمت محكمة جنايات أسيوط على أولهما بالاعدام وعلى الثانى بالاشغال الشاقة المؤبدة الا أن محكمة النقض والابرام قد خففت الحكم بايقاف حكم الاعدام على الأول وخفض حكم الاشغال الشاقة على الثانى وجاء فى حيثيات الحكم انه ثبت أن رجال البوليس ارتكبوا من المنكرات ماهو اجرام فى اجرام وان وقائعها تشكل جرائم هتك عرض يعاقب عليها القانون وكلها من أشد المخازى اثارة للنفس واهتيـــاجا لها ودفعا بها للانتقام . وطالبت المحكمة بالتحقيق فى حوادث التعـــذيب التى أشار اليها الحكم والحوداث الأخرى التى تكشفت فى التحقيقات

وقد وصف العقاد فى جريدة (الجهاد) بشكل تفصيلى وقائع الاعتداء النفسى والجنسى التى كان يمارسها مأمور مركز البدارى مع هذين الرجلين بما يعود بالأذهان الى فظائع القرون الوسطى . وأشار العقاد الى أن تخفيف الحكم فى قضـــية البدارى لا يكفى وطالب بالعفو الشامل فى هذه القضية « فهو خير ما يصـــــنع لاستدراك ما فات وانصاف الشعور الانسانى بل انصاف النظام والقانون » .

وقد تابعت (الجهاد) أنباء التحقيقات التى اســـتؤنفت مرة أخرى حول الحادث ، وما نتج عنها من اكتشاف حوادث أخـــرى مماثلة وقعت فى مدن وقرى أخرى .

وأكدت الجريدة أن المسألة ليســـت بمسألة المأمور القتيل ولكنها مسألة كل موظف مثله يحارب شعور الأمة ويخالف القانون

لارغام الناس على تبديل عقائدهم واخفـــاء مبادئهم والتحول عن هيئاتهم وأحزابهم .

وتسبب حادثة البدارى فى أزمة وزارية اذ قدم على ماهر وزير الحقانية استقالته من الوزارة نتيجة طلبه فتح باب التحقيق فى كافة حوادث الاعتداءات التى وقعت من رجال الادارة ضـــد الأهالى وتضامن معه وزير المعارف وقدم استقالته هو أيضا .. وتقدم صدقى باستقالة وزارته الى الملك فى ٤ يناير عام ١٩٣٣ وأعيد تشكيلها فى اليوم التالى برئاسة صدقى بعد اســــتبعاد الوزيرين المستقيلين .

ونوهت جريده (كوكب الشرق) انه كان اجدر بصـــدقى أن يبادر بالاستقالة بعد ظهور فضائح الاداره لا أن يثبت بالحكم غير مكترث بسخط الرأى العام .

وهكذا استغلت الصحافة الوفدية هذه الحادثة كدليل على فساد الادارة فى عهد الوزارة الصدقية ونجحت الصحافة الوفدية فى أن تستغل هذه الحادثة لتألب الشعور العام ضد الوزارة .

ثالثا : السياسة الاقتصادية للوزارة :

تولى اسماعيل صـــدقى رئاســـة الوزارة فى مطلع أزمة اقتصادية عالمية . تأثرت بها مصر فأخذت أســـعار القطن فى الهبوط بدرجة كبيرة . وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة فاشتد الضـــيق بالمزارعين وأصـــحاب الأطيان من ملاك ومستأجرين وعلى الرغم من اشتداد الأزمة أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب وفشلت فى أن تخفف من آثارها مما أثار معظم الطبقات الشعبية ضدها .

وانتقدت الصحافة الوفدية سياسة صـــدقى فى حل الأزمة الاقتصادية وأبرزت اسراف رئيس الوزارة فى الوقت الذى تئن

فيه البلاد من جراء أزمة خانقة . وعلى سبيل المثال هاجمت جريدة (الجهاد) سغربات صدقى للتنزه دون احساس بالمسئولية تجاه الشعب الذى يعانى فكتبت تقول : « حقا انها لأعصاب عجيبة هذه التى تسمح لرئيس وزارة فى بلد منكوب كمصر بأن يتركها وراءه تشكو ما هى فيه من ضنك آخذ بالخناق ، ومن كوارث أخذ يزداد انصبابها على الفلاح والتاجر ليلهو دولته عن هذا كله بمناظر الصحراء وبدائع الخلاء بعيدا عن أنين المعذبين وشكاوى الشاكين وخراب الذين تذهب اراضيهم ضياعا بين البنوك العقارية وأفراد المرابين » .

ورفضت الجريدة سياسة صدقى التى أعلنها لتخفيف العبء عن الفلاحين « فمازال الفلاح بنوء تحت عبء من الضرائب ثقيل ولايزال دولته يفرض على هذا الفلاح ضرائب جديدة » .

وتناولت جريدة (البلاغ) السياسة الاقتصادية للوزارة بالنقد والهجوم وخشت من كثرة الفاقه التى تسبب الجرائم والأمراض وأشارت الى أن الوزارة لا تفكر فى تخفيف هذه الطامة عن الطبقات الفقيرة فى الأمة فهى بينما تتمسك بالمرتبات الضخمة لكبار الموظفين تفصل صغارهم أو تخفض أجورهم تخفيضا ينزل بمستوى معيشتهم وطالبت الوزارة أن تأخذها الرحمة بالفقراء .

وقد استكتبت الصحف الوفدية عددا من كبار الماليين والاقتصاديين للكتابة حول فشل سياسة صدقى المالية كما أوفدت جريدة (البلاغ) مندوبيها الى الريف للتحقيق فى الحالة الاقتصادية للفلاحين وأثبتت مدى ما يعانيه الفلاحون من جراء الضرائب وانخفاض أسعار القطن .

رابعا : القوانين المكبلة للصحافة والصحفيين :

عرف عهد صـــدقى بأنه عهد تكميم الحريات فقد لجأ فيما يختص بالصحافة الى وضع العديد من القوانين والتشريعات التى تحد من حرية الصحافة والصحفيين فأضاف أحكاما جـديدة الى قانون المطبوعات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصـــحافة ، ووضع قيودا عديدة أمام انشاء صحف جديدة أو استمرار الصحف القائمة .. مما مكن حكومة صدقى من تعطيل والغاء معظم الصحف الوفدية وصحف الأحزاب المعارضـــة الأخرى . ووصـــــل الأمر بالوزارة الى التدخل فى تحرير الصحف ، ففى شهر دسمبر عام ١٩٣٠ ابلغ قلم المطبوعات الصحف بنص المادة (١٤) من قانون المطبوعات والتى تفرض على جميع الصـــحف أن تنشر بلاغات الحكومة الرسمية فى الصفحة الأولى منها ، وتطبيقا لهذه المادة اخذ قلم المطبوعات يدبج المقـــالات فى مدح الوزارة والطعن فى خصومها مما يعد تعسفا عجيبا ـــ كما وصفه الدكتور محمد حسين هيكل ـــ لإن معنى هذا القانون أن يجعل لقلم المطبوعات الحق فى أن يتولى هو تحرير الصحف بما يسميه بلاغات رسمية وأن يلزم المسئولين عن سياستها بأن ينشروا ما يرونه غير صحيح أو غير مســــتحق للنشـــــر .

ولم تستسلم الصـــحافة الوفدية لهذه القوانين والاجراءات فظلت تهاجمها وترفض الاستسلام لها . واشارت جريدة (البلاغ) الى ان هذه القوانين التى يراد فرضها على الصحفيين لاتؤذيهم وحدهم ولاتقفل بابا من ابواب الاعمال الحرة امام الشباب الأكفاء فقط بل هى ايضـــــا تؤذى الجمهور القارىء لأنها تحد من قوة الصحافة وهى قوة تعمل لزيادة النور والمعرفة بل لزيادة الانسانية فى الناس .

واكدت جريدة (البلاغ) أن قوانين صدقى واجراءاته ضد الصحافة هى تحايل على الدستور الذى تضمن حرية الصحف ، وسخرت من الوزارة مطالبة اياها « بانه من الخير للوزارة نفسها أن تفعل سافرة ما تريد الوصول اليه عن طريق التحايل فتعدل الدستور الجديد وتسقط من أبوابه فى الحقوق العامة حرية الصحافة وبدلا من أن تنظم هذه الحرية بالدستور وبالقوانين تنظمها بسلطتها الادارية وبهذا تعطل من الصحف ما تشاء » .

وهاجمت صحيفة (روزاليوسف) قوانين صدقى ضد الصحافة فكتب محمد التابعى تحت عنوان (للصحافة كل يوم قانون) يوضح معاناة الصحفيين « فلم يعد فى استطاعة صحفى معارض مهما يكن ذكاؤه ان ينقذ بدنه من السجن مادام حديثه عن مصر وما يجرى فيها من أعاجيب ومستغربات .. ولم يبق الا أن تصدر الصحف بيضاء . ولكن من يقدم على شراء أوراق بيضاء ؟ »

وأبرزت جريدة (الجهاد) تدخل الوزاره فى أعمال التحرير فى الصحف بتحديد ما ينشر وما لا ينشر فى الصحف ، فكتبت فى ذلك تقول : « سنة جديده يجرى عليها اليوم ولاة الأمور فى هذا العهد العجيب حيال الصحف . ذلك ان يجيئنا بالليل أو النهار أحد ضباط المباحث الجنائية فيبلغنا أوامر يعزوها الى رئيس النيابة أو الى مدير الأمن العام أو اليهما معا ومؤداها أن لا ننشر شيئا ما عن كذا ولا شيئا ما عن كيت » . وأوضحت الجريدة خطورة هذا المسلك واعتراضها عليه لما فيه من زراية مهينة للصحافة وتعطيل بغيض لوظيفتها الاساسية وهى نقل الانباء الهامة الى الجمهور .

خامسا : ضريح سعد زغلول :

كان ضريح سعد زغلول أحد الموضوعات الهامة التى كانت مثار هجوم العديد من الصحف الوفدية على الوزارة ، وذلك عندما

قررت الوزارة بعد الانتهاء من بناء الضريح أن تجعله ضريحا عاما يحتوى رفات كل الذين تريد الوزارة ان تستقر رفاتهم فيه .. وارسل صدقى خطابا بهذا المعنى الى السيده صفية زغلول .

ورأت الصحف الوفدية أن هذا العمل ما هو الا استمرار في خطة الوزارة فى محاربة ذكرى سعد بما يمثله من فكرة وطنية فكتبت جريدة (البلاغ) أن الوزارة تحارب ذكرى سعد بكل سلاح لأنها لا تحارب فيها رفاتا بالية بل تحارب حركة وطنية كان سعد على رأسها وذكراه لاتزال الروح الملهم لها ، فلا عجب اذا نحن رأيناها تنظر بعين البغض لهذه الذكرى وتجعل من خطتها ان تحاربها بكل قدرتها . على أن سعدا سار فكرة وهو فى مماته اقوى منه في حياته وليس فى خلق الله من هو أتعب ممن يحارب فكرة وميتا » .

وقد اهتمت الجريدة بنشر رد أم المصريين على جواب صدقى والذى رفضت فيه رفضا باتا نقل رفات سعد اذا حولوا ضريحه الى غير الغرض الذى أنشىء من أجله وهاجمت صدقى هجوما مريرا اذ قالت : « كنت أحسب ان الخصومة السياسية بالغة ما بلغت مرارتها لا تتعدى محاربة الرجل للرجل فى حياته ولا تصل الى حد حرمانه من مرقده الذى خصص له فى مماته » .

وكان هذا الرد ابذانا بان تفتح الصحف الوفدية النيران على الوزارة فكتبت (البلاغ) تقول : « الحزبية والحزبية العمياء هى التى تحرك الآن ما فى نفس صدقى باشا من الضغن على سعد فتمنع منه القبر الذى كرمته به الأمة » .

أما جريدة (الجهاد) فقد نوهت بما أحدثه رد السيدة صفية زغلول من اضطراب واحراج فى الدوائر الوزارية .

وبالفعل لم ينقل سعد الى ضريحه الجديد الا فى عهد وزارة النحاس عام ١٩٣٦ .

انتهـــاء حـــكم صـــدقى :

بدأت بوادر انتهاء حكم صدقى بالمرض الذى ألم به فى أوائل عام ١٩٣٣ وقد اهتمت الصحف الوفدية بمتابعة حالته الصحية ووجدتها ذريعة لتطالبه بالاستقالة .

فقد أعلنت (كوكب الشرق) ان المقطوع به بعد وصـــف الأطباء لمرضه ـــ بصرف النظر عن تحسن صحته ـــ يجعل من الصعب جدا على صدقى باشا أن يعود فيباشر أعماله فى الوزارة بذلك المجهود البدنى والعقلى اللذين بتطلبهما مركزه الدقيق .

وطالبت (الجهاد) ايضا باستقالة صدقى فالوزارة الآن باتفاق الآراء وزارة عاطلة لا اعضاؤها يعملون ولا رئيسها يعمل .

وانتهز زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية فرصـــة مرض صدقى ليمد نفوذه فى البلاد ويتدخل فى شئون الحكم بتدعيم من القصر كما نقل السير برسى لورين المندوب السامى والذى كان يعتمد عليه صدقى اعتمادا كبيرا فى نظامه . وهكذا لم يجد صدقى بدا من تقديم استقالته الا ان الملك فؤاد أظهر تمسكه بوزيره مما جعله يرضى بالبقاء ولكن الى حين اذ ســـرعان ما وقعت أزمة جديدة بين القصر وصدقى حول التعيينات الجديدة فى الوزارة مما أدى بصدقى الى تقديم استقالته التى قبلها الملك هذه المرة .

وقد ودعت الصحافة الوفدية الوزارة المستقيلة بالابتهاج التام واعتبرت أن كابوســـا قد أزيح عن البلاد بل وهاجمت هذه الصحف خطاب الاستقالة نفسه فقد وصفته جريدة (كوكب الشرق)

بأنه احتوى على كلام مجمل فيه المن والتفاخر والاطالة لا أكثر ، وغبه فرار من التحدث عن الأمور الشائكة مثل القضية المصرية وما تم فيها رغم أنه طالما وعد البلاد بأنه سيحلها الحل الذى يرضيها .

الصحافة الوفدية ووزارة عبد الفتاح يحيى (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) :

لم تختلف وزارة عبد الفتاح يحيى عن سابقتها فقد سارت على نهجها فى البطش بالحريات واصدار القوانين والاجراءات غير الدستورية بل كانت أكثر ضعفا منها تجاه القصر والانجليز . ولذا نالت هى الأخرى نصيبها من هجوم الصحافة الوفدية واستنكار قراراتها وأعمالها المختلفة خاصة أن عبد الفتاح يحيى قد أعلن فى خطاب قبوله تأليف الوزارة أنه سيسير على سياسة صدقى .

وقد هاجم طه حسين الوزارة وسياستها المزمعة قائلا : « وصيحة هذه الوزارة الوليدة تذير بأن يومها سيشبه أمس صاحبتها ، فان الله عز وجل لم يفتح على رئيسها بكلمة تطمئن اليها القلوب أو ترتاح اليها النفوس أو تخيل الى الناس أن الأيام ستبتسم لهم بعد هذا العبوس الطويل . فقد رفع رئيس الوزارة الوليدة كتابه الى جلالة الملك فلم يجد ما يقوله بعد الشكر الواجب الا أنه قد اشترك فى وضع النظام القائم وسيعمل فى ظل النظام القائم والذى يعتقد أنه قد استقر وثبت ولم يبق عليه خوف ولا اشفاق » .

وسنتعرض لموقف الصحافة الوفدية من قانونى المحاماه وتنظيم الصحافة اللذين صدرا فى عهد هذه الوزارة باعتبار أن سياستها لم تختلف عن سياسة صدقى .

قـــانون المحـــاماه :

أصدرت الوزارة قانونا فى ٢٨ دبسمبر ١٩٣٣ يتضمن عدم انتخاب المحامين بمجلس النقابة ممن قد حكم عليهم بعقوبة تأديبية وسريان هذا الأمر على اعضـــــاء مجلس النقابة الحالى . وقد استنكر المحامون هذا القانون وقرروا تجاهل تنفيذه فما كان من الوزارة الا أن أصدرت فى ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون بابطال العمل مؤقتا بنظام نقابة المحـــــامين وحل نقابتى المحامين الأهلية والشرعية . وقد احتج المحامون بشدة على هذه القرارات وقرروا اللجوء الى القضـــاء الا أن الحكومة قررت احالتهم الى مجلس تأديب وكان ضمن هؤلاء المحامين مكرم عبيد .

وقد عارضت الصحف الوفدية موقف الحكومة واستنكرت قراراتها أزاء المحامين ودافعت عن موقفهم خاصـــــة وأن هذه الاجراءات كانت موجهة الى مـــكرم عبيد والذى كانت تطلق عليه هذه الصحف لقب (المجاهد الكبير) .

فقد أوضح طه حسين غرض الوزاره من هذه الاجراءات بقوله : « تكره الوزارة جماعة من المحامين وتريد أن تقصيهم عن نقابة المحامين فلا بمنعها مانع ، ولا بدفعها دافع عن أن تشرع للمحامين قانونا لا عهد للناس بمثله وتجرى أحكامه على الماضى ثم يجتمع البرلمان فينظر فى هذا القانون فى ســــرعة لا تعدلها الا سرعة الضوء ويقر هذا القانون فى كثرة تشبه الاجماع ويرجأ من أجل هذا القانون أجل المسائل وأعظمها فى حياة الناس أثرا » .

وقد اتفقت جريدة (الجهاد) مع جريدة (كوكب الشرق) فى أن الهدف من هذه الاجراءات هو ابعاد مكرم عبيد عن نقابة المحامين

وأعلنت (الجهاد) أن مسألة المحامين كشفت عن موطن الضعف فى الوزارة الحاضرة وبينت حقيقة موقفها من الأمة وأشارت الجريدة الى انعكاس مسألة المحامين على الحرية العامة : « فأى حرية فى بلد لا يملك فيه المحامون حق انتخاب نقيبهم الذى لا سلطان له الا التعبير عن آرائهم » .

مشـــــروع قــانون تنظيم الصـــحافة :

أعدت وزارة عبد الفتاح يحيى مشـــروع قانون جديد لتنظيم الصحافة يكمل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ والصادر فى عهد صدقى ويقوم هذا المشروع على تعديل قانون العقوبات وقانون المطبوعات تعديلا « يضع حدا للتحابل البذىء والهزء » والسخرية لأسباب لا يبررها منطق ولا يسيغها الذوق ولا العرف ومن ناحية أخرى يجعل من الصحافة صناعة رسمية لا يستطيع أن يحترفها الا من توافرت فيه مؤهلات علمية وشخصية ونال من الحكومة رخصة رسمية .

وأنبرت صحيفة (الجهاد) من خـــلال سلسلة من المقالات تفند هذا المشروع وتبين ناثيره على حرية الصحافة .

ففى المقالة الاولى أوضحت الجريدة تحفظها على الشروط التى ذكرها المتـــــروع والواجب توافرها فيمن يعمل بالصحافة فرأت الجريدة استحالة تطبيق الشروط التى وضعها تشـــريع صدقى لرؤساء التحرير على كل من أراد ان يخط حرفا فى صحيفة ولو لم يكن رئيسا لتحريرها على أساس أن شرط المؤهلات العلمية لن يفيد لو لم تكن الى جانبها سعة فى الافق والتجارب . وفى المقالة الثانية شـــــرحت الجريدة خطورة اتجاه النية خلال ذلك التشريع الى معاقبة « مجرد التشكيك فى قانونية الهيئات وتأليفها وانتخابها اذ يعتبر اهانة لها » . فأوضحت أن هذه العقوبة تسلب

الصحافة أهم وظائفها وهى وظيفة السهر على أن يكون كل تشريع داخلا فى حدود الدستور وأن يكون كل تصرف مستكملا الشروط القانونية .

وأشارت الجريدة الى خطورة أخرى تأتى عن طريق ماتضمنه المشروع من معاقبة (العرض بالنقد للحكام والخديويين السابقين والوزراء المتوفين) حيث وصفت هذه العقوبة بأنها تحرم التاريخ مهمته الطبيعية وهى مهمة الكشف عن الحقائق بعيدا عن المؤثرات الوقتية .

وفى المقالة الثالثة أوضحت الجريدة اعتداء هذا المشـــروع على المبادىء الدستورية اذ تضمن امكانية حجز الجريدة وضبطها مما يتعارض مع المادة (١٥) من الدستور .

وتواصل الجريدة هجومها على الوزارة ازاء تصميمها على اصدار هذا التشريع المقيد لحرية الصحافة وتطالبها « بالتريث وهى تعالج أمر الصحافة الدقيق » .

وتستمر الوزارة فى الوقت نفســه فى تحديها للصـــحافة والصحفيين نتعتزم تعديل نصـــوص قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم وأنواع العقوبات التى تنزل بالصحفيين وتتجاوز هذا الى تدعيم العقوبات التى توقع على الصحف نفسها ، وتقضى عليها بالايقاف المؤقت أو التعطيل الدائم .

وأكدت جريدة (الجهاد) ان الالتجاء الى معاقبة الصحف بالتعطيل أو الوقف التجاء استثنائى بتشريع قاسى حسبه الناس اختصاصا من اختصاصات صدقى ووزارته وكانوا يحسبون اية وزارة تجىء بعد صدقى تعنى برفع تلك الوصمة من صلب التشريع المصـــرى الذى عرف بتمشـــيه مع المبادىء القانونية الحديثة والاعتبارات التشريعية السليمة .

اســـــتقالة الوزارة :

طالبت الصحف الوفدية الوزارة بالاستقالة بسبب ما بدا من ضعفها وبسبب سياستها فى التضييق على الحريات وعلى الرغم من أن الوزارة تستقيل بالفعل لرفض عبد الفتاح يحيى تدخلات الانجليز فى مسألة الوصاية الا ان الصحف الوفدية ونتيجة معاناتها فى عهده وعهد سلفه لم تســـانده ولم تؤيده فى موقفه هذا بل اظهرت ابتهاجها باستقالته أيا كانت أسبابها .

الصـــحافة الوفدية ووزارة توفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٢٢ يناير ١٩٣٦) :

حازت وزارة توفيق نسيم تأييد الوفد والصـــحف الوفدية خاصة بعد أن رفض توفيق نسيم أن يقسم يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وعلى هذا اعلنت الصحافة الوفدية أن وزارة نسيم ستؤلف على قاعدة (الغاء النظام الحاضر) أى الغاء دســـــتور ١٩٣٠ وما نتج عنه .

وقد هللت صحيفة (الجهاد) للوزارة الجديدة ورحبت بها فكتبت (الجهاد) تعلن هذا الترحيب تحت عنوان (الأمة تحتفل بعيدين عيد الجهاد وعيد الحرية) وتعبر عن فرحة الأمة بالوزارة فقالت : « تجلى ابتهاج الامة يوم امس فى أروع مظاهره واحتفل الناس بعيدين عيد الجهاد الوطنى وعيد الحرية التى أخذت شمسها فى الاشراق على مصر صباح أمس بأن كلف جلالة الملك دولة توفيق نسيم بتشكيل الوزارة ، وكنت لا تمشى فى شارع أو تجتاز طريقا من الطرق أو نغشى ناديا من المنتديات الا وتحس الغبطة الظاهرة والفرح الشامل ، وتشهد معالم السرور والانشراح فى كل خطوة من خطواتك » .

وكانت عناوين مقالاتها توضح كلها تأييدها الكبير للوزارة التى نالت تأييد الوفد وعلى سبيل المثال هذه العناوين (المظاهرات الواسعة النطاق فى القاهرة أمس — مواكب الطلبة والجماهير تطوف بدور الوزارات مهنئة هاتفة — دولة الرئيس الجليل يهنىء رئيس الوزارة وحضرات الوزراء — ويستقبل فى كل وزارة بأروع مظاهر الاستقبال — الجموع الهائلة فى بيت الأمة — دولة نسيم باشا يصدر أوامره برفع الحصار عن بيت الأمة — مجلس الوزراء يقرر اعادة الموظفين المفصولين والمنقولين سياسيا الى وظائفهم بعد درس أحوالهم درسا سريعا — الوزارات ترسل خطابات الى الموظفين المفصولين تستدعيهم) .

وتدل هذه العناوين المبالغ فى طولها على عدة أمور ، أولها : تأكيد التأييد الوفدى للوزارة الجديدة ، وثانيها : اعلان ابتهاج الأمة بهذه الوزارة ، وثالثها : اتخاذ الوزارة خطوات فى رفع الظلم عن الوفد ومؤيديه .

وقد زاد التأييد للوزارة سواء من جانب الصحف الوفدية أو من جانب الوفد بعد اقدام الوزارة على الغاء دستور ١٩٣٠ فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٣٤ .

وبصفة عامة أيدت الصحف الوفدية أعمال الوزارة فى اجراءاتها فى كافة المجالات خاصة ما كان متعلقا منها بمحو آثار (العهد البائد) ولذا نجد هذه الصحف تؤيدالوزارة فى احالة الموظفين الذين ثبت تورطهم مع العهود السابقة الى المعاش واعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية الى اعمالهم ، كما رحبت بالغاء الوزارة لقانون المحاماه والتشريعات المقيدة للصحافة .. واستمر هذا الوضع فى التأييد الكامل للوزارة حتى شهر نوفمبر عام ١٩٣٥ عندما اتضح موقف بريطانيا الرافض لعودة

دستور ١٩٢٣ وعجز الوزارة ازاءه ، وبدأت حملة فى الصحف الوفدية ضد الوزارة وطالبتها بالاستقالة خاصة بعد أن أعلن النحاس أن الوفد لم يعد يؤيد الوزارة ، الا أن نسيم ينجح فى اعادة دستور ١٩٢٣ وذلك فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ مما كان يعنى عودة مرة أخرى الى حسن العلاقات بين الوزارة والوفد وصحفه . الا أن توفيق نسيم يضطر الى الاستقالة بسبب رفض أحزاب المعارضة بقاءه فى الحكم واجراءه الانتخابات بسبب تحيزه الواضح للوفد . وبالفعل قدم نسيم استقالة وزارته فى ٢٢ يناير عام ١٩٣٦ وذلك على الرغم من تأييد الوفد لها .

وقد أشارت جريدة (الجهاد) الى ما ذكره الملك عن استقالة وزارة توفيق نسيم من انه لم يكن لديه ملاحظات على الوزارة ولكنه لما كان نسيم لا يستند الى حزب أو هيئة سياسية وأصبح الظرف يقتضى الدخول فى مفاوضات لحل المسألة المصرية أصبح الصالح العام يتطلب تأليف وزارة قومية تتولى هذا الأمر الخطير .

الأزمة الوزارية بعد استقالة نسيم :

تبع استقالة الوزارة أزمة حادة فقد رفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية فى حين رفضت الأحزاب المعارضة تأليف وزارة وفدية على أساس أن اجراء الانتخابات على يد وزارة وفدية لا يبعث الطمأنينة فى نفوس الأحزاب الأخرى ولا يكفل الحياد المطلوب فى الانتخابات .

واصر النحاس على ان يؤلف الوزارة بعد الانتخابات لثقته بأنه سيكون للوفد الأغلبية البرلمانية . واقترح النحاس تأليف وزارة محايدة تقتصر مهمتها على اجراء الانتخابات فى موعدها المقرر وقد

سعى على ماهر رئيس الديوان الملكى فى ذلك الوقت لدى رؤساء الاحزاب يحاول اقناع كل واحد منهم بوجه نظر الآخر .

وتتصاعد الأزمة عندما تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فترسل الى المندوب السامى تعليمات بأنه اما أن تؤلف وزارة من جميع الهيئات السياسية وأما أن تؤلف وزارة ذات صفة دائمة مع صرف النظر عن المفاوضات حاليا وتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى .

وكانت هذه التعليمات تعنى تهديدا صريحا بأن بريطانيا فى حالة عدم تأليف وزارة ائتلافية لن تفاوض الحكومة المصرية ولن تسمح بعودة الحياة النيابية . مما أثار الفزع فى جميع الجهات وكان له صداه الواسع فى الصحف الوفدية .

وترد جريدة (كوكب الشرق) على هذا التهديد « بأن الأمة تعرف واجبها وتدرك أين طريقها وليس بجديد عليها أن يقف الانجليز منها هذا الموقف فان سبيل الجهاد أبدا أمامها وداعى الوطن أبدا يهز مشاعرها وقيام صفوتها المتراصة أمام الخطر فى أحرج الساعات وأدق المواقف هو صخرة النجاة » .

وقد نشرت (الجهاد) تكذيب الحكومة البريطانية لهذه الأنباء واعلانها أنها لا تتدخل فى مسألة الوزارة المصرية .

واستمرت الأزمة مستحكمة الى أن اتفقت جميع الأطراف على تولى على ماهر تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير عام ١٩٣٦ .

الصحافة الوفدية ووزارة على ماهر (٣٠ يناير ١٩٣٦ ــ ٩ مايو ١٩٣٦) :

تألفت وزارة على ماهر على أساس انها وزارة محايدة تقوم

باجراء الانتخابات وقد استقبلت الصحافة الوفدية وزارة على ماهر بالترحيب الشديد بعد نجاحه فى حل الأزمة الوزارية .

وتعلن (الجهاد) تفاؤلها بالوزاره وتطلق عليها اسم الوزارة العلوية ، تفاؤلا واستبشارا بها وبما ترجوه البلاد على يديها من ابلاغ الحياة الدستورية غايتها وتفاؤلا واستبشارا بما يرجى فى عهدها من تحقيق الاستقلال بابرام معاهدة شريفة بين مصـــــر وانجلترا .

وبصفة عامة كانت العلاقة بين الصحافة الوفدية ووزارة على ماهر قائمة على الثقة والتفاهم والتأييد لأعمالها وذلك على الرغم من أن جريدة (الجهاد) قد اعترضت على قيام الوزارة بتعيين عدد كبير من الموظفين فى بعض الوظائف الرئيسية الرسمية باعتبار انها وزارة انتقال « ومن الخير ترك أمر الوظائف الى الوزارة الدســــتورية تختار لها من تقضى المصـــلحة العامة اختيارهم » .

الا أن جريدة (كوكب الشرق) رأت أن الاعتراض على الوزارة من هذه الناحية ليس أمرا وجيها لأن قصر الفترة التى تتولى فيها الوزارة شئون البلاد لا يستوجب الجمود وترك كل عمل فى باب التحسين والتنظيم لمن سيجيئون بعدها . بل قصر الفترة هو أولى بنشاط تبديه وحركة اصلاحية تتولاها مما يجعلها محل تقدير وحث وتشجيع .

ومن العوامل التى ساعدت على التقارب بين الصـــحف الوفدية والوزارة عناية على ماهر الخاصة بالصحافة والصحفيين. فقد عمل على اعداد مشروع جمعية الصحافة بهدف المحافظة على كرامة الصحفيين ومنها دعوة بعض الصحفيين الى حفلات ولقاءات

تتم بينه وبينهم . ومنها افتتاحه موسم المحاضرات الصحفية والقاؤه احدى المحاضرات مما كان مثار تقدير للصحف عموما والصحف الوفدية خصوصا والتى عانت من قبل من رؤساء الوزارة السابقين ما عانت .

وكتبت جريدة (كوكب الشرق) تشيد فى احدى مقالاتها بعلاقة على ماهر بالصحفيين . ومما جاء فى المقال هذه الفقرة : « فان دولته اتخذ الاجراءات اللازمة لرفع أجور الاعلانات الحكومية التى توزع على الصحف عن الأجور الحالية تنمية لموارد الصحف والعناية بها » .

واشارت الجريدة الى الشكر والثناء الذى يقابل به الصحفيون بل الأمة عناية دولة رئيس مجلس الوزراء بأمر الصحافة ورجالها والعمل على تمتعها بالمزايا التى يتمتع بها الصحفيون فى البلاد الراقية » .

وتنتهى الوزارة من عملية الانتخاب التى يفوز فيها الوفد ويقدم على ماهر استقالة وزارته فى ٩ مايو عام ١٩٣٦ ويؤلف مصطفى النحاس الوزاره الجديدة .

الصحافة الوفدية ووزارة مصطفى النحاس (١٠ مايو ١٩٣٦ — ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) :

كلف مجلس الوصاية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة باعتباره زعيما للأغلبية بعد فوز الوفد فى الانتخابات . وقد رحبت الصحف الوفدية ترحيبا شديدا بالوزارة الوفدية فكتبت (كوكب الشرق) تحت عنوان (حكومة الدستور تتبوأ مكانها من قيادة البلاد) توضح مشاعر أفراد الأمة وسعادتها العظيمة بتولى الوزارة حكم البلاد « الآن يشعر كل فرد من أفراد الأمة انه مشترك

فى ادارة شئون بلاده يساهم فى الاشراف على حكم وطنه وان كان اشتراكا ضمنيا وكانت المساهمة غير مباشرة ، ولكنه مع ذلك يحس نفسه راضـــية وكبرياءه الوطنى موفورا وكرامته القومية مصونة عالية ، لأن هذه الحكومة الدستورية التى تكونت هيئتها انما قامت باختياره ونابت عنه ومثلت ارادته ووطنيته وعقيدته السياسية أتم تمثيل » .

وكتبت جريدة (الجهاد) تشيد بالوزارة تحت عنوان (مرحبا بطلائع العهد الجديد وأهلا بوزارة الأمة) قائلة : « وفى وزارة مصطفى النالثة التى بتوافر لاعضـــائها النابهين من مزايا الحنكة السياسية والقوة الخلقية الشخصية والمتانة العلمية والتضحيات الوطنية والماضى المجيد والمواقف المذكورة فى تاريخ مصر القريب والبعيد ما قل أن يجتمع مثله فى وزارة مصرية » .

وقد نوهت جريدة (الجهاد) بما تضمنه خطاب العرش من اصلاحات اقتصادية لصالح صغار الفلاحين والعمال ولزيادة موارد الدولة .

واستمرت الصـــحافة الوفدية تدافع عن اجراءات الوزارة وأعمالها ومنها مشروع قانون العفو العام عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية ـــ وسياسة الوزارة لتحسين احوال الفلاح ـــ قانون الأمراض العقلية ـــ الغاء قانون حمـــاية الموظفين ـــ ميزانية الدولة ـــ انضمام مصر الى مكتب العمل الدولى .

كانت هذه نماذج لبعض الموضـــوعات التى حازت تأيبد الصحافة الوفدية وقامت هذه الصحافة بدورها المعتاد منها فى تبرير سياسة الوزارة الوفدية وتأييد اعمالها وذلك الى نهاية فترة البحث .

ومما سبق يتبين الآتى :

* ارتبطت مواقف الصحافة الوفدية من الوزارات المصرية بموقف الوفد منها فسارت فى نفس الاتجاه سواء بالتأييد أو المعارضة بل كان موقف هذه الصحف من الوزارة الواحدة يتغير حسب تغير موقف الوفد منها .

* لم تتعرض الصحف الوفدية بشكل واسع للوزارات المصرية التى تولت الحكم فى فترة الحماية بسبب ظروف الأحكام العرفية المعلنة وان كانت بشكل غير مباشر اظهرت رفضها لمعظم هذه الوزارات التى تألفت دون رغبة الامة .

* ارتبط الى حد كبير موقف الصحافة الوفدية من الوزارات بموقف هذه الوزارات من الدستور .. فكانت حملات هذه الصحف ضد وزارات الانقلابات الدستورية تفوق حملاتها ضد الوزارات الأخرى المعادية للوفد .

* ساهمت الصحافة الوفدية فى تألب الشعور العام ضد وزارات الاقلية بما كانت تضخمه من أوجه العيوب وتبرزه من مثالب .

* كانت الصحافة الوفدية بوقا للدعاية للوزارات الوفدية تدافع عن أعمالها وتهاجم خصومها مع تأكيدها المستمر على أن الوزارات الوفدية هى التى تمثل الامة .

* اختلف موقف الصحافة الوفدية من الحدث الواحد حسب موقفها من الوزارة التى تقوم به . فهى تؤيد الوزارة الوفدية فى احالة الموظفين المعارضين لها الى المعاش فى حين تهاجم هذا التصرف من وزارات الأقلية .

* قاومت الصحافة الوفدية محاولات وزارات الأقلية القضاء على صحافة الوفد بتعريضها للتعطيل والالغاء فلم تستسلم وظلت تقاوم عن طريق اصدار صحف بديلة ، بدلا من الصحف المعطلة أو الملغاة .

المصـــادر والمـــراجع

اولا : مصادر أساسية :

(أ) الدوريات :

١ ـــ النظام ـــ من ١٩١٩ الى ١٩٢٣

٢ ـــ وادى النيل ـــ ١٩١٩ الى ١٩٢٢ ـــ ١٩٢٨

٣ ـــ مصر ـــ ١٩١٩ الى ١٩٢٠ ـــ ١٩٢٩ الى ١٩٣٠

٤ ـــ الأخبار ـــ ١٩٢٠ الى ١٩٢١

٥ ـــ الأهـــالى ـــ ١٩٢١

٦ ـــ المنبر ـــ ١٩٢١

٧ ـــ الأفكار ـــ ١٩٢٢

٨ ـــ المحروسة ـــ ١٩٢٢ الى ١٩٢٤

٩ ـــ الرشيد ـــ ١٩٢٣

١٠ ــ البلاغ ــ ١٩٢٤ الى ١٩٣٢
١١ ــ كوكب الشرق ــ ١٩٢٥ الى ١٩٣٦
١٢ ــ الســاعة ــ ١٩٢٨
١٣ ــ روزاليوسف ــ ١٩٢٧ الى ١٩٣٦
١٤ ــ الوجدان ــ ١٩٢٨
١٥ ــ النجمة الزهراء ــ ١٩٢٨
١٦ ــ الابتســـام ــ ١٩٢٨
١٧ ــ الشرق الجديد ــ ١٩٢٩
١٨ ــ الربيع ــ ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠!
١٩ ــ المهذب ــ ١٩٢٩
٢٠ ــ مصر الحرة ــ ١٩٢٩
٢١ ــ الشرق الادنى ــ ١٩٢٩
٢٢ ــ اليوم ــ ١٩٣٠
٢٣ ــ الوادى ــ ١٩٣٠
٢٤ ــ الضــياء ــ ١٩٣٠
٢٥ ــ الصـــرخة ــ ١٩٣٠
٢٦ ــ صدى الشرق ــ ١٩٣٠
٢٧ ــ البرق ــ ١٩٣٠
٢٨ ــ المؤيد الجديد ــ ١٩٣١
٢٩ ــ الجهاد ــ ١٩٣١ الى ١٩٣٦

(ب) مذكرات شـــــخصية : .

٣٠ ــ فاطمة اليوســف ــ ذكريات فاطمة اليوســف ــ كتاب روز اليوسف ــ ديسمبر ١٩٥٣ .

٣١ ــ محمد حسين هيكل ــ مذكرات فى السياسة المصرية ــ جـ ١ ــ دار النهضة المصرية ــ ١٩٥١ ــ جـ ٢ ــ مطبعة مصر ــ ١٩٥٣ .

٣٢ ــ محمد زكى عبد القادر ــ أقدام على الطريق ــ دار الكاتب العربى ــ ١٩٦٧ .

٣٣ ــ محمد على علوبه ــ ذكريات اجتماعية وســـــياسية ــ القاهرة ــ المركز العربى للبحث والنشر ــ ١٩٨٢ .

٣٤ ــ محمد كامل سليم ــ أزمة الوفد الكبرى ــ مؤسسة أخبار اليوم ــ ١٩٧٦

(جـ) دراسات غير منشورة :

٣٥ ــ راسم الجمال ــ عباس العقاد فى تاريخ الصحافة المصرية ــ رسالة ماجستير ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة .

٣٦ ــ السيد محمد سلامة الامام ــ آخر ساعة فى تاريخ الصحافة المصرية ــ رسالة ماجستير ــ كلية الاعلام ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٧٨ .

٣٧ ــ سهير اسكندر راغب ــ جريدة المصـــــرى وموقفها من القضايا الوطنية ــ كلية الاعلام ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٨٢ .

٣٨ ــ ناهد أحمد فؤاد أبو العيون ــ صحيفة الجهاد ــ رسالة ماجستير ــ كلية الاعلام ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٧٨ .

٣٩ ــ نجوى كامل ــ محمود عزمى الصحفى ــ رسالة ماجستير ــ كلية الاعلام ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٨٢ .

(د) مقـــابلات شـــخصية :

٤٠ ــ مقابلة مع الأستاذ مصطفى أمين بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧ .

٤١ ــ مقابلة مع الأستاذ صبرى أبو المجد بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٣

٤٢ ــ مقـــابلة مع الاســـتاذ احســـان عبد القدوس بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٤ .

٤٣ ــ مقابلة مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٢ .

٤٤ ــ مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٦ .

٤٥ ــ مقابلة مع الأســتاذ عبد القادر عبد القادر حمزة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٠ .

(هـ) ٤٦ ــ تراخيص اصدار الصحف بالهيئة العامة للاستعلامات

ثانيا : مراجع عامة :

(أ) دوريـــــات :

٤٧ ــ الاســـتقلال ــ ١٩٢١

٤٨ ــ الاهرام ــ ١٩٣٥

٤٩ ــ السياسة ــ ١٩٢٥ ــ ١٩٢٨

٥٠ ــ مجلة كل شيء والدنيا ــ ١٩٣٣
٥١ ــ الاتحاد ــ ١٩٢٥
٥٢ ــ الهلال ــ ١٩٣٠
٥٣ ــ الشباب ــ ١٩٣٦
٥٤ ــ الاخبار ــ ١٩٦٩

(ب) مراجع صحفية :

٥٥ ــ ابراهيم عبده ــ روزاليوسف سيرة وصحيفة ــ القاهرة ــ ١٩٦١ .

٥٦ ــ ابراهيم عبده ــ تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ــ ط ٢ ــ القاهرة ــ مطبعة التوكل ــ ١٩٤٥ .

٥٧ ــ ابراهيم عبده ــ تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ــ ١٩٨١ ــ ط ٤ ــ القاهرة ــ مؤسسة سجل العرب ــ ١٩٨٢ .

٥٨ ــ أحمد حسين الصاوى ــ طباعة الصحف واخراجها ــ القاهرة ــ الدار القومية للطباعة والنشر ــ ١٩٦٥ ــ ص ١١٢ .

٥٩ ــ اشرف صالح ــ الطباعة ــ القاهرة ــ العربى للنشر ــ ١٩٨٤ .

٦٠ ــ جمال العطيفى ــ حرية الصحافة ــ القاهرة ــ مطابع الاهرام ــ ١٩٧٤ .

٦١ ــ خليل صابات ــ الصحافة ــ رسالة استعداد علم فن ــ ط ٢ ــ القاهرة ــ دار المعارف ــ ١٩٦٧ .

٦٢ ـــ خليل صابات ـــ سامى عزيز ـــ يونان لبيب رزق ـــ حرية الصحافة ١٧٩٨ ـــ ١٩٢٤ ـــ القاهرة ـــ الوعى العربى ـــ ١٩٧٣ .

٦٣ ـــ راسم الجمال ـــ عباس العقاد ـــ القاهرة ـــ دار المعارف ـــ ١٩٧٩ .

٦٤ ـــ رياض شمس ـــ حرية الراى وجرائم الصحافةـــ القاهرة ـــ دار الكتب المصرية ـــ ١٩٤٧ .

٦٥ ـــ سامى عزيز ـــ ثورة فى الصحافة ـــ القاهرة ـــ مطبعة مصر ـــ ١٩٥٦ .

٦٦ ـــ سلامة موسى ـــ الصحافة حرفة ورسالة ـــ القاهرة ـــ مطبعة مصر ـــ ١٩٥٨ .

٦٧ ـــ عبد اللطيف حمزة ـــ أدب المقالة الصحفية فى مصر ـــ جـ ٧ ـــ ط ١ ـــ القاهرة ـــ دار الفكر العربى ـــ ١٩٥٩ .

٦٨ ـــ عبد اللطيف حمزة ـــ أدب المقالة الصحفية فى مصر ـــ جـ ٨ ـــ ط ١ ـــ القاهرة ـــ دار الفكر العربى ـــ ١٩٦٣ .

٦٩ ـــ عبد اللطيف حمزة ـــ الصحافة العربية فى مصر ـــ ط ٢ ـــ دار الفكر العربى ـــ ١٩٨٥ .

٧٠ ـــ عبد اللطيف حمزة ـــ الصحافة المصرية فى مائة عام ـــ القاهرة ـــ دار القلم ـــ ١٩٦٠ .

٧١ ـــ عبد العزيز غنام ـــ مدخل فى علم الصحافة ـــ بيروت ـــ دار النجاح ـــ ١٩٧٢ .

٧٢ ـــ عواطف عبد الرحمن ـــ دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـــ القاهرة ـــ العربى للنشر والتوزيع ـــ ١٩٨١

٧٣ ــ فاروق أبو زيد ــ أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ــ القاهرة ــ مكتبة مدبولى ــ د . ت .

٧٤ ــ فاروق ابو زيد ــ فن الكتابة الصحفية ــ ط ٣ ــ القاهرة ــ عالم الكتب ــ ١٩٨٥ .

٧٥ ــ فاروق أبوزيد ــ فن الخبر الصحفى ــ ط ٢ ــ القاهرة ــ عالم الكتب ــ د . ت .

(جـ) مراجــــع تاريخيــــة :

٧٦ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى ــ تطور الفكر السـياسى فى مصر الحديثة والمعاصــرة ــ القاهرة ــ معهد البحوث والدراسات العربية ــ ١٩٧٣ .

٧٧ ــ حسن يوسف ــ القصر ودوره فى السياسة المصرية ــ القاهرة ــ مؤسسة الاهرام ــ ١٩٨٢ .

٧٨ ــ طارق البشرى ــ المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ــ القاهرة ــ ١٩٨٠ .

٧٩ ــ عفاف لطفى السيد ــ تجربة مصر الليبرالية ــ القاهرة ــ المركز العربى للبحث والنشر ــ ١٩٨١ .

٨٠ ــ عاصم الدسوقى ــ ثورة ١٩١٩ فىالاقاليم ــ القاهرة ــ دار الكتاب الجامعى ــ ١٩٨١ .

٨١ ــ عباس العقاد ــ سعد زغلول سيرة وتحية ــ القاهرة ــ دار الشروق د . ت .

٨٢ ــ عبد الخالق لاشين ــ سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ــ القاهرة ــ مدبولى ــ ١٩٧٥ .

٨٣ ــ عبد الرحمن الرافعى ــ ثورة ١٩١٩ ــ ط ٣ ــ القاهرة ــ مؤسسة دار الشعب ــ ١٩٦٨ .

٨٤ ــ عبد الرحمن الرافعى ــ فى أعقاب الثورة المصرية ــ جـ ١ ــ ط ٣ ــ القاهرة ــ مؤسسة الشعب ــ ١٩٦٩ .

٨٥ ــ عبد العزيز رفاعى ــ الديمقراطية والأحزاب السياسية ــ القاهرة ــ دار الشروق ــ ١٩٧٧ .

٨٦ ــ عبد العزيز رفاعى ــ ثورة ١٩١٩ ــ القاهرة ــ دار الكاتب العربى ــ ١٩٦٦ .

٨٧ ــ على الدين هلال ــ السياسة والحكم فى مصر ــ القاهرة ــ نهضة الشرق ــ ١٩٧٧ .

٨٨ ــ محسن محمد ــ أصول الحكم ــ القاهرة ــ دار المعارف ــ ١٩٨٠ .

٨٩ ــ مصطفى أمين ــ الكتاب الممنوع ــ القاهرة ــ دار المعارف ــ ١٩٧٤ .

٩٠ ــ محمد أنيس ــ دراسات فى وثائق ثوره ١٩١٩ ــ جـ ١ ــ ط ١ ــ القاهرة ــ الانجلو المصرية ــ ١٩٦٣ .

٩١ ــ محمد أنيس ــ السيد رجب حراز ــ التطور السياسى فى المجتمع المصرى ــ القاهرة ــ دار النهضة العربية ــ ١٩٧٢ .

٩٢ ــ محمد انيس ــ السيد رجب حراز ــ ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية ــ القاهرة ــ دار النهضة العربية ــ ١٩٦٩ .

٩٣ ــ محمد زكى عبد القادر ــ محنة الدستور ــ ط ٢ ــ القاهرة ــ مكتبة مدبولى ــ ١٩٧٣ .

٩٤ ــ محمد شفيق غربال ــ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ــ القاهرة ــ دار النهضة المصرية ــ ١٩٥٢ .

٩٥ ــ عبد العظيم رمضان ــ تطور الحركة الوطنية فى مصر ــ ط ٢ ــ القاهرة ــ مكتبة مدبولى ــ ١٩٨٣ .

٩٦ ــ عبد العظيم رمضان ــ الفكر الثورى فى مصر ــ القاهرة ــ مكتبة مدبولى ــ د . ت .

٩٧ ــ يونان لبيب رزق ــ الحياة الحزبية ــ القاهرة ــ ١٩٧٠ .

٩٨ ــ يونان لبيت رزق ــ تاريخ الوزارات المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٧٥ .

(د) مراجع اجنبية :

99 — Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem (London, Mac-Millan 1920).

100 — Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, the cresst press 1954).

101 — Wavell, Field Marchal Allenby in Egypt (London George G. Harrap and Co. 1943).

102 — Wavell, Field Marchal : Allenby Soldier and Statesman (London, George G. Harrap. 1946).

المحتـــوى

صدر في هذه السلسلة:

١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤
٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧
٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .
٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .
٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى،
علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧
٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧
٧ - صلاح الدين الأيوبى،
د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧
٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية،
د. على بركات، ١٩٨٧
٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د. محمد أنيس، ١٩٨٧
١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧
١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د. نبيل راغب، ١٩٨٨ .
١٣ - اكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤ .
١٤ - مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨ .
١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨ .
١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨ .
١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨ .
١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨ .
١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨ .
٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د . محمد أنيس ، ط٢ ، ١٩٨٨ .
٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، جـ١،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .

٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، جـ٢، إمام التصوف فى مصر : الشعرانى ،

د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،

د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .

٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،

تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،

د سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩ .

٢٧ - فتح العرب لمصر ، جـ ١ ،

تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .

٢٨ - فتح العرب لمصر ، جـ ٢ ،

تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .

٢٩ - مصر فى عصر الإخشيديين ،

د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .

٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،

د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠ .

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،

شكرى القاضى ، ١٩٨٩ .

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٢ ،

لمعى المطيعى ، ١٩٨٩ .

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،

د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،

د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠ .

٣٦ ـ المجتمع الإسلامى والغرب ، جـ ٢ ،

تاليف : هاملتون بووين ، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠ .

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،

د . سليمان صالح ، ١٩٩٠ .

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،

د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠ .

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،

د . جميل عبيد ، ١٩٩٠ .

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،

د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠ .

٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،

د. رفعت السعيد ، ١٩٩١ .

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور ،

محمد شفيق غربال، ط٢ ، ١٩٩٠ .

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية ،

إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،

د . محمد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ الحروب الصليبية ، جـ ١ ،

تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،

ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث ،

د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١ .

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ،

د . زبيدة عطا ، ١٩٩١ .

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،

د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،

د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،

(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فى أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،

د . إلهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢ .

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،

د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،

د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية ، جـ ٢ ،

تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٢ .

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن إقليم المنوفية ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٢ .
٥٧ ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢ .
٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د. إبراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣ .
٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣ .
٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣ .
٦١ ـ تاريخ الإسكندرية فى العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣ .
٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د . سيدة إسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧)،
د . سهام نصار ، ١٩٩٣
٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ - مساعى السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى أبريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٨ - الحروب الصليبية ، جـ٣ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٣ .

٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الإسعاد ، ١٩٩٤ .

٧٠ - أهل الذمة فى الإسلام ،
تأليف : أ. س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤ .

٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .

٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .

٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، جـ ١ ، فى العصر الفرعونى
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .

٧٥ - أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥ .

٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال البريطانى) ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ .

٧٧ ـ الحروب الصليبية ، جـ ٤ ،

تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،

نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥ .

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،

تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،

د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥ .

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو إلى نصر اكتوبر ،

د . رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر فى فجر الإسلام ، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية ،

د . سيدة إسماعيل كاشف ط.٢، ١٩٩٤ .

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن، جـ١،

أحمد شفيق باشا، ط٢، ١٩٩٤ .

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ، القسم الأول ،

أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .

٨٥ ـ تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢) ،

د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥ .

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الإقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،

د. أحمد الشربينى ، ١٩٩٥ .

٨٧ ـ مذكرات اللورد كليرن ، جـ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،

إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ـ تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،

د عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .

٩٠ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،

د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .

٩١ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،

تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة · عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

رقم الايداع ١٩٩٦/٥٩٠٨

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 4831 — 8

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يسرنى أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الثانى من كتاب «الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦» للأستاذة الدكتورة نجوى كامل. وقد صدر الجزء الأول منه فى العدد ٢٤ من هذه السلسلة.

ويتناول هذا الجزء الثانى نضال الصحافة الوفدية من أجل الدستور، وموقفها من دستور ١٩٢٣، وقانون الانتخاب ودخول الوفد الانتخابات، ثم موقف الصحافة الوفدية من البرلمان الوفدى عام ١٩٢٤، وموقفها من الأزمات الدستورية ونضالها من أجل عودة الحياة الدستورية، وموقفها من الوزارات الائتلافية.

مطابع الهيئة المصرية العامة